نموذج ترخيص

أنا الطالب : أحمد عبدالله أحمد أبو عميرة أمنح الجامعة الأردنية و/ أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو استغلال و / أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونية أو غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراه المقدمة من قبلي وعنوانها.

أسس تربوية مقترحة للتعامل مع القضايا الواردة إلى مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن

وذلك لغايات البحث العلمي و / أو التبادل مع المؤسسات التعليمية والجامعات و / أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب: أحمد عبدالله أحمد أبو عميرة

التوقيع: [توقيع]

التاريخ: ١٠ / ٣ / ٢٠١٥

أسس تربوية مقترحة للتعامل مع القضايا الواردة إلى مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن

إعداد

أحمد عبدالله أبوعميرة

المشرف

الدكتور/ بشار تليلان السليّم

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في أصول التربية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

أذار 2015

نموذج قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الأطروحة (أسس تربوية مقترحة للتعامل مع القضايا الواردة إلى مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن) وأجيزت بتاريخ 2015/3/10

أعضاء لجنة المناقشـــــة	التوقيـــــــع
الدكتور بشار تليلان السليّم، مشرفاً أصول التربية	....
الأستاذ الدكتور راتب سلامة السعود، عضواً أستاذ – الإدارة التربوية	....
الأستاذ الدكتور محمد أمين القضاة، عضواً أستاذ – أصول التربية	....
الدكتور نذير سيحان أبو نعير ، عضواً أصول التربية	....

الإهداء

إلى بحر الحنان والعطاء كل اللحظات ..إلى من غرس في قلبي حب العلم والمعرفة ... وشحذ فيّ الصبر والهمة ..والدي الحبيب.

إلى من وهبت لي أجمل أيام عمرها . .. والدتي الحبيبة.

إلى رفيقة دربي زوجتي الغالية وأولادي عبد الله وعبد الرحمن الذين شاركوني السراء والضراء، فكانوا السند القوي والقلب الصادق والرفيق المؤازر على طريق الكفاح.

إلى كل من حفز همتي وشجعني على مواصلة العلم...
إلى رفقاء حياتي .. أخي وأخواتي الذين وقفوا بجانبي في المواقف التي احتجت فيها إلى عونهم.

إليهم جميعاً أقدم هذا الجهد العلمي المتواضع.

الباحث
أحمد عبدالله أبو عميرة

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين الذي لا يبلغ وصف صفاته الواصفون، ولا يدرك كُنْهُ عظمته المتفكرون، ويقر بالعجز عن مبلغ قدرته المعتبرون، الذي أحصى كل شيء عدداً وعلماً، ولا يحيط خَلقُه بشيء من علمه إلا بما شاء، أحمده كثيراً، عدد خلقه وكلماته، ومِلئ أرضه وسمواته، وأسأله الصلاة على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى آله الطيبين الطاهرين.

أما بعد: فالشكر لله سبحانه وتعالى، ولا يبلغ العبد شكر ربه إلا بشكر من أجرى على أيديهم النعمة، واعترافاً بالفضل الجميل، فإنني أتوجه بخالص شكري وتقديري، وعظيم عرفاني وامتناني، إلى أستاذي الفاضل الدكتور بشار السليّم على تكرمه بقبولي تلميذاً له، وتفضله بالإشراف على هذه الأطروحة، والذي أسرني بسعة افقه، ورحابة صدره، وطيب تعامله، وتعهدني بتقديم النصح والمشورة طوال فترة إعداد هذه الرسالة، فله مني جزيل الشكر وبالغ الامتنان، وجزاه الله خير الجزاء، ومتعه بموفور الصحة والعافية.

كما يطيب لي بهذه المناسبة أن أسجل شكري وتقديري، وعظيم عرفاني وامتناني إلى لجنة مناقشة الأطروحة، فلهم مني كل الشكر والامتنان، وجزاهم الله عني خير الجزاء، ونفع الله بعلمهم روّاد العلم والمعرفة، ومتعهم بالصحة والعافية.

الباحث

أحمد عبدالله أبو عميرة

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

أسس تربوية مقترحة للتعامل مع القضايا الواردة إلى مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن

إعداد

احمد عبد الله احمد ابوعميرة

المشرف

الدكتور/ بشار تليلان السليّم

الملخص

هدفت الدراسة اقتراح أسس تربوية للتعامل مع القضايا الواردة إلى مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن، وسعت الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الآتي: ما الأسس التربوية المقترحة للتعامل مع القضايا الواردة إلى مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن؟.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج المسحي التطويري، وتكونت عينة الدراسة من (163) قاضيا شرعيا في العام 2014، ولتحليل بيانات الدراسة تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية من أجل التعرف إلى واقع دور مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن من وجهة نظر القضاة الشرعيين، كما تم استخدام تحليل التباين الثنائي المتعدد واختبار شيفيه لاختبار دلالة الفروق، والتحليل العاملي لقياس التشبع والشيوع للأسس المقترحة.

وأظهرت نتائج الدراسة: أن تطبيق دور مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري للدور التربوي من وجهة نظر عينة الدراسة جاء في المرتبة الخامسة وبدرجة متوسطة، وجاء في الترتيب الأول الدور الديني، ثم الدور الاجتماعي، ثم الدور الاقتصادي، ثم الدور الأخلاقي، وفي المرتبة الأخيرة جاء الدور النفسي، وأظهرت نتائج الدراسة فروقا ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات المؤهل العلمي ولصالح البكالوريوس، ولمتغير الخبرة ولصالح الفئة اقل من 5 سنوات.

وأظهرت نتائج الدراسة بناءً على نتائج التحليل العاملي لفقرات مجالات الدراسة، والتي أظهرت تشبعا لتسع وعشرين فقرة بدرجات كافية تزيد على (0.30)، وحذف الفقرات التي لم تتشبع على العامل الأول، وبهذا تشكل الفقرات المتبقية الأسس التربوية المقترحة للتعامل مع القضايا الواردة إلى مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن.

وفي ضوء هذه النتائج أوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها:

- اعتماد الأسس التربوية التي اقترحتها الدراسة فربما تثري دور مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن في عملية الإصلاح الأسري.

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وأهميّتها

المقدّمة:

من رحمة الله تعالى وفضله على البشريّة أن قدّم لها منهاجًا قويمًا في تربية النفوس والأجيال وتكوين الأمم، وبناء الحضارات، ووضع ركائز المجد ودعائمه والبديهي أنّ كلّ ذلك لا يتأتّى إلا من النواة الصغيرة للمجتمع، وهي الأسرة، التي إذا صلُحت صلُح المجتمع، وإذا فسدت فسد المجتمع، فهي بمثابة الأمة الصغيرة، التي في أكنافها يتلقى النوع الإنسانيّ أفضل أخلاقه الاجتماعيّة، فلا أمّة من غير أسرة، ولأهميّة الأسرة، فقد أولاها الإسلام رعايته واهتمامه؛ حيث شملها بتوجيهاته وتوضيح كلّ ما يتعلّق بها منذ قيامها ونشأتها؛ إذ بيّن القواعد السليمة التي تصون نشأتها وتكفل قيامها على أسس متينة ومرتكزات سليمة، ترفع من قدرها ومستواها وتوثق علاقتِها بخالقها. وعليه، فإنّ الأسرة أساس المجتمع الإسلاميّ، ولهذا فقد استحقت إحاطة القرآن بها، وتوضيح السبل الكفيلة برعايتها وحفظها، ودوام استمرارها واستقرارها.

ومن المعروف أنّ الأسرة هي اللبنة الأولى والنواة الرئيسة لبناء المجتمع الإسلاميّ وقيام الحياة الإسلاميّة؛ إذ هي أساس المجتمع، وفي رحابها يترعرع الفرد الصالح وتنمو المشاعر الصالحة؛ مشاعر الأبوة والأمومة والبنوّة والأخوّة، ويكتسب الناس من خلالها التعاون على أعمال الخير والبرّ، وبالرّغم من أنّ الأسرة وحدة اجتماعيّة صغيرة فإنها أساس وجود المجتمع وأقوى نظمه؛ فهي الميسّر الحقيقيّ للطبيعة الإنسانيّة، وعليه، فإنها تؤدّي العديد من الوظائف التي تتّسم بالتكامل والتداخل في ما بينها، علمًا أنّ وقد الأسرة كانت في الماضي تؤدّي الكثير من المهامّ والمسؤوليات التي أُنيط أداؤها حاليًّا بالمجتمع (العيسى، 2001).

ونظرًا إلى ما للأسرة من مكانة اجتماعيّة وتربويّة كان لا بدّ من دراستها بأهميّة؛ انطلاقًا من أنها جماعة أوليّة تشكّل منطلقًا أوليًّا للحياة من جهة، ولأنها مسرح يتلقى فيه إفرادها أصول العلاقات الإنسانيّة والتنشئة الاجتماعيّة من جهة أخرى (عفيفي، 2011).

ويرى حمريش (2010) أنّ التحديات والرهانات المعاصرة ومحاولات التغيير التي تعصف بالأسرة، والتي انعكست وبصورة مباشرة في صناعة مفاهيمها ومصادر قيمها وصياغة شخصيتها، كان لها تأثيرها القوي في الأسرة بحيث أدّى ذلك إلى ظهور مشكلات حادّة تواجهها الأسر وبدرجات متفاوتة، ممّا جعل غالبيّة الدراسات والبحوث تدور حول قضيّة اجتماعيّة رئيسة تمثل قاسمًا مشتركًا بين معظم الدول العربيّة، وهي: التفكك وارتفاع معدّلات الطلاق؛ حيث أضحت مشكلة التفكّك بصوره المختلفة، من المشكلات التي تعاني منها المجتمعات عامّة، حتى إنّ

حجمها أضحى في تزايد، وبات يشكّل ظاهرة على الأقلّ، هذا ما تعكسه وسائل الإعلام المختلفة عبر الإذاعة والتلفزيون والصّحف والمجلات.

وتتنوّع الموضوعات التي تدور حولها الخلافات الزوجيّة؛ فقد تكون الخلافات ذات طبيعة اقتصاديّة حين تدور حول المسائل الماديّة وميزانيّة الأسرة وأوجه الإنفاق ومصارفه وتقسيم المسؤوليات المتعلّقة بتلك المسائل، كما قد تحتدم الخلافات الزوجيّة حول الموضوعات التربويّة للأبناء بداية من توزيع الأدوار في تحمّل مسؤوليّة التربية ثمّ طرائق هذه التربية وأساليبها وأنماطها ويأخذ الجانب النفسيّ حيّزًا كبيرًا من الخلافات الزوجيّة، فهناك مستوًى عاطفيٌّ متبادل بين طرفي العلاقة، وهناك اختلافات شخصيّة متعدّدة، وسمات انفعاليّة مختلفة، وربّما تكون الموضوعات الاجتماعيّة من أكثر الموضوعات التي تدور حولها الخلافات الزوجيّة؛ فهناك علاقة كلا الزوجين بأسرة الطرف الآخر، وهناك صداقات قد تكون مثار جدل، وهناك علاقة الأسرة بالجيرة، إضافة إلى مجموعة كبيرة من المؤثرات السلبيّة الاجتماعيّة التي باتت تشكّل خطرًا على الأسرة المسلمة (باهميم، 2003).

غيرَ أنّ التقدّم الحضاريّ والتطوّر الزمنيّ قد ألقى بظلاله على الأسرة، فلم تعدّ كما كانت من التماسك، إذ إنّ أيّ خلل في البنيان الأسريّ لن تقع تبعاته السيئة على فرد واحد من الأسرة، بل على الأطراف المعنيّة التي تضمّها مظلّة العلاقات الأسريّة؛ لذا يُلحظ أنه في بعض الأحيان يعترض سبيل الأسرة بعض العوائق التي تمنع نموّ علاقاتها السويّة، كما يتعطّل نموّ أفرادها نموًا سليمًا، وتؤثر في صحّة هؤلاء الأفرادها النفسيّة، مثل تأثير ضغوط الحياة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والصحيّة والنفسيّة، وأساليب معاملة الوالدين الخاطئة والأفكار والمفاهيم السلبيّة عن نموذج التفاعل بين الزوجين بعضهما بعضًا من جهة، وبينهما وبين الأبناء من جهة أخرى، ممّا يؤدّي إلى تحوّلها إلى أسرة مضطربة، كما يؤدّي إلى حدوث تفكّك أسري (كمال، 2005).

ويشير الشلبي (2010) إلى إنّ أبرز ما يميّز المجتمع المتماسك عن غيره من المجتمعات يكمن في قوّة تماسك بنيان مؤسساته الاجتماعيّة، وتحديدًا الأسريّة، وارتفاع مستوى الترابط الاجتماعي بين أفراده، والمطّلع على حال أسرنا يفاجأ بهول الأزمات التي تهزّ كيانها يومًا بعد يوم؛ فهي تعاني من مخاطر جديدة تهدّد كيانها واستقرارها ووحدتها ومكمن قوّتها، وفي هذا السياق يُلحظ ازدياد الأزمات الاجتماعيّة والأسريّة وكثرتها وتعدّدها مع ضعف الوازع الدينيّ خاصّة، ومع التغيّر الاجتماعي السريع الذي أحدثته وسائل الإعلام؛ حيث جعلت العالم أشبه ما يكون بالقرية الصغيرة، ولم تكن المجتمعات الإسلاميّة بمنأى عن هذه التغيّرات والتطوّرات، فبالرّغم من الخصوصيّة الاجتماعيّة للأسرة المسلمة والعربيّة فإنّ المتابع للدراسات الاجتماعيّة

والكتابات الصحفيّة ومواقع الإنترنت يجد أنّ هناك قلقًا متزايدًا من الآباء والأمّهات وواضعي السياسة الاجتماعيّة والاختصاصيين الشرعيين والاجتماعيين حول الأوضاع المضطربة التي تتعرّض لها مؤسسة العائلة في الوقت الحاضر، وما نجم عنها من حالات الطلاق وجنوح الأحداث وحالات العنف الأسريّ، ومثّل بعضها ظواهر خطيرة، تأثرت بها جوانب الحياة المختلفة، ومنها الأمن في العالم العربيّ والإسلاميّ، فمعظم الأولاد الجانحين والمصابين بأمراض نفسيّة ينشؤون في أسر متفكّكة تكتنفها المشكلات من كلّ جانب، ومعظم القضايا في المحاكم الشرعيّة ناشئة عن الحياة الزوجيّة غير المستقرّة.

وترى معابدة (2011) أن الإسلام سعى إلى إقامة المجتمع على أسس سليمة وَفق قواعده في تشييد البناء، التي تنصّ على أنّ إصلاح الأساس صلاح للبناء، قال الله تعالى: **"أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ"** (سورة التوبة، 109). ولا يخفى على أحد ما يعتري الأسرة المسلمة اليوم من مخاطر داخليّة وخارجيّة تتجدّد في ظلّ الوضع الحالي للمجتمعات حيث الإعلام المفتوح (السلبيّ)، والعولمة المهيمنة، وهي مخاطر تنذر بحلول شرّ عظيم يعصف بالأسرة ويعجّل بانفراط عقدها، وقد بدأت هذه المخاطر تظهر على السطح وتفرز ظواهرَ كثيرةً مقلقة، منها زيادة نسبة الطلاق، وما يتبعه من ظهور مشكلات اجتماعيّة كارتفاع معدّلات العنف الأسريّ وجرائم الأسرة، وتأتي أهميّة الإصلاح الأسريّ من المكانة التي أعطاها الإسلام للأسرة؛ فهي اللبنة الأساسيّة التي يعتمد عليها صلاح المجتمعات وقيامها، ولا يخفى على أحد ما يعتري الأسرة المسلمة من عواملَ أدّت إلى ارتفاع نسبة الطلاق وإلى زيادة الشقاق والنزاع، ممّا ينذر بخطر على الأسرة ومكوّناتها، ويؤثر على نحوٍ عميق وفاعل في الأولاد بصفة خاصّة، وفي التماسك الاجتماعي بصفة عامّة.

ولأهميّة الأسرة ودورها، ولمكانتها التي أعطاها إيّاها الإسلام فهي اللبنة الأولى والأساسيّة التي يعتمد عليها صلاح المجتمعات وقيامها، ونظرًا إلى ما تعانيه الأسرة المسلمة اليوم من عوامل ارتفاع نسب الطلاق والشقاق والنزاع، ممّا ينذر بخطر محدق بمكوّناتها، فقد أعلنت دائرة قاضي القضاة الأردنيّة بإنشاء مديريّة الإصلاح والتوفيق الأسريّ؛ بُغْيَة حماية الأسرة وديمومتها. لذا قامت دائرة قاضي القضاة في المملكة الأردنيّة الهاشميّة بإقرار نظام مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري، وذلك بموجب النظام رقم (17)، المستند إلى المادة الحادية عشرة من قانون أصول المحاكمات الشرعيّة المعدّل رقم (31) لسنة (1959)؛ حيث تضمّن النظام إنشاء مديريّة للإصلاح والتوفيق الأسريّ يديرها قاضٍ لا تقلّ درجته عن الثالثة، تتولّى الإشراف على مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسريّ التي تنشأ وَفقًا للنظام بقرار من قاضي القضاة حَسَبَ الحاجة، بحيث يتمكّن المكتب من الاستعانة بالأساليب والوسائل والتقنيات التي يراها مناسبة وموصلة إلى إنهاء

الخلاف الأسريّ بالطرائق الودّية؛ سعيًا إلى المحافظة على كيان الأسرة وحمايتها، وتجتمع الهيئة بالأطراف المتنازعة محاولة الصلح والتوفيق بينهم وَفق القواعد الشرعيّة وبالكيفيّة التي تراها مناسبة، على أن تكون مداولات هذه المكاتب والهيئات وإجراءاتها غاية في السريّة والخصوصيّة؛ حفاظًا على حُرمات البيوت والأسر (دائرة قاضي القضاة، 2012).

ونظرًا إلى الدور الذي تؤدّيه مديريّة الإصلاح والتوفيق الأسريّ في الأردنّ في المحافظة على كيان الأسرة وديمومتها، تأتي هذه الدراسة لتقديم أسس تربويّة مقترحة للتعامل معَ القضايا الواردة إلى تلك المديريّة.

مشكلة الدراسة:

حتى تحقق الحياة الزوجية ما شرعت لإجله كان لا بد أن يتحقق الإنسجام والتوافق بين الزوجين، فنجاح الحياة الزوجية أو فشلها إنما يتوقف على مستوى التوافق بين الزوجين لذا كان التوافق بين الزوجين ليس أمل كل متزوجين فحسب إنما هو غاية كل من يرغب في الزواج يوماً، ولكن على الرغم من ذلك فمن الجدير بالذكر أن الحياة الزوجية لأي زوجين لا تخلو من المشاكل خصوصاً مع هذا التعقد في العلاقات الإجتماعية بين المتزوجين، وذلك لتأثرها بعوامل متداخلة ومتشابكة إلى حد يصعب معه معرفة أي هذه العوامل أكثرأهمية في الحياة الزوجية.

كما لتحقق الحياة الزوجية أهدافها يجب أن يكون هناك فهماً وإدراكاً ومعرفة بمعنى الحياة الزوجية والأسرية والمسؤوليات المتوقعة لتحملها، والوظائف الأساسية والادوار التي يؤديها كل طرف في الحياة، فالإنسان لا يستطيع أن يعيش حياة متوافقة ومستقرة إلا إذا إستطاع أن يتفهم ويعي ويدرك ما يحيط به من مثيرات، فإدراك الأزواج والزوجات لأدوارهم في الواجبات والمسؤوليات الأسرية لحل العديد من المشكلات والصعوبات التي تواجهها الاسرة.

ولمّا كانت العوامل المؤثرة في الأسرة تتجدّد، فإنّ هذا يؤكّد ضرورة الاستمرار في إيجاد الحلول التي تزيد من تماسكها، علمًا أنّ المنهج الإسلاميّ لا يدعو إلى الاستسلام إلى هذه المؤثرات ولا إلى فصم عقد الزواج وتحطيم مؤسسة الأسرة وانطلاقًا من أهميّة الأسرة وعناية الإسلام بها أُنشئت مديريّة الإصلاح والتوفيق الأسريّ في الأردن؛ لإيجاد حلول رضائيّة مبتكرة تنأى عن اللجوء بالأسرة إلى القضاء، ولحلّ المشكلات الأسريّة وُدِّيًّا ما أمكن؛ لذا تأتي هذه الدراسة لتكشف عن واقع دور هذه المديريّة، وتقدّم لها أسسًا تربويّة في حمايّة الأسرة وديمومتها واستقرارها.

بناءً على ما سلف، فقد تمثّلت مشكلة الدراسة الحاليّة في إقتراح أسس تربويّة للتعامل معَ القضايا الواردة إلى مديريّة الإصلاح والتوفيق الأسريّ في الأردنّ.

أهداف الدراسة وأسئلتها:

تهدف الدراسة إلى اقتراح أسس تربويّة للتعامل معَ القضايا الواردة إلى مديريّة الإصلاح والتوفيق الأسريّ في الأردنّ، ولتحقيق هذا الهدف، حاولت الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1- ما واقع الدور الذي تؤدّيه به مديريّة الإصلاح والتوفيق الأسريّ في الأردنّ من وجهة نظر القضاة الشرعيين؟

2- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة (α=0.05) في تصورات أفراد عينة الدراسة لدور مديريّة الإصلاح والتوفيق الأسريّ في الأردنّ تعزى لمتغيّريّ (المؤهّل العلميّ والخبرة)؟

3- ما الأسس التربويّة المقترحة للتعامل معَ القضايا الواردة إلى مديريّة الإصلاح والتوفيق الأسريّ في الأردنّ؟

4- ما مدى ملائمة الأسس التربوية المقترحة للتعامل معَ القضايا الواردة إلى مديريّة الإصلاح والتوفيق الأسريّ في الأردنّ من وجهة نظر الخبراء والمختصين؟

أهميّة الدراسة:

تظهر أهميّة الدراسة في النقاط الآتيّة:

- تعرّف الدور الذي تؤدّيه مديريّة الإصلاح والتوفيق الأسريّ في الأردنّ.
- الوصول إلى أهمّ التصوّرات والإجراءات في التعامل معَ القضايا الواردة إلى مديريّة الإصلاح والتوفيق الأسريّ في الأردنّ.
- اقتراح أسس تربويّة للتعامل معَ القضايا الواردة إلى مديريّة الإصلاح والتوفيق الأسريّ في الأردنّ.
- من المؤمّل أن تستفيد مديريّة الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردنّ من نتائج الدراسة.
- من المؤمّل أن تثير نتائج الدراسة لدى الباحثين الرغبة في إجراء دراسات مثلها.

حدود الدراسة:

تتضمّن حدود الدراسة الآتي:

- **حدود زمانيّة**: الفصل الدراسي الأول من العام الدراسيّ 2015/2014م.
- **حدود بشريّة**: جميع القضاة الشرعيون العاملون في مديريّة الإصلاح والتوفيق الأسريّ والمحاكم الشرعيّة في الأردنّ.
- **حدود مكانية**: مديريّة الإصلاح والتوفيق الأسريّ والمحاكم الشرعيّة في جميع محافظات المملكة الأردنية الهاشمية.
- **حدود موضوعيّة**: أداة الدراسة التي بُنيت للإجابة عن تساؤلات الدراسة بناءً على الأدب النظريّ، التي تضمّنت ستّة مجالات، هي: الدور الدينيّ، والدور الاجتماعي، والدور الأخلاقيّ، والدور النفسيّ، والدور الاقتصاديّ، والدور التربويّ والتعليميّ، وعُرضت على الخبراء، ثمّ طُبّقت على القضاة الشرعيين في الأردنّ.

مصطلحات الدراسة:

تتبنّى الدراسة عددًا من المصطلحات، هي:

- **الأسس التربويّة**: "دراسة المُسَلّمات والفرضيّات التي تؤثر في الممارسات التربويّة وتطوّرها، وتكون دراسة هذه المكوّنات والفرضيّات من المنظور الفلسفيّ والتاريخيّ والنفسيّ والسياسيّ والاجتماعي والاقتصاديّ والدينيّ والثقافيّ والإداريّ والتكنولوجيّ؛ بُغْيَة الوصول إلى نظام فكريّ منظّم لتوجيه العمل التربويّ" (ناصر، 1999: 36).

وتعرّف الأسسُ التربويّة إجرائيًّا: بالقواعد التربويّة التي يرتكز عليها النظام الفكريّ؛ لتساعد في التعامل معَ القضايا الواردة إلى مديريّة الإصلاح والتوفيق الأسريّ.

وتعرّف معابدة الأسرة بأنها "المؤسسة الاجتماعيّة التي تنشأ من اقتران رجل وامرأة بعقد شرعيّ يرمي إلى إنشاء اللبنة التي تسهم في بناء المجتمع، وأهمّ أركانها: الزوج والزوجة والأولاد" (معابدة، 2011: 11).

- **مديريّة الإصلاح والتوفيق الأسريّ:** "هي تلك المديريّة التي يتمكّن المكتب فيها من الاستعانة بالأساليب والوسائل والتَّقَنِيّات التي يراها مناسبة وموصلة إلى إنهاء الخلاف الأسريّ بالطرائق الوُدِّيَّة؛ سعيًا إلى المحافظة على كيان الأسرة وحمايتها" (دائرة قاضي القضاة، 2012: 22).

الفصل الثاني

الإطار النظريّ، والدراسات السابقة

يتناول هذا الفصل الأدب النظريّ المتعلّق بالأسرة، والمشكلات الأسريّة والتفكّك الأسريّ والإصلاح الأسري، والدراسات العربيّة والأجنبيّة ذات الصّلة بموضوع الدراسة.

أولاً: الأطار النظريّ

يتناول هذا الجزء عرضاً للأدب النظري المرتبط بموضوعات الدراسة وهي الأسرة، والمشكلات الأسرية والتفكك الأسري والإصلاح الأسري على النحو الآتي:

المبحث الأول: الأسرة

يرى العياصرة (2008) أنّ الأسرة هي نواة المجتمع؛ إذ ينمو بين طيّاتها الصغار حتى يبلغوا مرحلة المراهقة، ومنذ ولادة الطفل فإنه يستلهم الخبرة من أسرته، وبفضل رعاية أسرته له صحيًّا واجتماعيًّا فإنه يشبّ وينمو وتكتمل ملكاته وقدراته الذهنيّة، وعليه، فالأسرة بمفهومها الاجتماعي تحافظ على استمرارها وبقائها ورسوخها واستقرارها من خلال دوام العلاقات الاجتماعيّة والثقافيّة، ومن خلال التعليم والتدريب، كما تنظّم الأسرة سلوك النشء وتراقب علاقاته بغيره من أفراد المجتمع.

من هنا، فالأسرة نظام اجتماعيّ (Social System) كونها الخليّة الأولى في المجتمع وأبسط أشكاله؛ حيث أشكالها متواجدة في كلّ المجتمعات وفي كل الأزمنة؛ فهي النظام التي يوفّر جميع وسائل المعيشة لأفراده، وهي الوسط الأول الذي يحيط بالطفل بعد ولادته ويشكّله ليكون عضوًا في مجتمعه، وفي هذا السياق، يؤكّد علماء النفس والتربية الأثر المهمّ للأسرة، في السنوات الأولى خاصّة من عمر الطفل؛ ففيها تتفتّح شخصيّته، ويبدأ بتعلم أنماط السلوك المختلفة والعادات والتقاليد الاجتماعيّة، ولعلّ أهم ما تعطيه الأسرة للطفل تحديد دوره في ثقافة مجتمعه تبعًا لجنسه وسنّه ومستواه الاجتماعي والاقتصاديّ، فضلاً عن إعطائه فكرة عن نفسهز وتؤدّي الأسرة كنظام اجتماعيّ عدّة وظائف، هي: الاقتصاديّة، والبيولوجيّة، والاجتماعيّة، والتربويّة، والنفسيّة (جعنيني، 2009).

وتشير العويضي (2004) إلى أنّ هناك تقسيمًا لأشكال الأسرة التي يتربّى الفرد في أحضانها وينشأ في ربوعها ويتلقى منها القيم والمعايير بحيث تشكّل اتجاهاته وشخصيته وميوله، وتعرف هذه الأسرة بأسرة التوجيه (Family of Orientation)، يليها في الأهميّة أسرة الإنجاب (Family of Procreation)، وهي الأسرة التي يكوّنها الفرد بعد أن يستقلّ بحياته الشخصيّة عن أسرة التوجيه. وفي هذا السياق، تشير الخولي (2011) إلى أنّ هناك تقسيمًا آخر

لأشكال الأسرة؛ حيث يمكن تقسيمها إلى الأسرة النواة (Nuclear Family)، والأسرة أو العائلة الممتدّة (Extended Family)، وهذا النمط ينتشر في المجتمعات الريفيّة على نحوٍ عام.

أمّا سيمون (Simón,2011)، فيؤكّد أنّ الضغوط الاقتصاديّة التي تتعرّض لها الأسرة قد أسهمت في ظهور نمط العائلة الممتدّة في المناطق الحضريّة، وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ نمط انتشار العائلة الممتدّة بدأ بالظهور والانتشار في المناطق الريفيّة كذلك.

وإلى جانب الأسرة النواة والأسرة الممتدّة هناك شكل ثالث هو الأسرة أحاديّة الوالدين، وهي أسرة نواة تحوّلت بفعل عدد من العوامل النظاميّة (Institutional Farctos) لتتّخذ شكل أسرة مكوّنة من الأب وأبنائه أو الأمّ وأبنائها، وفي هذا السياق، فقد عُدَّ عاملا الطلاق والضغوط الاقتصاديّة من أهمّ العوامل التي تؤدّي إلى تحوّل الأسرة النواة إلى أسرة أحاديّة الوالدين (عبد العاطي، 2004).

ويشير الشهري (2006) إلى أنّ الأسرة تشكّل الوحدة الأساسيّة في البناء الاجتماعي، الذي يعتمد فيه نموّ أيّ مجتمع وتقدّمه وازدهاره على مدى تماسكه وانسجامه وقيام علاقات أسريّة سليمة بين أفراده؛ حيث إنّ للأسرة دورًا مهمًّا في عمليّة التنشئة التربويّة للنشء؛ فهي تحافظ على فطرته السويّة من أن يشوبها أيّ تغيير أو تبديل، كما تزكّي جانب الخير فيه، ولكي تؤدّي الأسرة هذا الدور، فإنه لا بدّ من أن ترتكز على الأسس التي صاغتها الشريعة الإسلاميّة لقيام نظام عائليّ متماسك، من حيث مكوّناته، ومن حيث الوظائفُ التربويّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والتشريعيّة التي تؤدّيها بُغْيَة تحديد شكل الأسرة ووظائفها وحقوق أعضائها؛ للوصول إلى الهدف المرجوّ منها، ولا تقتصر حقوق أعضاء الأسرة على حقوق الزوجين فقط، وإنما تتجاوز حقوق الأبناء الذين يعدّون أحد مكوّنات الأسرة الأساسيّة.

إنّ نجاح الأسرة في نهوضها بدورها في عمليّة التنشئة مرهون بأمرين، ذكرهما الشريجيّ (2001)، هما:

1- أنْ توفّر المُناخ الأسريّ الملائم والبعيد عن المشكلات والأزمات والتصدّع بمختلف أشكاله؛ بهدف تنشئة الأبناء وتربيتهم في جوّ آمن يمتاز بالمحبّة والودّ والعطاء والاستقرار النفسيّ؛ بُغْيَة خلق مشاعر الأمن والثقة لدى المراهق من جهة، ولتوفير عوامل نموّه الانفعاليّ من جهة ثانية؛ حيث إنّ لعلماء النفس وجهة نظر مفادها أنّ الأسرة المتكاملة لا يقصد بها الأسرة التي توفّر لأبنائها الرعاية الاقتصاديّة والاجتماعيّة والصحيّة حَسْبُ، بل التي تعمل كلَّ ما في وسعها لإيجاد الجوّ النفسيّ الملائم. وعليه، فإنّ

مجرّد وجود مراهق في بيت واحد معَ والديه لا يعني بالضرورة أنه يحيا في أسرة، أو أنه يلقى العناية الأبويّة الكافية.

2- أنْ توظّف الأسرة جميع الأساليب التربويّة المناسبة لتنشئة أبنائها في جميع المراحل، خاصّة مرحلة المراهقة، وهذا يتطلّب معرفة هذه الأساليب على نحوٍ جيّد وتمثّلها في الحياة اليوميّة للأسرة من حيثُ علاقة الآباء بالأبناء.

تعريف الأسرة:

يعرّف عثمان الأسرة (2001، 26) بأنها: "جماعة اجتماعيّة تتميّز بروابطَ من القرابة بين جميع الأفراد، أو تربط الأسرة روابط قرابة بيولوجيّة أو زوجيّة بالإضافة إلى رابطة انتماء شخصيّة متبادلة، بحيثُ تعطي هذه الروابط الإضافيّة الأسرة وحدة واستقرارًا أكثر من الجماعات التي لا ترتبط بعلاقة القرابة.

بينما تَرِدُ لدى بديوي (2002، 30) بأنها الوحدة الأولى للمجتمع وأولى مؤسساته التي تتمّ العلاقات فيها بصورة مباشرة، ويجد فيها أمنه وسكنه، ومن خلالها تتمّ تنشئة الفرد اجتماعيًّا بحيثُ يكتسب فيها الكثير من المعارف والمهارات والميول والعواطف والاتجاهات في الحياة.

وتعرّفها العويضي (2004، 39) بأنها "جماعة من الأشخاص تربطهم روابط الزواج أو الدم، ويكوّنون بيتًا واحدًا ويتفاعلون معَ بعضهم بعضًا في إطار الأدوار الاجتماعيّة المحدّدة كزوج وزوجه وأب وأم وابن وابنه وأخ وأخت".

وترى الناشف (2007، 16) أنّ الأسرة "الجماعة الصغيرة التي نواها رجل وأمرأة ربط بينهما الزواج برباطه المقدّس؛ حفظًا للنوع الإنسانيّ وتثبيتًا للقيم الإنسانيّة واستمرارها، ولا يكون تكوينها إلا بالزوج ولا تعتبر الأسرة إلا به".

كما تعرّف الأسرة بأنّها "النواة الصغيرة المكوّنة من الزوجين والأبناء، وأساس نشأة وقيام هذه الأسرة الزوجان المكوَّنان من رجل وامرأة، وهما اللذان يقومان بالدور الفعّال والأساسيّ في التكوين والتنظيم والرقابة من البداية إلى النهاية (الشلبي، 2010، 19).

وهي مجموعة من الأشخاص ارتبطوا بروابط الزواج، والدم، والاصطفاء، أو التبنّي مكوِّنين حياة معيشيّة مستقلّة متفاعلة، ويتقاسمون الحياة الاجتماعيّة كلٌّ معَ الآخر، ولكلٍّ من أفرادها، الزوج، الزوجة، الأب، الأم، الابن، البنت، دور اجتماعيّ خاصّ به، ولهم ثقافتهم المشتركة" (كنزة ومهدي، 2013:10).

مقوّمات الأسرة:

لمّا كان الكيان الأسريّ يشتمل على مجموعة من العلاقات والتفاعلات والوظائف والأدوار، فقد باتَ لزامًا على الأسرة أن توفّر عددًا من المقوّمات والركائز التي تسهم في تحقيقها لظائفها وأهدافها؛ سعيًا إلى استقرارها وترابطها، وهذه المقوّمات، كما قدّمها عفيفي (2011)، هي:

1- **المقوّمات البنائيّة:** ويقصد بها تكامل الأسرة ووحدتها في كيانها وفي بنائها من حيثُ وجودُ كلٍّ من أطرافها؛ الزوج والزوجة والأولاد ضمن صورة متماسكة، كلّ فرد فيها يؤدّي رسالته على أكمل وجه تبعًا للدور المخّصص له، ويعمل نحو تحقيق الهدف المرجوّ، ومن ثَمّ، فإنّ التكامل البنائيّ في الأسرة يستند على أساس وجود كلٍّ من الزوجين والأبناء ضمن إطار مثلّث يجمع أفرادها بين أضلاعه، فالزوج يؤدّي دوره كأب وربّ بيت وعضو مهمّ يوفّر أسباب المعيشة لأفراد أسرته، كما يوفّر لهم الحماية والمكانة الاجتماعيّة، وهو إلى جانب ذلك يتعاون معَ زوجته في تربية الأولاد وتنشئتهم، ولا يعني ذلك أنّ غياب أحد أقطاب البيت لِمَهَمّة تقتضيها ظروف العمل المؤقت أو بسبب المرض أو العلاج خارج المنزل من شأنه أن يخلّ بمقوّمات هذا التكامل البنائيّ، إنّما الانفصال والطلاق والموت والهجر هي التي من شأنها أن تجعل حياة الأسرة البنائيّة لا تقوم على أساس من الاستقرار؛ إذ لا يمكن أن يتحقق معها التكامل البنائيّ السليم.

2- **المقوّمات العاطفيّة:** وتعني أن تتوفّر في الأسرة عواطفُ إيجابيّة؛ أي أن يكون الحبّ والودّ والاحترام قائمًا بين أطراف الحياة الزوجيّة والأسريّة، ماثلاً بين الزوج وزوجته من جهة، وبينهم وبين الأبناء من جهة أخرى، كما يتوفّر جوّ عاطفيّ يسود هذه العلاقات العاطفيّة والإيجابيّة بحيث يشيع جوّ من الحبّ والطمأنينة طالما أنّ العلاقة قائمة على المحبّة والرّحمة، ويمنح التكامل البنائيّ قوّة ماديّة للعلاقات الزوجيّة والأسريّة، كما يوفّر الفرصة المناسبة لتفاعل هذه العلاقات الإيجابيّ، بحيث تتحوّل من الصّلة الماديّة العقليّة إلى صلة عاطفيّة معنويّة تعمل على الجمع ما بين المكان الماديّ برباط عاطفي متين يتمكّن من التعامل معَ ظروف الحياة والقدرة على مواجهتها والحذر من مضاعفاتها، ولمّا كانت هذه العواطف التي يقوم عليها هذا التكامل الأسري هي الخيط الدقيق الذي لا يمكن مشاهدته، فإنه يقوّي الصّلة ويؤكّد العلاقة، ويدعم الرابطة على نحوٍ يسمح لها بالمسير نحو تحقيق الأهداف التي يسعى إليها الزوجان، ويتجلّى ذلك بتقديم النصيحة وإنكار الذات وبذل الصعب من الأمور والأفعال وتجاوز العقبات بجميع السُّبل بغيّة تحقيق الأهداف الأسريّة.

3- **المقوّمات الاجتماعيّة:** أول خليّة يتكوّن منها البنيان الاجتماعي هي الأسرة، وكما أنها أكثر الظواهر عموميّة وانتشارًا فهي أيضًا أساس الاستقرار في الحياة الاجتماعيّة، فضلاً عن أنها توفّر للمجتمع الفرد الصالح، الذي هو خير مقوّماته وأساسه المتين، وهو الذي يمكن أن ينهض بأعبائه على نحوٍ سليم، ولا يمكن أن تقوم الحياة الأسريّة وتحقق نجاحها إلا إذا ما شعر كلٌّ من الزوجين بأهميّة الدور الذي تؤدّيه العلاقات الاجتماعيّة التي يتبادلانها معًا، التي من المفترض أن ترتكز على أسس قويّة من الودّ المتبادل، واستمرار كلّ منها في الوقوف إلى جانب الطرف الآخر ومعاونته بكلّ إخلاص، والتجاوز عن الاختلافات العاديّة، وعدم تعظيم الأمور حتى يتوفّر بذلك للأسرة الاستقرار، وعليه، فإنّ مثل هذا الاستقرار يتطلّب ما يأتي:

- مرونة من الجانبين: وذلك من خلال التجاوز عن المواقف المختلفة، والتوصل إلى حلول للمشكلات من خلال التوفيق والتلائم ما بين وُجهات النظر المتعدّدة.
- حقّ الزوجين في اتّخاذ قراراتهم من غير تدخّل الوالدين أو كبار السِّنّ على نحوٍ عام؛ حيث تُترك لهم الحريّة في اختيار المسكن والتصرّف في الدخل وتحديد وقت الإنجاب.
- عَدُّ الزوجة وحدة مستقلة بذاتها، بحيث لا يتدخّل الوالدان في خصوصيّاتها.
- وجوب مشاركة الزوج زوجته وتعاونه معها في بعض الأعمال والواجبات.

في حين أضاف (كنزة ومهدي، 2013) مقوّمات أخرى، هي:

1- **المقوّمات النفسيّة:** لمّا كانت الحياة الزوجيّة فنًّا دقيقًا فقد كان لزامًا توفّر الإعداد والتوجيه المناسبين؛ حيث يتطلّب الزواج الناجح الوقوف بوجه متاعبَ الحياة وصعوباتها وضغوطاتها، وهذا يرتكز على مدى استعداد كلٍّ من الزوجين للتضحية في سبيل الاستمرار؛ إذ إنّ الزواج يقوم على الأخذ والعطاء وتتخذ فيه القرارات المشتركة، كما يسهم في تنمية نسق كامل من العادات والتصرّفات وأساليب العمل المتبادلة، ولإيجاد الاستقرار النفسي للأسرة، لا بدّ من مراعاة ما يأتي:

- الخبرات النفسيّة السابقة للزوجين، والجوّ النفسيّ للأسرة التي عاش فيها كلٌّ منهما؛ ففي الغالب ينجح في علاقاته الزوجيّة الطفلُ الذي مرّ بخبرات سارّة في طفولته وتوفّر له الحبّ والأمن، بخلاف من يمرّ بخبرات سيئة.
- النضج الانفعاليّ، ممّا يتيح للزوجين قدرًا ملائمًا من النضج يجعلهما يحتكمان إلى العقل والمنطق.
- وجود أهداف عامّة مشتركة يعمل الزوجان معًا على تحقيقها؛ حيث إنّ التعاون العميق من شأنه أن يوفّر للزواج النجاح.

2- **المقوّمات الاقتصاديّة:** نجد كلّ فرد في الأسرة الحديثة يؤدّي دورًا اقتصاديًّا معيّنًا؛ فالأب يعمل على توفير الدخل، والأم تعاونه إلى جانب واجباتها المنزليّة، كما نجد الأفراد في الأسر الريفيّة يعاونون أسرهم بأعمال بسيطة تدرّ دخلاً بسيطًا يساعد الأبوين؛ إذ كلّما كانت مطالب الأسرة واحتياجاتها ضمن حدود دخلهما توفّر لها الاستقرار؛ حيث إنّ جميع احتياجاتهم من ملبس ومسكن ومأكل مشبعة، وعلى العكس فإنّ حالات ضيق الأسرة الاقتصاديّ يسهم في التوتّر والقلق، وبذلك فإنّ مفهوم التكامل من الناحية الاقتصاديّة يقوم على توفير الإشباع المطلوب للحاجات الماديّة التي يحتاج إليها الفرد في حياته الزوجيّة والأسريّة.

3- **المقوّمات الصحيّة:** تعدّ الأسرة بمثابة الأداة البيولوجيّة التي تحقق إنجاب النسل واستمرار الحياة، ومن المدرك أنّ سلامة الأبوين من الناحية الصحيّة يؤدّي إلى نسل سليم؛ لذا ينبغي اقناع المقبلين على الزواج بأنّ الوراثة الصالحة والاستعداد الجسميّ السليم هما الأساس في الحياة الأسريّة الناجحة والسعيدة، وأنّ ضعف النسل وانحطاط قدرته العقليّة يعود في الكثير من الأحيان إلى عواملَ وراثيّة، ولذلك فإنه ينصح بعدم زواج الأقارب، خاصّة من الدرجة الأولى؛ حيث يؤثّر ذلك سلبًا في الذريّة، كما أنه في حال تعرّض أحد أعضاء الأسرة إلى المرض فإنّ ذلك يضيف أعباءً ومسؤولياتٍ إضافيّة على عاتق الأعضاء الأصحّاء، فضلاً عمّا يشكّله المرض من أضرار بالغة خاصّة إذا كانت له طبيعة معدية، ولم تكن ظروف الأسرة تسمح بنقل المريض إلى المستشفى، ممّا يؤدّي في المُحصّلة إلى تحمّل أعضاء الأسرة هذا العبء الماديّ.

4- **المقوّمات الدينيّة:** تُعَدّ ممارسة الشعائر الدينيّة على نحوٍ جماعيّ من أبرز الوسائل التي تسهم في زيادة التكامل والوحدة بين أعضاء الأسرة؛ لأنّ مثل هذه الممارسات الدينيّة تعزّز الأسرة فكريًّا ومعنويًّا وتحدّ من الانحراف؛ ولذا يفترض أن تتّجه المناقشات الأسريّة نحو تأكيد الفضائل والتشبّث بالقيم الروحيّة بالتلقين والتطبيق؛ لكي ينشأ الطفل بصورة طبيعيّة.

وظائف الأسرة وأدوارها:

تعدّ الأسرة أحد أهمّ العوامل وراء بناء التكوين التربويّ، وإيجاد عمليّة التطبيع الاجتماعي، وتشكيل شخصيّة الطفل، وتزويده بالعادات السليمة التي تبقى معه طوال حياته؛ حيث إنها البذرة الأولى في تكوين النموّ الفرديّ وبناء الشخصيّة؛ إذ إنّ الطفل في أغلب أحواله مقلد لأبويه في عاداتهم وسلوكهم؛ انطلاقًا من أنها أوضح قصدًا، وأدق تنظيمًا، وأكثر إحكامًا من مختلف

العوامل التربويّة. وعليه، فقد أشار (أبو عبدو، 2010) و(عفيفي، 2011) إلى ثلاث وظائف مهمّة للأسرة، هي:

- التنشئة الاجتماعيّة.
- الضبط الاجتماعي.
- إشباع الحاجات: الأمن، السعادة، الحبّ.

1- الأسرة والتنشئة الاجتماعيّة:

تُعَدّ وظيفة تربية الأطفال وتهذيبهم أسمى وظيفة تقوم بها الأسرة؛ إذ لا تتحمّل الأم فقط مسؤوليّة التربية، وإنما هناك دور للأب، فالتربية سلوك معتدل لا إفراط فيه ولا تفريط، بحيثُ لا يعمل على خنق إرادة الأطفال ولا كبت رغباتهم وحاجاتهم، وفي الوقت نفسه لا يترك زمام الأمور فيختلط على الأولياء الحابل بالنابل.

2- الأسرة والضبط الاجتماعي:

للأسرة أثر كبير في الفرد، خاصّة في مراحل حياته الأولى؛ حيث تؤدّي الأسرة دورًا واضحًا في تربية أطفالها وإرشادهم والتحكّم في سلوكهم والعمل على ضبطه، خاصّة في تفاعلهم معَ الآخرين. والأب هو المسؤول الأول عن ضبط سلوك أطفاله (خاصّة الذكور)، أمّا الأم فترشد بناتها –خاصّة- وتوجّههنّ وتربيهنّ.

ويستخدم الآباء عدّة وسائل لضبط سلوك أبنائهم، هي (the Child Care and Head Start Bureaus,2008):

أ- عاطفة الحبّ: التي يبديها الوالدان -خاصّة الأم- لأطفالهما، فيتعلّمون الطاعة ويتعوّدون على أخلاق أبويهما؛ لأن الطاعة مكافأة والمعصية عقاب.

ب- الحساسيّة الاجتماعيّة تجاه الآخرين: حيث يعمل الطفل على احترام الآخرين وتقديرهم؛ سعيًا منه إلى أن يجد منهم اعترافًا بحسن خلقه ونبل طبعه وطيب معشره.

ج- القدوة والأسوة الحسنة: لا يتمكّن الآباء من حثّ أبنائهم على عدم اتّباع نمط معيّن من السلوك طالما لم يجد الأبناء ذلك في سلوك آبائهم؛ فهم قدوتهم ومثالهم ومحطّ تقمّصهم.

د- التبكير في عمليّة الضبط الأسريّ: حيث إنه كلّما تمّ التحكّم في سلوك الأبناء والسيطرة عليه بوقت مبكّر كان ذلك أنجح؛ لأنّ الأطفال في سنّ مبكّر كالصفحة البيضاء يُكتب عليها الآباء ما يشاؤون.

هـ- محبّة الله والخوف منه: يجتهد الأولياء في تثقيف أولادهم دينيًّا؛ لأنّ العلاقة معَ الله هي التي تجعل من الأطفال أسوياء نفسيًّا واجتماعيًّا، فالإسلام دين التوازن والاتزان، وهو دين اليقين.

و- القانون: وذلك من خلال أن يعمل الوالدان على تعريف الأولاد بوجود القانون في كلّ شيء، وأنّ الفرد مطالب باحترام قواعد مقنّنه ومتّفق عليها، تهدف إلى تنظيم العلاقات والتفاعلات وحفظ الأفراد والممتلكات.

3- **الأسرة وإشباع الحاجات النفسيّة والاجتماعيّة:** الأسرة هي المسؤولة عن تلبية حاجات أطفالها البيولوجيّة والنفسيّة والاجتماعيّة، أمّا الحاجات البيولوجيّة أو الفسيولوجيّة فكالشرب والأكل والنوم، وأما الحاجات النفسيّة فتتمثل في توفير الأمن للأطفال، وذلك بسلوك الآباء المعتدل والمتفهّم، فلا إهمال للأطفال ولا تسلّط عليهم ولا نبذًا لهم، وينبغي على الآباء أن يظهروا لأطفالهم حبّهم ورعايتهم واهتمامهم بسعادتهم واحترام إنسانيّتهم، ويعملوا على توفير جوّ من الديمقراطيّة؛ حيث لا يفرض الأب رأيه على طفله بل يوجّهه بلطف، فضلاً عن تدريب الطفل على الاعتماد على نفسه وتنمية قدراته.

وأمّا في ما يتعلّق بالحاجات الاجتماعيّة فتشمتل تنشئة الطفل على احترام قيم مجتمعه وقواعده وثقافته، وتعليمه أبجديّات التفاعل والاتصال الفعّال معَ الآخرين، وتعريفه دوره ومكانته داخل جماعته الصغرى (الأسرة والمدرسة، إلخ) وجماعته الكبرى (المجتمع).

وفي هذا السياق، أوضح بديوي (2002) وعواشريّة (2012) أنّ وظائف الأسرة تشمل ميادين مهمّة تتّضح من خلال الجوانب الآتية:

الجانب الأول- دور الأسرة في التربية البدنيّة والصحيّة لأولادها:

إنّ أبرز الوسائل التي تمكّن الأسرة من تحقيق أهداف التربية البدنيّة والصحيّة لأولادها العملُ على توفير القدر المناسب من الرضاعة الطبيعيّة، والاهتمام بصحّة الطفل ونظافة جسمه وثوبه، والعمل على حمايته من إصابات البرد والحرّ وحوادث الحرق والسقوط، ومعاونته على تشكيل العادات والاتجاهات الصحيّة السليمة، من مثل توفير المسكن وإرشاده إلى كلّ ما ينفعه في صحّته ونموّه الجسميّ.

الجانب الثاني- دور الأسرة في التربية العقليّة لأولادها:

ومن الأساليب التي قد تلجأ إليها الأسرة لتمكينها من تأدية دورها تجاه التربية العملُ على تهيئة البيئة المنزليّة الغنيّة بمنبّهاتها ومثيراتها العقليّة والثقافيّة، ومن أهمّ هذه المنبّهات والمثيرات "اللُّعب التعليميّة الهادفة المختلفة، والصور والكتب والمجلات التي تجعل الطفل يتطلّع إلى محتويات هذه الكتب والمجلات".

الجانب الثالث- دور الأسرة في التربية النفسيّة والوجدانيّة:

إنّ إدراك الأسرة لحاجات أطفالها النفسيّة والاجتماعيّة يعدّ من أولى الخطوات التي يفترض على الأسرة اتّخاذها في سبيل رعاية أطفالها من الناحية النفسيّة، ومعرفة أهميّة إشباعها في تحقيق تكيّفهم النفسيّ، وإدراك مدى تحقق هذا الإشباع من خلال مراقبة سلوكاتهم وتصرّفاتهم، مثل التعبير عن ذواتهم ورغباتهم وأفكارهم وإشعارهم بالحبّ والحنان، وعدم استعمال أساليب التهديد والقسوة والعقاب.

الجانب الرابع- دور الأسرة في التربية الدينيّة لأولادهما:

وذلك من خلال غرس الأسرة الروح الدينيّة في نفوس أطفالها، عن طريق تقديم المثل الطيّب لهم في قوة الإيمان بالله، والتمسّك بتعاليم الدين، والشعائر الدينيّة، كما تعمل الأسرة على تربية أطفالها دينيًّا وتعريفهم بالدين السليم، وتنشئهم التنشئة الدينيّة الصحيحة، وذلك بالتوجيه والأدوات والألعاب المناسبة، وفرص التمتّع بأوقات الفراغ، وتزويد الطفل بالثقافة الدينيّة، بحيث يتعلّم الحلال والحرام، ويعرف أركان الإسلام وأحكامه على وجه العموم، وبتوجيهه نحو الدين عقيدة وعبادة وسلوكًا منذ نعومة أظفاره، وبأن يكون الأبوان قدوة أمام أبنائهم في أداء العبادات والتزام الخلق الإسلاميّ والسلوك السَّويّ، وبأن يوجّه الطفل نحو اختيار الرفقة الصالحة، وبوقايته من آفات العمر وعلى رأسها إرساله إلى مدارس التبشير، وإطلاق العنان له في تصرّفاته واختيار رفاقه ومشاهداته ومطالعاته.

الجانب الخامس- دور الأسرة في التربية الاجتماعيّة:

من الوسائل المناسبة للأسرة المسلمة التي تستخدمها في تربية أولادها اجتماعيًّا واقتصاديًّا أن يضرب الآباء لأولادهم المثل الطيّب في السلوك الاجتماعي السليم القائم على مبادئ الدين وقيمه، وأن يجعلوا من البيت مُناخًا صالحًا للعلاقات الاجتماعيّة، وأن يعوّدوا أولادهم بالتدريج على ضبط النفس وتحمّل المسؤوليّة وتقدير الواجب، وكذا توجيههم إن أخطأوا باللين والحسنى.

كما تؤدّي الأسرة عدّة وظائف يمكن تصنيفها على أنها نفسيّة واجتماعيّة ودينيّة وأخلاقيّة واقتصاديّة وتربويّة وبيولوجيّة وترفيهيّة وإحصائيّة، تتمثل في ما قدّمه (العزة، 2000)، و(أبو حوسة، 2001)، و(عفيفي، 2011)، وهي:

1- **دور الأسرة في إشباع حاجات الفرد:** تعدّ الأسرة الملهم الأول التي تقدّم لأفرادها الكثير من الإشباعات التقليديّة فهي التي تمدّهم بالحبّ والاحترام والأمن والحماية النفسيّة والجسديّة.

2- **تحقيق إنجازات المجتمع:** تعدّ الأسرة الوحدة التي يتكوّن من خلالها النظام الاجتماعي والاقتصاديّ والسياسيّ والدينيّ، فهي التي تمدّ أفرادها بوسائل تساعدهم على التفاعل والانسجام معَ الحياة الاجتماعيّة والانخراط في المجتمع، الذي توفّر له الأيدي العاملة والعقول النيّرة، كما تسهم الأسرة على نحوٍ كبير ورئيس في عمليّة التطبيع الاجتماعي من خلال تنمية العواطف الاجتماعيّة في نفوس أطفالها، وأخيرًا تعدّ الأسرة وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي؛ إذ تعمل على التحكّم في السلوكيات النابعة من أفرادها.

3- **الوظيفة الاقتصاديّة:** حتى الآن، ما زالت الأسرة الريفيّة تشكّل أسرًا ممتدّة أو مركّبة، وما تزال هي الوحدة الاجتماعيّة في الإنتاج الريفي؛، حيث تعمل على إنتاج الكثير من السلع، وتتولّى عمليّة الإنتاج والاستهلاك، بينما تحوّلت الأسرة في المجتمعات المعاصرة، وخصوصًا الصناعيّة، إلى أسرة استهلاكيّة أكثر من كونها وحدة إنتاجيّة.

4- **تنظيم السلوك الجنسيّ والإنجاب**: لا يعدّ الزواج مجرّد ظاهرة خاصّة ما بين الرجل والمرأة، وإنما هي ظاهرة اجتماعيّة تحتاج إلى مصادقة المجتمع عليها، ممّا ينجم عنه حقوق وواجبات لأفراد الأسرة كافة، وبذلك فالأسرة تعدّ الخليّة الأولى المنتجة للنسل في المجتمع، كما أنها المسؤولة عن تنظيم سلوك أفرادها وتوجيهه بحيث يتّصفون بالخُلُق الحَسن ويراعون عادات المجتمع وتقاليده.

5- **إعالة الأطفال وتربيتهم:** للأسرة دور كبير في إكساب الأطفال عاداتهم، ومعتقداتهم، واتجاهاتهم، وتكوين شخصيّاتهم وتهذيب أخلاقهم وتقديم الرعاية الصحيّة لهم، كما توفّر الخدمات جميعها التي من شأنها أن تكفل لهم البقاء والاستمرار في الحياة، وفي هذا السياق، اتّضح أن الأطفال الذين يلتحقون بمراكز الإيواء لا ينجحون في حياتهم الاجتماعيّة ما لم تقدّم لهم هذه المؤسسات حاجاتهم النفسيّة والاجتماعيّة، على الرّغم من توفير الرعاية الصحيّة والماديّة لهم.
وعليه، فإنه يمكن تلخيص دور الأسرة في تنشئة الأطفال في ما يأتي:

- إكساب أفرادها مختلف الخبرات في أثناء مراحل نموّهم المختلفة.
- تزويد أفرادها بالقيم الاجتماعيّة والخُلُقيّة والدينيّة.
- تقديم المحبّة لأفرادها، وجعلهم يشعرون بالانتماء لهم ولمجتمعاتهم.
- تمكين أفرادها من تأدية مهامّهم الاجتماعيّة المختلفة.

6- **الوظيفة النفسيّة:** للأسرة دور كبير في تكوين شخصيّة الفرد وتشكيلها وفي نموّ ذاته، وفي حال تعرّض أحد أقطاب الأسرة للموت فإنّ ذلك بدوره قد يؤدّي إلى انهيار كامل لعمليّة التنشئة الاجتماعيّة في أطفال أسرته؛ حيث إنّ جوّ الأسرة المريح يمكّن الأطفال من النموّ النفسيّ

والاجتماعي والثقافيّ والدينيّ، ممّا يساعدهم على أن يتكيّفوا معَ الصعوبات الحاليّة التي من المحتمل أن تعترضهم في المستقبل، ويخلق منهم أعضاء منتجين ونافعين في المجتمع.

7- **وظيفة المكانة الاجتماعيّة:** يستمدّ أفراد الأسرة مكانتهم الاجتماعيّة من مكانة أسرهم في المجتمع الذي يعيشون فيه، ممّا يُحَسّن من مفهومهم عن أنفسهم ويحفزهم على أن يكونوا أفرادًا منتجين في المجتمع، يشعرون بالرضا والسعادة والإقبال على الحياة الاجتماعيّة ويحترمون أنظمتها المختلفة.

8- **وظيفة الحماية:** تكفل الأسرة لأفرادها بمختلف أعمارهم الحماية الجسميّة والنفسيّة والاقتصاديّة، سواء أأطفالًا كانوا أم شيوخًا أم آباء أم أمّهات أم أخوانًا أم أخوات.

9- **الوظيفة الدينيّة:** تكسب الأسرة أفرادها القيم الدينيّة وتعلّمهم احترامها وممارسة طقوسها.

10- **الوظيفيّة الترويحيّة:** تعمل الأسرة على استغلال أوقات فراغها لتأدية أعمال ترفيهيّة، من خلال إقامة المناسبات الاجتماعيّة وممارسة أفرادها الهوايات المختلفة كالفنون المتمثلة في الغناء والرقص والسباحة والرحلات المختلفة؛ وذلك لتخفيف المتاعب النفسيّة التي تنجم عن العمل.

11- **الوظيفة الإحصائيّة:** يمكن عدّ الأسرة أساسًا لإجراء الإحصائيات المتعلّقة بعدد السكان ومستوى المعيشة ونسبة المواليد، ولخدمة الأغراض العلميّة ومطالب الإصلاح الاجتماعي؛ حيث يمكن النظر إليها بوصفها عيّنة للبحث من أجل تشخيص مشكلاتها ووضع الحلول العلاجيّة المناسبة لها.

يتبيّن ممّا سبق أنّ للأسرة وظائفَ كثيرة، منها: العمل على توطيد العلاقات بين أفراد المجتمع، ممّا يسهم في زيادة قيم التكافل الاجتماعي والأمن الاجتماعي ومحاربة الفقر، وكذلك من وظائفها التوحيد ونشر الأخلاق الحميدة بين أفراد المجتمع الواحد وإعلاء قيم العلم والثقافة؛ حيث إنّ ما تعانيه الأمم من انحدار للقيم الأخلاقيّة مردّه التفكّك الأسريّ وزيادة نسب الطلاق في المجتمعات، وفي هذا السياق يعزو الباحث السبب في ارتفاع نسب الطلاق في المجتمعات إلى سوء اختيار الزوجة والزوج بعضهم بعضًا، وسيطرة الجوانب الماديّة على الجوانب النفسيّة كالحبّ والمودّة والرّحمة بين الأزواج، وهي المشاعر التي حتمًا تؤسَّس عليها الأسر الناجحة التي تنقذ المجتمعات وتنهض بها.

المبحث الثاني: المشكلات الأسريّة:

الإنسان إجتماعي بطبعه، يميل إلى إقامة العلاقات معَ الناس، فقد أقرّ الدين الإسلاميّ المبادئ الأساسيّة للعلاقات الإنسانيّة، كما أشار إلى آداب التعامل معَ الآخرين؛ وذلك لأنّ الأدب

يُعدُّ عاملًا مهمًّا في تشكيل حياة اجتماعيّة صالحة، ترتكز على العدل الاجتماعي، والعلاقات الإنسانيّة السليمة القائمة على التعاون والتناصر والاكتراث بمشاعر الآخرين وأحاسيسهم، وبعبارة أكثر وضوحًا فإنّ العلاقات الإنسانيّة تطلق على الروابط القائمة بين الناس، سواء أأفرادًا كانوا أم جماعات، على مستوى الأسرة، كالعلاقة بين الزوجين والعلاقة بين الآباء والأبناء، أو على مستوى المجتمع على اتساعه، أو على مستوى الاتصال الإنسانيّ والتفاهم البشريّ على نحوٍ عام، في جوانب الحياة ومجالاتها جميعها، فقد اهتمّ القرآن الكريم ببناء العلاقات الإنسانيّة على المستوى الإنسانيّ العام، واهتمّ في الوقت نفسه بإقامة هذه العلاقات في مستوياتها الداخليّة، بدءًا بالعلاقة القائمة بين الزوجين، مرورًا بالأسرة والأقارب والجيران حتى المجتمع المسلم، التي تكون ضمن إطار التفاهم والتعارف في ما بينهم، لذا تعدّ الأسرة في الإسلام الدعامة الأساسيّة في البناء الاجتماعيّ، وأهمّ العلاقات الإنسانيّة ومن هنا، نجد حرص الإسلام على صياغة النظم والضوابط الشرعيّة لتكوينها، فشرع الأحكام والمبادئ والقوانين الملائمة لدوامها واستقرارها، كما رسم المعالجات لما يعترضها من مشكلات وانحرافات، ومن ثَمّ وضع العلاج الأخير"الطلاق" في حال فشلت جميع محاولات الإصلاح (عبدالله، 2002).

ولاهتمام الإسلام بالأسرة فقد جعل أساس قيامها الزواج، الذي يرتكز على العلاقة الشرعيّة بين الزوجين "الرجل والمرأة"، تلك العلاقة التي تتفق وتتلاءم معَ الفطرة الإنسانيّة، بحيث تتحقق المصلحة الاجتماعيّة ببقاء النسل الإنسانيّ وحفظ نوعه، فعن طريق الزواج تنمو روح المودّة والرّحمة والألفة بين الزوجين، وتشبع عاطفة الأبوّة والأمومة التي تساعد الزوجين على التعاون في تربية أولادهم وتحمّل مسؤوليته، لذلك فقد حثّ الإسلام على تكوين الأسرة ودعا إلى أن يعيش الناس في ظلالها، فهي الصّورة الطبيعة التي تفي برغبات الإنسان وتلبّي حاجاته، وكذلك فهي الوضع الفطريّ الذي ارتضاه الله لحياة الناس منذ فجر البشريّة واختاره لهم (عبدالله، 2004).

وتشير أبو سكينة (2011) إلى أنه من أجل تحقيق هذه المعاني من خلال نظام الأسرة، فأنّ الإسلام قد وضع الأحكام والضوابط والآداب التي تحكم الأسرة بصورة أكثر إيضاحًا، كما تكفل نجاحها وتأديتها مهامّها وتضمن تحقيقها أغراضها، ومن ذلك: الإعلاء من شأن الرابطة الزوجيّة، من خلال حثّ الزوجين على الوئام وحُسن المعاشرة وتأكيد الحقوق والواجبات، فقد أكّدت الشريعة الإسلاميّة احترام هذه الرابطة وعدم المساس بها، حتى إنّ الله –سبحانه- أسماها "ميثاقًا غليظًا"، بالإضافة إلى انفراد عقد الزواج دون غيره عن سائر العقود الأخرى بأحكام خاصّة؛ إذ

انطلاقًا من حرصه على استمراره واستقراره وضع مقدّمات له في اشتراط الإشهاد عليه ومنع التلاعب به.

وعليه، فالمرأة تتمثل مهمّتها في إدارة البيت ورعاية الأبناء، بينما يسعى الرجل إلى طلب الرزق والقيام بالنفقة على زوجته وأبنائه وحماية أفراد أسرته، وبهذه الصورة المتعاونة ينعم أفراد الأسرة بالسلام والمحبّة والوئام في الأسرة. ولكي تتمكّن الأسرة من تحقيق هذه الأهداف، فقد حثّ الإسلام على حُسن اختيار الزوجين؛ بهدف ضمان بناء المجتمع الإسلامي السليم والسعيد، كما أنّ تكوين الأسرة المترابطة القويّة التي هي منبع الأبطال والقادة والعلماء والصالحين الذين يحققون غاية إعمار الكون واستخلاف الله لهم فيه، وعبادته على الوجه الذي يرضي يعدّ مطلبًا رئيسًا في حدّ ذاته، وهذا مخالف لما جاءت به الأسر في الغرب؛ حيث اضطرّت النساء إلى الهروب من الارتباط بالأسرة؛ هروبًا من مسؤوليّة الأولاد والزوج، ورغبة منهنّ في تحقيق أعلى المراتب العمليّة، ولتثبت للرجل أنها ليست أقلّ منه كفاية، واستجابة لنداء الماديين والطامعين في تحصيل أعلى ربح ماديّ لشركاتهم، وفي النهاية انخدعت المرأة بالدعاية المزيّفة التي اتّخذت لها شعاراتٍ براقة تحت مسمّى تحرير المرأة والحريّة الاقتصاديّة والمساواة التامّة معَ الرجل، ومثل تلك الشعارات ترجمت في بعض بنود الوثائق الدوليّة، التي تطالب بتعطيل المرأة في الحياة كزوجة مخلصة وأمّ فاضلة؛ حيث عدّت الأمومة وظيفة اجتماعيّة يمكن لأيّ فرد أن يقوم بها (أبو حسان، 2001).

ومن الأهميّة بمكان التأكيد أنّ استقرار الأسرة يتحقق كلّما كان الزوجان على استعداد لتعديل أدوراهما وسلوكهما على نحوٍ يحقق التوافق بينهما، ومن ثَمّ الوفاء بالمتطلبات الاقتصاديّة والاجتماعيّة لبقاء الأسرة واستمرارها؛ فجهود أفراد الأسرة هي التي تمنح المجتمع المحليّ حيويته من خلال مشاركتهم الفعّالة في أنشطة المجتمع المتعدّدة، وتتلقى الأسرة عنه هُويّتها التي تميّزها عن غيرها من الأسر من أبناء المجتمعات المحليّة الأخرى، ممّا يؤدّي إلى التماسك الاجتماعيّ والثقافيّ، كما أنّ الأسرة هي التي تدعم النسق القيميّ بالامتثال وعدم الخروج عنه، وفي مقابل هذا الدعم تتلقى عنه منظومة متّسقة من القيم التي توجّه الأفراد في تحديد تفضيلاتهم للأشياء وأولويّات اختياراتهم، وبعكس ذلك تكون الأسرة مهدّدة بالوقوع في مشكلات (Elliott & Gray,2000).

وقبل التطرّق إلى مشكلات الأسرة، فإنه من الأهميّة بمكان التأكيد أنّ تلك المشكلات هي انعكاس لمشكلات المجتمع وتعبير عن أوضاعه، ولا يمكن فهمها بمعزل عنه. وانطلاقًا من ذلك، فإنّ أيَّ حديث يتناول الأسرة ومكانتها ودورها لا بدّ من أن يتناول المشكلات التي تواجهها؛

حيث يعدّ سوء الأحوال الاقتصاديّة للأسرة عاملًا محوريًّا من عوامل انهيار الزواج، خاصّة عند شعور الزوج بالعجز حِيال الوفاء باحتياجات الأسرة، الأمر الذي يحفّزه على الخروج من هذه العلاقة التي تذكّره بضعفه وعجزه، وقد يلجأ في بعض الأحيان إلى استخدام العنف كوسيلة لاعتقاده أنّه السبيل إلى حلّ مشكلاته معَ الطرف الآخر،وهو ما يسمّى بالعنف الأسريّ (برنارد، 2002).

وفي هذا السياق، أشار سعيد (2008) إلى أنّ المدخل الأساسي للتعامل معَ المشكلات الأسريّة هو إدراك الأزواج للأدوار والمهامّ الأسريّة المطلوبة مني كليهما، التي يؤدّيها كلّ طرف في الحياة؛ لذا فإنّ مستوى التفاهم والإدراك لمعنى الحياة الزوجيّة والأسريّة والمسؤوليات والواجبات الأسريّة المتوقعة لتحمّلها يعدّ المدخل الأساسيّ لحلّ العديد من المشكلات والصعوبات التي تواجهها الأسرة، وخلافًا لذلك فإنّ عدم إدراك الزوجين للمسؤوليات الأسريّة يجعل حياتهما أشبه بالجحيم؛ حيث كثرة المنازعات، وعدم الاتفاق في الآراء في ما بينهما، فإنّ الحل الأمثل والأكثر جدوى يكمن في الطلاق؛ وذلك لاستحالة استمرار الحياة الزوجيّة بينهما.

وربما تكون المشكلات التي تعترض سبل الحياة الأسريّة مشكلات عاديّة يمرّ بها الكثير من الأسر في الحياة اليوميّة العاديّة، إلا أنّ جمود تفكير بعض الأسر وتركيزها على بعض الخلافات البسيطة يعدّ السبب الحقيقي وراء المشكلات؛ ولذا فإذا ما أرادت الأسرة الاستمرار في حياتها والتغلّب على مشكلاتها بأسلوب عقلانيّ سليم فإنّ ذلك يتطلّب فهمها الأسس المتعلّقة بذلك وإدراكها لها، تلك الأسس التي قدّمها عبد العاطي (2004)، ومجلة الأسرة والتنمية (2013)، وتتلخّص في ما يأتي:

1- **العقلانيّة والمرونة في التفكير:** يعدّ هذا الأساس عاملاً مهمًّا في التغلّب على المشكلات التي تواجه الأسرة؛ حيث إنّ المرونة في التفكير وعدم التجمّد عند مواجهة المشكلات، والتفكير بطريقة عقلانيّة واعية منطقيّة من غير تصلّب في الرأي يتيح لكلّ طرف حقّ التعبير عن رأيه بموضوعيّة وشفافيّة ونزاهة مطلقة بعيدًا عن التهجّم أو التشهير؛ وذلك بُغْية الوقوف على الأسباب الكامنة وراء المشكلات والمساعدة على حلّها.

2- **ضبط النفس، والتحكّم في الانفعالات**: ينبغي للزوجين أن يضبط كلٌّمنهما نفسه في أثناء المناقشات حول بعض المسائل الخاصّة داخل الأسرة؛ لأنّ العصبيّة التي تظهر في سلوك أحدهما و ربّما كليهما معًا من غير سبب قد ينجم عنها عرقلة النقاش القائم وعدم التوصّل إلى حلّ للمشكلات.

3- **تحمّل الطرفين للمسؤوليّة:** ينبغي أن يتحمّل كلّ طرف من أطراف الحياة الزوجيّة المسؤوليّة الكاملة في ما يتعلّق بالأخطاء التي تحصل أو المشكلات التي تحدث داخل الأسرة؛ لأنّ اعتراف كلّ منهما بخطئه للآخر يسهم في عدم التمادي في اتّهام كلّ منهما للآخر بأنه هو السبب في كلّ المشكلات، فضلًا عن أنه يساعد على إيجاد جوّ من التسامح بين الطرفين، وفي ذلك دليل على صدق كّل طرف في حرصه على استمرار الحياة الأسريّة ودوامها وحمايتها من التصدّع.

4- **الترويح عن النفس:** في حال شعر الزوجان أنّ المشكلات داخل الأسرة تمرّ في مرحلة خطرة وتتفاقم يومًا بعد يوم، فإنه لا بدّ في هذه الحالة من أن يجمّدا مؤقتًا النقاش في هذه المشكلات إلى وقت لاحق، ويبحثا عن وسيلة للترفيه، سواء أنزهة كانت أم سفرًا أم زيارة لأحد الأقارب أم الأصدقاء أم ... ، فإذا ما استمرّت هذه المشكلات ولم ينجح الزوجان في حلها فلا بدّ حينئذٍ من اللجوء إلى الأقارب ليكونوا بذلك حكمًا بينهما، شريطة أن يكونوا من ذوي الحكمة والخبرة وعدم التحيّز، وفي حال لم يتوصّلا إلى حلّ يمكنهما اللجوء إلى المتخصّصين والمؤهّلين في مجال الإرشاد الأسريّ، الذين يمكنهم مساعدتهم على التغلّب على المشكلات التي تعترض طريقهم وتعكّر صفوهم، والتخلص من الاضطرابات النفسيّة والاجتماعيّة التي لحقت بهم، وتعليمهم أساليب جديدة في التواصل الأسريّ السليم.

مفهوم المشكلات الأسريّة:

إنّ نظام الأسرة في الإسلام لا ينظم علاقة الرّجل بالمرأة وما يتعلّق بهذه العلاقة من حقوق وواجبات لأحدهما أو لهما معًا أو لمن يأتي من أبنائهما وحَفَدتهما، وإنما هو جزء من نظرة الإسلام للخلق وللكون ولمركز الإنسان في هذا الكون والغاية من وجود الإنسان فيه؛ ولذا جاء هذا النظام متكاملاً وكان جامعًا مانعًا، بحيث إنّه جامع لكلّ أسباب الخير للإنسان والمجتمع معًا، ومانع لكلّ الأسباب المحتملة لحدوث الشرّ.

وقد اختلفت وجهات النظر في تحديد مفهوم المشكلة الاجتماعيّة، التي يمكن لها أن تتمثّل في ثلاثة اتجاهات (قمر، ومبروك، وفيصل، 2008)، هي:

- **الفريق الأول-** ينظر إلى المشكلة الاجتماعيّة من خلال معيارين، هما:

1- معيار ذاتيّ: يشتمل على قياس الفرد للمشكلة ووعيه لها، بمعنى الإحساس بها والتيقظ.

2- معيار موضوعيّ: يبيّن الكيفيّة التي حدث فيها الضرر الاجتماعيّ الناجم عن وجود المشكلة، بالنظر إليها نظرة واقعة حقيقة يتمّ اختبارها بوساطة ملاحظين.

- **الفريق الثاني-** ينظر إلى المشكلة من خلال مستوياتها أو درجاتها المختلفة (الأولى/ الثانية/ الثالثة)، وهي:

1- مشكلات من الدرجة الأولى: وهي المشكلات التي تؤثر على نحوٍ واضح وقويّ في الظروف الاجتماعيّة المحيطة بها، كما أنها ذات نتائج متعدّدة، ومن أهمها: مشكلات الحرب، ومشكلات الفقر، ومشكلات التمييز العنصريّ.

2- مشكلات من الدرجة الثانية: وتتجلى في الظروف والنتائج غير السّارة، الناجمة على نحوٍ أساسيّ عن المشكلات الاجتماعيّة المؤثرة، التي تنبثق عنها مشكلات إضافيّة أخرى، مثل: سوء التغذية الناجم عن الفقر.

3- مشكلات من الدرجة الثالثة: وهي متمثلة في الظروف الضارّة التي تعدّ بصورة مباشرة أو غير مباشرة نتاجًا للمشكلات الاجتماعيّة الأساسيّة من الدرجة الأولى، مثل: البطالة الناجمة عن التفرقة العنصريّة.

- **الفريق الثالث-** يحدّد مفهوم المشكلة الاجتماعيّة في ضوء ثلاثة شروط، هي:

1- المشكلة الاجتماعيّة ذات الأصول الاجتماعيّة: وتنبثق من وجود خلل يصيب البناء المجتمع الاجتماعي؛ نتيجة للظروف والتغيّرات التي تطرأ عليه، وبدورها تؤثر في بنائه وهيكله الاجتماعيّ وأنساقه المختلفة؛ إذ تؤدّي التغيّرات التكنولوجيّة والاختراعات الحديثة دورًا كبيرًا في حدوث مشكلات اجتماعيّة، وكذلك من شأن التغيّرات المتلاحقة في نظم المجتمع أن توجد مشكلات اجتماعيّة، ونطرح هنا على سبيل المثال: تغيّر النسق الأسري على مستوى شكله البنائيّ وعلى مستوى أداء وظائفه، ومن هنا فقد ضعفت كفاءة الأسرة في تأديتها أدوارها الأساسيّة في عمليّة التنشئة الاجتماعيّة.

2- مدى تأثير المشكلة الاجتماعيّة وأهميّتها: من المفترض أن يتأثر بالمشكلة الاجتماعيّة عدد كبير من أفراد المجتمع؛ حيث تلفت حينئذٍ أنظار المسؤولين إليها، أو أن يعاني منها أفراد ذو أهميّة في ذلك المجتمع.

3- المشكلة الاجتماعيّة ذات الحلول الاجتماعيّة: وهي المشكلات التي تحدث من غير تأثير فعل اجتماعي، وبذلك يتعذّر التوصّل إلى حلول لها، أمّا المشكلات الناجمة عن فعل اجتماعيّ، فهي من مثل: الآثار الناجمة عن الإرهاب بسبب الفكر الضّال، أو إلقاء القنابل الذريّة، أو انتشار المخدرات، أو...، التي بالإمكان مواجهتها بتضافر الجهود.

وبذلك فقد يتعذّر التوصّل إلى تعريف واحد (جامع مانع) للمشكلة الاجتماعيّة؛ لأنّها تتّصف بخاصيّة النسبيّة، ولذا من الصعب تحديد سبب واحد لها؛ إذ إنّ أسباب المشكلات ومسبّباتها تتنوّع وتتعدّد من جهة، وتختلف من زمان إلى زمان ومن مكان إلى مكان ومن ظرف إلى ظرف، بل ومن باحث إلى آخر، طبقًا لخلفيّته وتكوينه من جهة أخرى (الميزر، 2008).

وعليه، فإنّ المهتمّين بنظام الأسرة والعلاقات القائمة بداخلها لم يعودوا ينظرون إلى أنّ الأسرة السعيدة هي التي تخلو من المشكلات؛ فالصراع عمليّة تفاعل حتميّة لأيّ جماعة تعيش ضمن حيّز مكانيّ وتجمع بينها علاقات وخصائص مشتركة، ومن هنا تعرّف المشكلات الأسريّة بأنها: "المواقف والمسائل الحرجة المحيّرة التي تواجه الفرد فتطلب منه حلاً، وتقلّل من حيويّته وفاعليّته وإنتاجه ومن درجة تكيّفه معَ نفسه ومعَ المجتمع الذي يعيش فيه" (باهميم، 2003: 6).

ويرى بعضهم الآخر أنها: "مفهوم يطلق على مشاعر الفرد وأحاسيسه، التي تتمثل في الضيق والقلق والتردّد إزاء علاقته معَ الآخرين في المنزل وفي الصحبة؛ حيث تفتقر هذه العلاقات إلى الدفء والصراحة والمحبّة المتبادلة" (عبدالمعطي، 2000: 20).

أسباب المشكلات الأسريّة:

إنّ الوقوف على أسباب واضحة ومحدّدة للسلوك الإنسانيّ ليس بالأمر السهل؛ حيث إنّ السلوك نتاج تفاعل بين معطيات أساسيّة تمتاز بالذاتيّة والفرديّة التي تفرد كلّ شخصيّة عن الأخرى، وبين عوامل متغيّرة وَفقًا للظروف الزمانيّة والمكانيّة، علمًا أنّ هذه العوامل لا تُحدث دائمًا نفس الأثر لدى نفس الفرد، ممّا يجعل من الإحاطة بهذه المعطيات والعوامل المسبّبة للسلوك الإنسانيّ عمليّة معقدة، ويتفاقم الأمر سوءًا عند دراسة نمط العلاقة داخل الأسرة؛ وذلك لِما تمتاز به العلاقات الأسريّة من تعقيد وتشابك وتداخل خارجيّ وداخليّ، فإنّ عرض أسباب المشكلات الأسريّة أمر لا يخلو من الصعوبة، وكذلك فإنّ فصل الأسباب عن بعضها أمر في منتهى التعقيد، وهو بذلك أمر نظريّ؛ إذ إنّ الأسباب تظلّ متداخلة ومتتابعة، لا يمكن عزلها عن بعضها أو تجريدها. ويمكن تلخيص أسباب المشكلات الأسريّة في الآتي:

أولاً- أسباب تتعلق بقصور النواحي الدينيّة:

من المعروف أنّ الدين الإسلاميّ خيرُ مرشد للإنسان في معاملاته مع غيره، فإنّ أيّ قصور في الدين قد ينعكس على نحوٍ مباشر على الفرد وسلوكاته، ومن بين أبرز عوامل القصور التي يمكن أن تسهم في حدوث مشكلات أسريّة، كما ذكرها باهميم (2003):

1- **عدم الإلتزام بأسس الشريعة في بناء البيت المسلم:** فقد أرسى الإسلام مرتكزات الأسرة المسلمة، بما يعود بالمنفعة على كلّ فرد من أفرادها، كما دعا المسلم إلى التزامها ليستقرّ بناء البيت المسلم، ولذلك فإنّ أيّ مخالفة لهذا الشرع لا بدّ أن تخلّ بالبنيان، وتحوّله من إطار المودّة والمحبّة إلى إطار تسوده الكراهية والضغينة. ومن بين أهمّ هذه الأسس الشرعيّة أسسُ اختيار الزوج والزوجة وَفق ميزان التديّن والإصلاح، وقد بيّن النبيّ، صلّى الله عليه وسلّم، أنّ المرأة المسلمة إذا أرادت الزواج فلا بدّ لها من أن تقبل بالرّجل الصالح، فقال عليه الصّلاة والسلام: "إذا خطب إليكم من ترضون دينه وخلُقه فزوّجوه، إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد عريض" (سنن ابن ماجه، كتاب النكاح، باب الأكفاء: 1968)؛

2- **ضعف الوازع الدينيّ، والبعد عن منهج الله:** وعدم التزام تطبيق حدود الله في العلاقات الأسريّة؛ حيث إنّ ارتكاب المعاصي والإتيان بالفواحش يغضب الله عزّ وجلّ، ويتجلّى أثر الغضب للعبد في ضيق النفس وقلّة البركة واضطراب العلاقات الأسريّة، **قال الله تعالى:(وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى)** (سورة طه: 124)، يقول ابن كثير: (ومن أعرض عن ذكري)؛ أي خالف أمري وما أنزلته على رسولي، أعرض عنه وتناساه وأخذ من غيره هداه (فإنّ له معيشة ضنكا)؛ أي ضنك في الدنيا فلا طمأنينة له ولا انشراح لصدره، بل إنّ صدره ضيّق حرج لضلاله) (ابن كثير، 2006)، كما يعدّ ارتكاب الكبائر والمحرّمات تعدّيًا على النظام الاجتماعي والأسريّ وخروجًا عليه، وتأخذ الكبائر والمعاصي أشكالاً مختلفة، وتؤثر في الفكر والسلوك؛ فالعلاقات الأسريّة تتأثر بهذا الانحراف. وعليه، فتقيّد العبد بالعبادات وبالمنهج الإسلاميّ في التعامل هو الحصن المنيع، وخلاف ذلك فإذا ما ارتكب العبد ما يخالف منهج الله كشرب الخمر وإدمان المخدّرات فإنّ ذلك يسهم في التقليل من فاعليّة أساليب الكفّ ضدّ السلوك والانفعال غير السوي؛ **لقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنصَابُ وَالأَزْلاَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ* إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاء فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ اللّهِ وَعَنِ الصَّلاَةِ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ)** (سورة المائدة: 90). وفي ذلك فقد أكّدت العديد من الدراسات أنّ نسبة التفكّك الأسريّ في أسر المدمنين تزيد على سبعة أضعاف مقارنة معَ أسر غير المدمنين؛ فالمدمن يفقد القدرة على تأدية أعمال الأسرة نتيجة تدهوره صحيًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا، ومن ثَمّ يفقد العمل والأصدقاء والصّحة ويصبح عبئًا على الأسرة.

الجهل بالدين: عندما أرسى الإسلام قواعد بناء البيت أسّس العلاقات القائمة داخله على مجموعة من الحقوق والواجبات التي يفترض بكلّ فرد مسلم تأديتها، فإذا ما اتّبعت الأسرة هذه الأسس

والقواعد فإنها بذلك تحقق استقرارها، بينما إذا جهل أفرادها بهذه الحقوق فإنّ العلاقات حتمًا سوف تضطرب وتبرز فيها أنماط مختلفة من المشكلات الأسريّة، فالزوج الذي يجهل ما عليه من حقوق وواجبات تجاه أبنائه وزوجته سيقصر في دوره؛ لقوله تعالى: **(وَلَهُنّ مِثْلُ الّذِي عَلَيْهِنّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرّجَالِ عَلَيْهِنّ دَرَجَةٌ وَاللّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ)** (سورة البقرة: 228)، ولقوله سبحانه: **(وَآتُوا النّسَاءَ صَدُقَاتِهِنّ نِحْلَةً فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مّرِيئًا)** (سورة النساء:4)، وقد ورد عن رّسول الله، صلّى الله عليه وسلّم، أنّه قال: "خيركم خيركم لأهله، وأنا من خيركم لأهلي" (سنن الترمذي، كتاب المناقب، باب فضل أزواج النبيّ، صلّى الله عليه وسلّم: 3895). وعندما يجهل كلاهما هدف الإسلام من تربية الأبناء وما أوجده الله لهم من أجر في إخراج هذا النسل، سيتّصف نمط معاملتهما وتربيتهما لأبنائهما بالضيق والضجر والإهمال، وأيضًا فإنّ ضعف الوعي الدينيّ بحقوق الآباء والأبناء وواجباتهم يعدّ من أهمّ دوافع عقوق الوالدين؛ حيث إنّ الكثير من الآباء لا يهتمّون برعاية الأبناء، ولا يحرصون على الحقوق والواجبات المتبادلة بين الآباء والأبناء.

3- **العولمة على المجتمع المسلم:** ويقصد بها الغزو الفكريّ والعقديّ، وهي جميع الوسائل غير العسكريّة التي اتّخذها الغزو الصهيونيّ بهدف إزالة مظاهر الحياة الإسلاميّة وصرف المسلمين عن التمسّك بالإسلام، وكلّ ما يتعلّق بها من أفكار وتقاليد وأنماط سلوك، وقد طال هذا الغزو جوانبَ التشريع والعقيدة، والتربية والتعليم، والإعلام والثقافة، كما طال الأسر في أسسها وقيمها ومبادئها وأفرادها، فانطلقت الدعوات لنزع الحجاب، وتحديد النسل، والمساواة التامّة بين الرّجل والمرأة، وغيرها الكثير من تلك الصّور التي كان لها كبير الدور في توتّر العلاقات الأسريّة.

ثانيًا- أسباب تتعلّق بقصور النواحي الأخلاقيّة:

تعدّ الأخلاق ركيزة أساسيّة في بناء علاقة أسريّة سويّة، وأيّ خروج عن القيم المختلفة الإسلاميّة من شأنه أن يصبح سببًا في توتّر العلاقة ويتسبّب في حدوث المشكلات، التي منها ما قدّمته العراقي (2003) في الآتي:

1- **غلبة الماديّات وسيطرة المصالح الشخصيّة:** اهتمّ الإسلام بقيام البيت المسلم على أسس شرعيّه؛ وذلك لتحقيق المودّة والرّحمة، وهو بذلك لم يلغ حقّ الفرد في تحقيق احتياجاته أو ميوله، إلا أنه أكّد الأولى وجعل الثانية فرعيّة، فإذا ما تحققت قويت العلاقات واستمرّت، ولكن إذا أضحت هذه الأسس الفرعيّة هي الأصول الثابتة في الاختيار والبناء فإنّ ذلك سوف يؤدّي إلى إضعاف عامل المودّة والرّحمة، وبروز أنماط غير أخلاقيّة من الاستغلال والطمع

في ممتلكات الطرف الآخر؛ فالزواج القائم على مصلحة دنيويّة بحتة يكون مصيره الفشل؛ لأنّ العلاقات الداخليّة تكون حينذاك قد ازدحمت مسالكها بدوافع الطمع والجشع وتغليب المصلحة الشخصيّة، وإذا ما قُدّر له أن يستمرّ فسيكون في جوّ من الملل والكراهيّة والتكلّف، بغضّ النظر عن المصلحة أمن جانب واحد كانت كالذي يتزوّج امرأة لمالها فقط، أو من الجانبين حيث تكون المصلحة مشتركة بينهم، كالرّجل الغنيّ الذي يتزوّج من غنيّة فيكون المال هو الجامع بينهما، لقوله تعالى: **(وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَأَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنْفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ)** (سورة التوبة: 85).

2- سوء الخلق: يضمّ هذا العامل ما يعدّ نقصًا في الأخلاق الحميدة، التي تدفع بالفرد إلى الابتعاد عن الحلم ومحبّة الآخرين والتضحية من أجلهم، وفي مقدّمة هذا الخلق الغضب غير المبرّر، وحدّة الطبع، والنزعة التنافسيّة الشديدة، وعدم القدرة على التحكّم في الانفعالات، والعِناد، والإصرار على الرأي، وحبّ التملّك والسيطرة، والكذب، والخروج عن حدود اللياقة في المعاملة، والشكّ، والغيرة المبالغ فيها، وعدم التزام أحد أطراف العلاقة القيم الدينيّة والاجتماعيّة، والبخل والإسراف.

ثالثًا: أسباب تتعلق بقصور النواحي النفسيّة:

لمّا كان القصور في النواحي النفسيّة يولّد العديد من المشكلات الانفعاليّة والسلوكيّة داخل الأسرة، ممّا ينعكس سلبًا على الجوّ الأسريّ والعلاقات الأسريّة ككلّ، فإنّ ذلك يشكّل أحد أهمّ روافد المشكلات، ويمكن تلخيص ذلك في ما يأتي أبو سكينة (2011):

1- **الإصابة بالأمراض النفسيّة والعصبيّة:** تشكّل الصّحة النفسيّة عاملاً أساسيًّا في توازن سلوك الفرد؛ حيث إنّ الإصابة بالأمراض النفسيّة لا بدّ أن تخلّ بهذا التوازن الأسريّ، كما يؤثر في طرائق التواصل والتوجيه، فضلاً عن تأثيره في أفراد الأسرة من نواحٍ نفسيّة واجتماعيّة واقتصاديّة مختلفة.

2- **الاختلاف الفكريّ والعاطفيّ:** يعدّ التوافق الفكريّ والعاطفيّ عاملاً معزّزًا لاستقرار العلاقات الأسريّة وإبعادها عن كلّ ما يعكّر صفوها، وتتجلى خطورة هذا العامل أكثر ما تظهر ضمن العلاقة الزوجيّة، التي تعّد الأساس لجميع العلاقات الأسريّة؛ إذ إنّ الاختلاف الفكريّ والعاطفيّ من شأنه أن يباعد بين طرفي العلاقة الزوجيّة، ويجعل لكلّ منهما توجهاته ونظرته الخاصّة لمختلف الأمور؛ حيث إنّ اختلاف التوجّهات غالبًا ما يؤدّي إلى اختلاف المواقف، وربّما يشجّع أحد أطراف العلاقة على السعي إلى السيطرة على

الطرف الآخر وفرض الرأي، فيدخل الزوجان بذلك في صراعات تفاقم من شدّة الخلاف، وتوقد نار البغضاء والحقد.

3- **ضغوط الحياة:** إنّ للنموّ المتسارع في مختلف مجالات الحياة وما أفرزه من اشتداد حدّة التنافس والسعي إلى إثبات الذات وتحقيقها أثرًا بالغًا في الأسرة؛ إذ شكّل ذلك ضغطًا على العلاقات الأسريّة؛ إذ تواجه الأسرة اليوم جملة من الضغوط المختلفة داخليًّا وخارجيًّا، فهناك الضغوط والتنافس في مجال العمل، كما أنّ السعي إلى تنشئة قوميّة في ظلّ التحدّيات المختلفة يشكّل ضغطًا على الأسرة أيضًا، إلى غير ذلك من الضغوط التي تشكّلها متطلّبات الحياة الماديّة والمعنويّة، فكلّ هذه العوامل من شأنها أن تشكّل ضغوطًا نفسيّة على أفراد الأسرة، سواء الزوج أو الزوجة بحيث ينعكس ذلك على سلوكاتهم تبعًا لمدى تحمّلهم مثل هذه الضغوط، فيعملان على التخلّص من هذه التوتّرات من خلال تفريغها نحو هدف ما داخل الأسرة.

4- **الجهل بخصائص نموّ مراحل العمر المختلفة:** ينجم عن الجهل بخصائص النموّ عدم القدرة على استيعاب المتغيّرات والمتطلبات وفهمها والتعامل معها بعقلانيّة؛ حيث إنّ السلوك الذي يعدّ عاديًّا في سنّ معيّنة يصبح من علامات سوء التوافق إذا رافق الطفل عندما يكبر كما أنّ الجهل بخصائص مرحلة المراهقة في الغالب يوقع الأسرة في غياهب المشكلات، ويدفع بالمراهق إلى البحث عن رفقاء السوء، وأيضًا جهل الزوجين بخصائص تطوّر شخصيّة كليهما واختلاف متطلباتها معَ تقدّم العمر ينذر بأزمات مختلفة.

5- **عدم إشباع الحاجات النفسيّة المختلفة:** كلّ مخلوق يخلق ولديه قدر من الضعف وعدد من الحاجات التي يعمل على إشباعها، وتتّخذ هذه الحاجات عدّة أشكال بدءًا من الحاجة إلى الطعام والمأوى، وانتهاء بالحاجة إلى تحقيق الذات، ويتحقق هذا الإشباع من خلال ما توفّره البيئة المحيطة بالفرد من قدر مناسب من الاستجابة والمرونة في التعامل، ولكي يكون هذا الإشباع ذا أثر إيجابيّ لا بدّ أن يمتاز بقدر معتدل من الاستمراريّة والتوزان؛ ليصبح له أثر فاعل في سلوك الفرد ونشاطه واتجاهاته وموقفه تجاه الآخرين؛ حيث إنّ إشباع الحاجات يسهم في تكوين شخصيّات سويّة لا تشعر بالتوتّر والنقص.

رابعًا: أسباب اجتماعيّة: ويضمّ هذا الجانب عدّة أسباب، منها ما أشار إليه (باهميم، 2003) بالآتي:

1- **التغيّر الاجتماعيّ:** أدّى التغيّر الاجتماعيّ والتحوّل إلى الأسرة الحضريّة وسيادة نمط الأسرة النوويّة إلى خلق نوع من الصراع بين أدوار كلٍّ من الزوج والزوجة والأبناء، وخصوصًا دور الزوجة التي أضحت تؤدّي عدّة أدوار، ممّا حذا بالعلاقة الأسريّة إلى التوتّر

والصراع بين التوقعات والأدوار، فالمرأة التي كانت تتمتّع بقدر كافٍ من التعليم، والقدرة على العمل وإعالة نفسها أصبحت الآن تتمتّع بدرجات عالية من التعليم، وفُتحت أبواب العمل أمامها على مصراعيها؛ لذا نجدها تعمل على تحديد دورها ضمن هذه العلاقة بطريقة تختلف عن الطريقة التقليديّة القديمة، ولا ترغب في تقدير دور الزوج بالدرجة نفسها سابقًا.

2- **خروج المرأة للعمل:** أفرز خروج المرأة للعمل جملة من النتائج الإيجابيّة والسلبيّة في شخصيّة المرأة نفسها؛ حيث انعكس خروجها عليها سلبًا فشكّل نوعًا من الضغط النفسيّ والمعنويّ؛ فهي أمام متطلبات عديدة تعجز عن الوفاء بها على نحوٍ يسمح لها بتوفير قدر من الاستقرار النفسيّ، فتبقى في صراع بين تحقيق متطلّبات الزوج والأبناء وتوقعاتهم من جهة، وتحقيق ذاتها من جهة ثانية، ممّا يعرّضها لعدم التوازن، كما أنّ لخروج المرأة تأثيرًا مباشرًا في الأبناء؛ حيث إنها تعود إلى المنزل مرهقة، فلا تتمكّن حينئذٍ من تحمّل مسؤوليّة أبنائها، فتلجأ إلى استخدام أساليب غير سويّة كالضرب المبرّح، الأمر الذي يسهم في ظهور مرض تسبّبت فيه تلكم النساء العاملات، يطلق عليه (مرض الطفل المضروب)، وبالرّغم من أنّ لخروج المرأة أثارًا إيجابيّة فإنّ مثل هذا النوع من التوافق أو عدمه يعتمد على الخصائص النفسيّة للمرأة نفسها، وقدرتها على أداء أكثر من دور، والتوفيق بين الأدوار المختلفة.

3- **وسائل الإعلام:** تعدّ وسائل الإعلام أحد أهمّ وسائط التربية التي لها دور بارز في التنشئة الاجتماعيّة، ولكنّ الحقيقة توضّح أنّ تلك الوسائل أضحت تشكّل أحد روافد المشكلات الأسريّة المختلفة في ظلّ غياب الإعلام الإسلاميّ القادر على الوصول إلى جميع الأسر، فهناك الآثار السلبيّة للإعلام غير الهادف في الجوانب: الدينيّة والأخلاقيّة والثقافيّة، إلى جانب ترويج ثقافة الاستهلاك والنهم للكماليّات على نحوٍ أثقل كاهل الأسرة ماديًّا.

4- **المشكلات الاقتصاديّة:** يعدّ المقوّم الاقتصاديّ عاملاً أساسيًّا في تماسك الأسرة وتوفير احتياجاتها المختلفة، فوجود مصدر تمويل للأسرة يعني تحقيق الاستقرار الماديّ، ومن ثمّ تمكينها من تحقيق أهدافها، والعكس صحيح، فالظروف الاقتصاديّة السيّئة تشكّل عائقًا في طريق توافق الزوجين وتكيّف الحياة الأسريّة، كما تشكّل التطلّعات الماديّة غير المتناسقة معَ إمكانات الأسرة، التي قد يحملها أحد أطراف العلاقة الأسريّة عاملاً مهمًّا في إثارة العديد من المشكلات؛ فالفقر والبطالة مسؤولان عن العديد من المشكلات الأسريّة؛ حيث قد يدفعان أحد أفراد الأسرة إلى مزاولة أعمال يحرّمها القانون.

وممّا سبق، يتّضح أنّ المشكلات الأسريّة كثيرة في ظلّ تعقيدات الحياة المعاصرة، ومن شأن هذه الأسباب أن تُحدِث دائمًا الأثر نفسه لدى الأسر، ممّا يجعل الإحاطة بهذه المعطيات والعوامل

المسبّبة للمشكلات الأسريّة عمليّة معقدة، ويزداد الأمر تعقيدًا عند دراسة نمط العلاقة داخل الأسرة؛ لِما تتميّز به العلاقات الأسريّة من تعقيد وتداخل وتفاعل داخليّ وخارجيّ، لذلك فإنّ عرض أسباب المشكلات الأسريّة أمر لا يخلو من الصعوبة، كما أنّ فصل الأسباب عن بعضها أمر غاية في التعقيد، وهو من ثَمّ أمر نظري فقط، فالأسباب تظلّ متداخلة ومتتابعة، لا يمكن عزلها عن بعض أو تجريدها.

المبحث الثالث- التفكّك الأسريّ:

ركّز الإسلام على بناء الأسرة السليمة السويّة النقيّة لأنها أساس قيام الحياة الاجتماعيّة، كما أنها أساس المجتمع الشامل المتكامل؛ حيث إنّ الطريق الوحيد لإيجاد الأسر هو نظام الزواج الذي أوجده الإسلام، ليس للحفاظ على النوع الإنساني حَسْبُ وإنما يكمن هدفه في شي أسمى من ذلك ألا وهو البحث عن مكان للاطمئنان النفسيّ والهدوء والسكن الوجدانيّ، وقد بيّن الله -سبحانه وتعالى- الغاية من الزواج بأنه سكن الزوج إلى زوجته، وسكن الزوجة إلى زوجها، بحيث يطمئنّ كلٌّ منهما للآخر، وتتميّز هذه العلاقة بينهما ببعدها عن القلق والخلافات والمخاوف، وإنما يغلب عليها الحبّ والرّحمة والاستقرار لقول الله تعالى **(وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً)** (سورة الرّوم، الآيّة 21).

والباحث في الأديان السماويّة يلحظ أنّ الغاية التي حرصت عليها تلك الأديان هي استقرار الحياة الزوجيّة، وعقد القران ما هو إلا تأييد على الدوام إلى أن تنتهي الحياة؛ ليحرص كلّ من الزوجين على أن يجعلا من البيت مهدًا يلجآن إليه؛ كي يتمكّنا من تنشئة أبنائهم تنشئة سليمة وصالحة (حمريش، 2010).

وأشار حمدان (2006) إلى أنّ الاستقرار الأسري علاقة أسريّة تفاعليّة دائمة بين أفراد الأسرة الواحدة، التي بدورها تلبّي الحاجات المختلفة لأبنائها خلال مراحل نموّهم، سواء الاجتماعيّة والثقافيّة والاقتصاديّة والدينيّة؛ حيث يسود هذه العلاقة المحبّة والعطف والديمقراطيّة وابتعادها عن النمط الدكتاتوري والتعاون بين أفراد الأسرة لإدارة شؤون حياتهم الأسريّة المختلفة، فتحقق هذه العلاقات الإنسانيّة قدرًا كبيرًا من التماسك والتقارب والانسجام داخل الأسرة.

ويعدّ إيجاد قنوات للاتصال بين أفراد الأسرة والتفاعل الإيجابيّ القائم على أساس المحبّة ومراعاة الحاجات الأساسيّة والثانويّة والعمل على إشباعها في غاية الأهميّة لإيجاد نوع من الاستقرار والتماسك والاندماج داخل الأسرة، من خلال تقوية العلاقات بين أفرادها وتعزيزها؛ حيث إننا نجد هذا التفاعل بين مختلف المجالات الوجدانيّة والاجتماعيّة والروحيّة والفكريّة

والترفيهيّة، وتختلف التفاعلات بين الأسر باختلاف طبيعة اتّخاذ القرارات فيها ومدى مشاركة أفراد الأسرة وتفاعلهم في ذلك، وطريقة معاملة الوالدين لأبنائهم (جودة، 2009).

وقد لوحظ في الآونة الأخيرة أنّ حالات الطلاق المباشر وغير المباشر قد تفاقمت كثيرًا في مجتمعاتنا، ونعني هنا بالطلاق غير المباشر الانفصال الفكريّ والوجدانيّ بين الزوجين بالرّغم من أنهما يستمرّان في العيش تحت سقف واحد، الذي يطغى بظلاله الكئيبة على الأبناء فيطمس فيهم مشاعر الأمن والطمأنينة والحبّ والسعادة، كما يدفن براءتهم الغضّة تحت أكوام من الحزن والخوف والقلق والكآبة والانطواء والعزلة وعدم الثقة بالنفس، بحيث تتفاقم جميع المشاعر السلبيّة والأعراض الجانبيّة لتظهر في حالة الطلاق المباشر عندما ينفصل الوالدان عن بعضهما، فيتركوا الأبناء فريسة الضياع والخوف من المجهول والوحدة والألم والاكتئاب (الأسمر، 2014).

وظاهرة التفكّك الأسريّ ليست وليدة اللحظة، وإنّما اشتدّت أعراض خطورتها معَ ظهور الفضائيّات والتَّقَنِيَّة الحديثة التي جعلت المجتمعات العربيّة عرضة لأفكار شاذّة وغريبة تؤدّي إلى التفكّك بحجّة حريّة الفرد واستقلاله عن الأسرة والآخرين، كما تفاقم هذا الأمر خطورة معَ انتشار ثقافة العولمة بشقّيها: الماديّ، والمعنويّ (أحمد، 2011).

فالتفكّك الأسريّ قضيّة من أخطر القضايا الأسريّة، تشخّص ظاهرة من أخطر الظواهر الاجتماعيّة التي تترتّب عليها آثار سلبيّة على الأفراد والمجتمع والأمّة، تلك هي ظاهرة التفكّك الأسريّ والخلل الاجتماعي الذي يتواجد في كثير من المجتمعات في العصر الحاليّ، وهذا يدقّ ناقوس الخطر ويؤشّر على وجود شرّ مستطير يهدّد كيانها، ويزعزع أركانها، ويصدّع بنيانها، كما يوجِدُ شروخًا خطيرة في بنائها الحضاري، ونظامها الاجتماعيّ، فيهدّد بذلك بناها التحتيّة، ويستأصل شأفتها، وينذر بهلاكها وفنائها (الهرفي، 2014).

ومشكلة التفكّك الأسريّ تشكل الآن أهمّ المشكلات الاجتماعيّة التي أوجدها التغيّر الاجتماعيّ السريع وما واكبه من آثار سلبيّة أثرت في طريقة بناء الأسر وأنماطها، كما أسهم هذا التغيّر أيضًا في تغير الأدوار الاجتماعيّة ومكانة المرأة وخروجها للعمل، فأصبحت وظيفتها مزدوجة بين البيت والعمل، ولم تعد هناك إمكانيّة للتحكّم في مراكز الضبط الاجتماعيّ، ممّا أدّى إلى تلاشي المعايير الاجتماعيّة، كما ساعد غياب الضمير الحقيقيّ للمجتمع على ظهور قيم وعادات اجتماعيّة مزيّفة على حساب القيم الأصليّة. علمًا أنّ ظاهرة التفكّك الأسريّ قد انتشرت في المجتمعات العربيّة والإسلاميّة ووصلت إلى درجة خطيرة، ممّا ترتب عليها نتائج وانعكاسات سلبيّة وخيمة على الأسر (الأزواج والأولاد) والمجتمع من جميع النواحي الاجتماعيّة والأمنيّة

والنفسيّة، وهذا يتطلّب من جميع مكوّنات المجتمع التدخّل وتضافر الجهود والتعاون من أجل إنقاذ الأسر من كلّ أشكال التصدّع والتفكّك والضياع وحفظ المجتمع من عدم الاستقرار والأمن والعنف والعدوان.

مفهوم التفكّك الأسري:

يعرّفها موني وجيرس ومارجوري (Mooney, Chris & Marjorie, 2009) بأنها حالة من عدم التوازن والاختلال الداخليّ والخارجيّ الناجم عن وجود نقص في حاجات الفرد وعدم تلبيتهان ممّا يسهم في ظهور أنماط سلوكيّة تتنافي معَ أهداف المجتمعيّة ولا تسايرها.

في حين يعرّفها عفيفي (2011، 262) بأنها شكل مقبول من أشكال الأداء الاجتماعي، إلا أنّ له نتائج ذات أثر سلبي في الفرد كعضو في الأسرة أو في أعضاء الأسرة ككلّ أو في الثلاثة معًا، ونتيجة لذلك تتعهّد الهيئات المختلفة والمؤسسات المهتمّة بتقديم برنامج تأهيليّ مؤثر وفعّال موجّه للأسرة والمجتمع.

ويعرّفها المصري، وعبدالقادر، وعبدالرحمن، وشحاته (2010) بأنها أزمات ومشكلات تستولي على الأسرة فتؤدّي إلى تمزّقها وتشرذمها، وتجعل أفرادها يعيشون منفصلين.

وتعرّفها لين (Lynn,2011) بأنها حالة أو ظرف تعاني فيها الأسرة أو أحد أفرادها من متاعبَ وصعوباتٍ معيّنة نتيجة للتفاعل ما بين العوامل الذاتيّة والبيئيّة، ممّا يؤدّي إلى حدوث اضطراب في بناء الأسرة ووظيفتها، فيحول ذلك دون قدرتها على إتمام واجباتها الأساسيّة.

والتفكّك الأسري نوع من المشكلات التي تؤثر على نحوٍ مباشر في بنية الأسرة وقدرتها على التصدّي لأعبائها، ومن جهة أخرى فإنّ انتشار هذه المشكلات يعرقل الأسرة عن أدائها لوظائفها الحيويّة التي يتوقع المجتمع منها أداءها بفاعليّة (الزهرة، 2014، 6).

بناءً على ما سلف، يمكن تعريف التفكّك الأسري بأنه سوء تكيّف وتوافق أو انحلال يصيب الروابط التي تربط الجماعة الأسريّة كلّ معَ الآخر، ولا يتوقف وهن هذه الروابط على العلاقة ما بين الرجل والمرأة بل يتجاوز ليشمل أيضًا علاقات الوالدين بأبنائهما.

وفي ضوء ما تقدّم، فإن التفكّك الأسريّ لا يشير إلى غياب الأب والأم فقط، فقد يبدو أنّ هناك أسرًا تبدو للوهلة الأولى متماسكة من الخارج إلا أنها مفكّكة من الداخل غير مترابطة ولا متماسكة؛ حيث كلّ واحد منهم يهتمّ بشؤونه الخاصّة، وقد أسهم ذلك في وجود أدوات ترفيهيّة وخاصّة الإنترنت الذي أدّى إلى خلق جوّ نفسيّ خاص لكلّ فرد يهرب إليه ويتّخذه متنفّسًا له أو يتفاعل معه دون الأفراد المحيطين به.

أسباب التفكّك الأسري:

تتمثّل الأسباب الكامنة وراء ظاهرة التفكّك الأسري في عدم تكافئ الزوجين، ممّا يولّد فجوة بينهما بعد مضي مدّة ليست بالطويلة من موعد زواجهما، وخاصّة عندما يواجهان مشكلات الحياة المختلفة التي تطرأ على حياتهما في هذا الزمن الصعب خاصّة ، فالطلاق الذي شُرع حلاً وحلالاً أضحى أداة موقوتة يسئ استخدامها العديد من الأزواج بتعسف، متجاهلين ما قد ينجم عنه من مساوئ؛ لأن الغزو الفكريّ للغرب حلّ مكان الموروثات والتقاليد الراسخة للمجتمعات العربيّة، كما لا ننكر دور العامل الاقتصاديّ الذي يؤثر في تماسك الأسرة سواء بالسلب أو الإيجاب وَفقًا لمدى تفهّم الزوجين لأولويّات الحياة.

وتعود عوامل التفكّك الأسريّ إلى أسباب شخصيّة واجتماعيّة تحدث معًا؛ حيث إنّ التفكّك من الصعب أن ينشأ نتيجة لعامل دون الآخر، وعليه، يغلب على أسر التفكّك الأسريّ طابع التدريج إلا أنه يكون مرتبطًا بعوامل لا يمكن أن نفصلها عن بعضها بعضًا، وهي كما أشار الصقور(2003) ما يأتي:

1- **ضعف الإيمان**: يعدّ من أهمّ العوامل المساعدة على التفكّك الأسريّ، فإذا كان الإيمان ضعيفًا لدى الزوجين فإنه قد يقع مرارًا وتكرارًا في الخطايا التي تسبّب له مشكلات داخل الأسرة، كما أنّ ضعيف الإيمان يعوزه حاجز وقائيّ للتعامل معَ مشكلات الحياة اليوميّة؛ حيث إنّ الإيمان القويّ يحثّ صاحبه على توحيد الله وقيامه بالطاعات المكلّف به.

2- ا **الزوج الحاضر الغائب:** وهو الذي يقضى معظم وقته خارج المنزل، من غير أن يخّصص وقتًا لمتابعة أمور أسرته، فتحدث الخلافات والنزاعات، وتشتكي الزوجة لأهلها ولأصدقائها فيتدخل الكثير منهم محاولاً تقديم الحلول، إلا أنّ هذه الحلول قد تتحوّل إلى نقمة عليهم، بل وربّما تتفاقم تلك المشكلات بينهم، ولو أنّ الزوج أعطى أسرته حقوقها ووازن بين أعماله لما حدث ذلك كله.

3- **الأمّ الحاضرة الغائبة:** فالزوجة المنصرفة عن مسؤوليتها تجاه أسرتها اللاهيّة بأمور العمل لا تقدّم لزوجها ما يحتاج إليه من عناية بشؤونه ومطالبه، فعندما يعود إلى منزله لا يجد من يستقبله سوى الخادمة التي أعدّت له الطعام، بينما تعود الزوجة إلى المنزل قبل ميعاده، مُجْهدة متعبة تبحث عن الراحة، ولا يتوفّر لديها الوقت الكافي للسؤال عن الزوج أو الأولاد، ممّا يؤدّي إلى حدوث الخلافات الأسريّة، وأيضًا هناك صورة أخرى للأمّ المنشغلة عن مهامّها المنزليّة بكثرة اللقاءات والصداقات والخروج المستمرّ إلى الأسواق لسبب أو من غير سبب، ممّا

يحرم الزوج والأولاد من الاهتمام بهم ورعاية أمور منزلها، وبذلك تكثر الخلافات وتسوء العلاقات وينتج التفكّك الأسري.

4- **صراع الأدوار:** وهو التنافس بين الزوج والزوجة ليأخذ كلّ منهما مكان الآخر، وإن كان من قِبل الزوجة فإنه أكثر وضوحًا لدى الملتحقات بأعمال خارج المنزل؛ حيث تسعى إلى أن تقود سفينة الأسرة، حيث يترتّب على ذلك نشوب الخلافات والنزاعات المتكرّرة على كلّ صغيرة وكبيرة في أمور الحياة الزوجيّة، ممّا يمهّد الطريق لحصول التفكّك الأسريّ في هذه الأسرة.

5- **سعي المرأة إلى التحكّم في زمام الأمور المنزليّة بدلاً من الرّجل:** وبالأخصّ المرأة العاملة، وهذا مخالف لِما جاءت به الشريعة الإسلاميّة.

في حين أضاف المصريّ وعبدالقادر وعبدالرحمن، وشحاته (2010) عواملَ أخرى تؤدّي دورًا كبيرًا في التفكّك الأسري، من أبرزها:

6- **عمل المرأة خارج المنزل:** في ظلّ الظروف الاقتصاديّة والتطوّرات المجتمعيّة المصاحبة للتطوّرات التكنولوجيّة فإنّ عمل المرأة يشكّل حقيقة لا بدّ منها، وتطوّرًا لمركز المرأة من الناحية الاجتماعيّة؛ حيث يرى بعضهم أنّ السبب في خروج المرأة للعمل يكمن في تحسين الوضع الماديّ للأسرة، وإيجاد الاستقلال الماليّ، كما يحقق ضمانًا للمستقبل، ويترتب على خروج المرأة للعمل أداؤها أدوارًا مضاعفة قد تعجزها عن التوفيق بين مطالب المنزل والآباء، وإن كانت تسهم في الدخل الماديّ إلا أنّ هذه المسؤوليّات ما زالت ملقاة على عاتقها، وهذا ما يؤدّي إلى زيادة شعورها بالإرهاق النفسيّ والجسديّ، كما أنّ هناك صورة أخرى للأمّ المنشغلة عن مسؤولياتها الأسريّة بكثرة علاقاتها الاجتماعيّة ولقاءاتها معَ الصديقات، والرغبة المستمرّة في الخروج من المنزل والتسوّق لحاجة ولغير حاجة، ممّا يحرم الزوج والأولاد من متابعة هذه الأمّ وعدم قيامها بواجباتها الزوجيّة على النحو المطلوب منها، والنتيجة مشابهة لِما ذُكر سابقًا؛ حيث تتكاثر الخلافات وتسوء العلاقات وينتج التفكّك الأسريّ.

7- **الغزو الفكريّ:** حيث اخترقت وسائل الإنترنت والقنوات التلفزيونيّة جميع المنازل الأسريّة فكان لها دور كبير في اقتلاع القيم الإسلاميّة من جذورها، وإحلال القيم الغربيّة مكانها، فتمكّنت من إبدال الكثير من المفاهيم المقدّسة التي قامت عليها الأجيال منذ الأزمان القديمة، حتى أصبحت طاعة الزوجة لزوجها عبوديّة ورقًا، وأضحى إنفاق الرجل على أسرته عبئًا لا داعي لها.

8- **ثورة الاتصالات والتَّقنِيَّة الحديثة:** تعدّ وسائل الاتصال الحديثة من أبرز الأسباب المؤدّية إلى التفكّك الأسريّ في المجتمعات المعاصرة، فبالرّغم من إيجابياتها الكثيرة فإنّ الإفراط في التعامل معها يؤدّي إلى نتائج سلبيّة لا تُحمد عُقباها، فبدلاً من أن يُقضى الأفراد معَ أسرهم جزءًا من وقت الفراغ، أخذت هذه الوسائل كثيرًا من أوقاتهم، ممّا جعلهم يقصّرون بواجباتهم الأخرى نحو أسرهم، كما أسهم الإنترنت في حدوث مشكلات أسريّة عرفت بإدمان الإنترنت؛ حيث يقضي الأزواج والأبناء الكثير من الوقت أمام شاشة الحاسوب مبحرين في عوالم هذه الشبكة، ومنها شبكات التواصل الاجتماعيّ (الفيس بوك، والتويتر، والواتس أب، والسكايب، واليوتيوب)، التي أضحت سببًا من أسباب التفكّك الأسريّ في المجتمعات المعاصرة، على الرّغم من إيجابيّاتها المتمثّلة في تسهيل كثير من أمور الحياة وقضاء بعض أوقات الفراغ، إلا أنّ سلبيّاتها كثيرة كذلك؛ حيث أفرط الأفراد في التعامل معها، ممّا أخلّ بواجباتهم الأخرى، وما زاد المشكلة تفاقمًا ذلك المحتوى الهزيل بل والضارّ الذي يُقدّم خلال وسائل الاتصال الحديثة؛ حيث أصبحت ملاذًا لكلّ من هبّ ودبّ من غير رادع، فأصبحت الإثارة هي الهدف والغاية لجلب أكبر عدد ممكن من المشاهدين، ممّا جعل الأسرة تقع فريسة ذلك كله فتنشب بينها الخلافات نتيجة التعلّق بما يعرض، أو عدم القيام بالواجبات المطلوب من الفرد القيام بها.

9- **الوضع الأسرة الاقتصاديّ:** يشكّل الوضع الاقتصاديّ دورًا كبيرًا في تصدّع كلا الفرقين الغنيّ والفقير، ففي حالة الغنيّ نجد بعضهم ينشغلون عن أسرهم بجمع المال، كما أنّ بعضهم يستعمل هذا المال في قضاء شهواته المحرّمة ويترك ما أحلّ الله له، فيكون سببًا في وقوع أهله في الحرام، والعياذ بالله، وفي الوجه المقابل نجد الفقير الذي لا يتمكّن من توفير احتياجات أسرته، فيعجز عن الاستجابة لمتطلّباتها، ممّا يدفعه للوقوع في الحرام من أجل الحصول على المال، وربّما يدفع بعض أفراد أسرته إلى سلوك السوء بُغْيَة الحصول على قوتهم، فتكون النتيجة تفكّك الأسرة.

يظهر ممّا سلف أنّ الأسباب الكامنة وراء التفكّك الأسريّ تتنوّع، فقد تتباين التوجّهات الدينيّة للطرفين، وقد ينعكس هذا التباين على الطاعات والسلوكات الأخلاقيّة، وقد تكون الخلافات ذات طبيعة اقتصاديّة حين تدور حول المسائل الماديّة وميزانيّة الأسرة وأوجه الإنفاق ومصارفه وتقسيم المسؤوليات الماديّة، كما قد يحتدم التفكّك الأسريّ حول الموضوعات التربويّة للأبناء بداية من توزيع الأدوار في تحمّل مسؤوليّة التربية ثمّ طرائق وأساليب هذه التربية وأنماطها، ويأخذ الجانب النفسيّ حيّزًا كبيرًا من الخلافات الزوجيّة، فهناك مستوى عاطفيّ متبادل بين

طرفـي العلاقـة، وهنـاك اختلافـات شخصـيّة متعـدّدة، وسـمات انفعاليّـة مختلفـة، وربّمـا تكـون الموضوعات الاجتماعيّة من أكثر الموضوعات التي تدور حولها أسباب التفكّك الأسريّ، فهناك علاقة كلا الزوجين بأسرة الطرف الآخر، وهناك صداقات قد تكون مثار جدل، وهناك علاقة الأسرة بالجيرة، إضافة إلى مجموعة كبيرة من المؤثرات السلبيّة الاجتماعيّة التي باتت تشكّل خطرًا على الأسرة المسلمة.

أنماط وصور التفكّك الأسري:

إنّ التغيّرات التي حدثت في البيئة الاجتماعيّة على مستوى جماعة الأسرة وعلى مستوى كلّ فرد من أفرادها، بغضّ النظر عن أنها كانت تغييرات اقتصاديّة أم تربويّة أم تعليميّة أم إعلاميّة تكنولوجيّة بصورة أو بأخرى، قد طالت كيان الأسرة، ممّا أسهم بطريقة تضافريّة في وجود مشكلات أسريّة وصولاً بها إلى حالة التفكّك الأسريّ، خصوصًا عند حديثي الزواج، ويصل الأمر إلى حدّ تعذّر الحياة المشتركة بين الزوجين، وهنا يبرز الطلاق كحلّ لهذه الأزمة المتفاقمة، فتنهار به الحياة الزوجيّة تمامًا (جودة، 2009).

وفي هذا السياق، تؤكّد لين (Lynn,2011) أنّ هناك أنماطًا من التفكّك الأسريّ قد تسبق الطلاق وتتّخذ شكل مجموعة من المؤشرات التي تكشف عن أنه قد أصبح من المستحيل على الأفراد أن يمتثلوا للمعايير والقواعد المنظِمة لعمليّة الزواج، وتعزى هذه المؤشرات إلى التغيّر الاجتماعيّ بوجه عام، الذي كان سريعًا وجذريًّا في القرن الحادي العشرين على وجه الخصوص.

وفي ذلك فقد صنّف المصري وعبدالقادر وعبدالرحمن، وشحاته (2010)؛ والعايب وبغدادي (2013) الأشكال الرئيسة لتفكّك الأسرة، وهي كما يأتي:

1- انحلال الأسرة تحت تأثير الرحيل الإداريّ لأحد الزوجين من خلال الانفصال أو الطلاق أو الهجرة، وفي أحيان أخرى قد يستخدم أحد الزوجين حجّة الانشغال الكثير بالعمل ليبقى بذلك بعيدًا عن المنزل، ومن ثَمّ عن شريكه لأطول مدّة ممكنة.

2- التغيّرات في إدراك الأدوار، والناجمة عن التأثر المختلف بالمتغيّرات الثقافيّة، التي بدورها تؤثر في مدى العلاقات بين الزوج والزوجة ونوعيّتها، إلا أنّ الصّورة أو النتيجة الأكثر وضوحًا تتجلّى في صراع الآباء معَ أبنائهم الذين يكونون في سنّ الشباب.

3- أسر القوقعة الفارغة التي يعيش تحت سقفها الأفراد، ولكن تتّضح علاقاتهم في الحدّ الأدنى، وأيضًا اتصالاتهم ببعضهم، ويفشلون في علاقاتهم معًا وخصوصًا في ما يتعلّق بالتزام

تبادل العواطف بينهم، وهنا من الممكن التغلّب على الأزمة العائليّة بسبب أحداث خارجيّة، كالغياب الاضطراريّ المؤقت أو الدائم لأحد الزوجين بسبب الموت أو دخول السجن أو حدوث كوارثَ كالفيضانات والحروب والزلازل.

4- الكوارث الداخليّة الناجمة عن فشل لا إراديّ في أداء الأدوار بسبب الأمراض النفسيّة أو العقليّة، كالتخلف العقليّ الشديد لأحد أفراد الأسرة، أو الاضطراب العقليّ لأحد الأبناء أو لأحد الزوجين.

كما صنّف كوفالوف (2002) أزمات الأسرة "التفكّك الأسريّ" فجعلها في ثلاث فئات:

1- **التمزّق:** ويعني فقدان أحد أعضاء الأسرة بسبب ذهاب الزوج للحرب، أو دخول الزوجين للمستشفى، أو موت أحد الوالدين.

2- **التكاثر أو الإضافة:** وتشير الإضافة هنا إلى استضافة الأسرة عضوًا جديدًا من غير تحضير مسبق، ومثال ذلك حمل غير مرغوب فيه، أو زواج أمّ، أو تبنّي طفل، أو حضور أحد الأجداد أو المسنّين للإقامة معَ الأسرة.

3- **الانهيار الخُلُقي**: ويشير إلى فقدان الوحدة الأسريّة والأخلاقيّة، وبعبارة أخرى فقدان العائل أو الخيانة الزوجيّة أو إدمان المخدرات، أو الانحراف (جميع الأعمال التي تجلب العار).

وأوضح عفيفي (2011)، ونعامة (2004) تفسيرًا لهذه الأنماط الثلاثة في خمسة أنماط للتفكّك الأسريّ، تتمثل في ما يأتي:

1- تفكّك من شأنه أن يؤثر في الترابط بين أعضاء الأسرة، ويعود ذلك إلى إضافة متغيّرات جديدة للأسرة، مثل:

- الزواج، أو الزواج الثاني.
- الحمل غير المرغوب فيه.
- الهروب من المنزل والعودة إليه مرّة أخرى.
- استضافة ربّ أسرة جديد، أو زواج آخر ينضمّ للأسرة.
- صراع متعلّق بشمل العائلة.
- تبنّي طفل جديد.
- مشكلات النقاهة الصحيّة، كالنقاهة من آثار تعاطي الكحول أو المخدرات.

2- تفكّك متعلّق بالتمزّق أو فقد بعض الأعضاء، مثل:

- موت أحد أعضاء الأسرة.
- دخول أحد أعضاء الأسرة المستشفى بسب المرض.
- بداية عمل المرأة.
- الصراع الذي ينتهي بالانفصال.

3- تفكّك متعلّق بالانهيار الخلُقي، ويشمل:

- عدم الإعالة أو فقدان الدخل أو فقدان الوظيفة.
- الخيانة الزوجيّة.
- الجنوح.
- تعاطي الخمور أو الإدمان.

4- تفكّك ناجم عن الانهيار الخلُقي بسبب إضافة العضويّة أو فقدانها:

- حمل غير شرعي.
- الهروب من الأسرة أو هجرها.
- الانفصال أو الطلاق.
- سجن أحد الأفراد.
- الانتحار أو القتل.

5- تفكّك متعلّق بتغيّر المكانة، مثل:

- الغنى أو الفقر المفاجئ.
- الانتقال من مكان السكن إلى منزل جديد.
- النضج المطلوب لكلّ مرحلة، كمرحلة المراهقة.
- النضج أو التغيّرات الفرديّة.

وهناك أنماط وصور للتفكّك الأسريّ في حال فشل عضو أو أكثر في أداء التزاماته بصورة مرضية، وتشمل تلك الأنماط انحلال الأسرة بالرحيل الإرادي لأحد الزوجين، والتغيّرات في تعريف الدور الناجم عن التأثير المختلف للتغيّرات الثقافيّة، وأسرة "القوقعة الفارغة" وفيها يعيش الأفراد تحت سقف واحد ولكن علاقاتهم تكون في الحد الأدنى، ويمكن أن تحلّ أزمة الأسرة من مصادر وأحداث خارجيّة، وذلك كالغياب الاضطراريّ المؤقت أو الدائم لأحد الزوجين،

والكوارث الداخليّة التي تحدث نتيجة فشل لا إراديّ في أداء الأدوار نتيجة لأمراض نفسيّة أو عقليّة كالتخلّف العقليّ الشديد لأحد أطفال الأسرة.

المبحث الرابع: الإصلاح الأسريّ:

تعدّ قضيّة الإصلاح من أهمّ القضايا التي تحفظ المجتمع من عوامل التفرقة والاختلاف، لذلك فقد حثّ الشارع الحكيم على وجوب الإصلاح بين المسلمين المتنازعين لكي يحافظوا على الألفة والمحبّة بينهم.

والإصلاح بين الزوجين شأنه عظيم، ولذا فقد جعل النبيّ، صلّى الله عليه وسلّم، إصلاح ذات البين أفضل من درجة الصيام والصلاة والصدقة؛ لأن الإفساد والتحاسد والحقد والبغضاء والضغينة تضعف الدين، وإزالتها تكون بالإصلاح (قاسم وأبو عمرة، 2008).

ويُستدل من الآيات الكريمة على أنّ القرآن الكريم قد تحدّث عن ضرورة المبادرة والتصدّي لحلّ الخلافات الأسريّة التي تعكّر صفو حياتها وتهدّد باضطراب العلاقة الزوجيّة، كما قدّم طرائق المعالجة والحلّ، الذي يتمثّل في اختيار حكم من عائلة الزوج، وآخر من عائلة الزوجة، ينتدبان لدراسة مشكلة الخلاف بينهما، ويقترحان ما يلزم للحلّ، وأمرُهما يكون نافذًا على الزوجين، والهدف من ذلك هو الإفادة من عاطفتهما، وحرصهما على مصلحة الزوجين القريبين منهما، كما أنّ إطلاعهما على أسرار حياة الزوجين لا يشكّل إحراجًا كبيرًا، كإطلاع الأجانب ضمن المحاكم العامة، إضافة إلى تجاوز هذا التحكيم العائلي قيود المحاكم العامة ونفقاته، وذلك شريطة أن يأتي كلّ واحد من الحكمين بقصد الإصلاح، وعودة الانسجام والوئام بين الزوجين، لا بقصد الانتصار لطرف، أو الانتقام من الآخر، وجعل نيّة الحكمين في الإصلاح بين الزوجين مرتّبًا عليها النتيجة، وهي التوفيق، قال سبحانه وتعالى **(فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلاحًا حُسن النيّة يُوَفِّق اللَّهُ بَيْنَهُمَا)** (سورة النساء: 35)، (الصفار، 2003).

كما أنه استنفاذ الزوج طرائق العلاج التي شرعها الله، وتتمثّل في الهجر والوعظ والضرب، من غير استجابة الزوجة يحتّم وجود وسيلة أخرى للحفاظ على الحياة الزوجيّة وهي التحكيم؛ حيث خاطب الله سبحانه وتعالى أقارب الزوجين "أهل الخير" بضرورة فضّ الخلاف والعداوة بين الزوجين، وذلك بإرسال حكمين أحدهما من أهل الزوج والآخر من أهل الزوجة؛ بهدف إصلاح الأسرة، وبما أنّ الحكمين من أقارب الزوجين فإنّ ذلك يعني وجه الاستحباب لا الوجوب؛ لأنّ مهمّتهما استطلاع حقيقة الأمر بين الزوجين، وإجراء الصلح بينهما، وقد كانت جهود السلف في الإصلاح الأسريّ عظيمة، ومن الحالات الكثيرة التي كانت شاهدة على

حرصهم على الإصلاح ما أشار إليه قاسم وأبو عمرة (2008)؛ إذ لمّا آخى النبيّ، عليه الصلاة والسلام، بين سلمان وأبي الدرداء، زار سلمان أبا الدرداء قبل آية الحجاب، فرأى أم الدرداء متبذلة، فقال: ما شأنك؟ قالت: أخوك أبو الدرداء ليس له حاجة في الدنيا؛ أي: لا يريد النساء، ولا يريد الفراش، فجاء أبو الدرداء فصنع له طعامًا، قال: كُلْ فإني صائم، قال: ما أنا بآكل حتى تأكل، فأكل، فلمّا كان الليل ذهب أبو الدرداء يقوم، قال سلمان: نم، فنام، ثمّ ذهب أبو الدرداء يقوم، فقال سلمان: نم، فلمّا كان من آخر الليل قام سلمان، قال: قم الآن، فصلّيا، فقال له سلمان: إنّ لربك عليك حقًّا، ولنفسك عليك حقًّا، ولأهلك عليك حقًّا، فأعطِ كلَّ ذي حقّ حقّه، فأتى النبيّ، عليه الصلاة والسلام، فذكر ذلك له، فقال: (صدق سلمان)" (صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب من أقسم على أخيه ليفطر في التطوّع: 1867).

وممّا يروى أيضًا أنّ رجلاً جاء إلى عمر يشكو خُلق زوجته، فسمع امرأة عمر تستطيل على عمر بلسانها من وراء الباب قبل أن يطرق، وتخاصمه وعمر ساكت لا يردّ عليها، فانصرف الرجل، فخرج عمر فرآه مولّيًا عن بابه فناداه، قال: ما حاجتك؟ قال: يا أمير المؤمنين، جئت أشكو إليك سوء خُلق امرأتي واستطالتها عليّ، فسمعت زوجتك كذلك، فرجعت، وقلت: إذا كانت هذه حال أمير المؤمنين معَ زوجته فكيف حالي؟ قال عمر: يا أخي، إني احتملتها لحقوق لها عليّ، إنها طبّاخة لطعامي، خبّازة لخبزي، غسّالة لثيابي، مرضعة لولدي، ويسكن قلبي بها عن الحرام، فأنا أحتملها لذلك، فقال الرجل: يا أمير المؤمنين، وكذلك زوجتي، فقال عمر: فاحتملها يا أخي فإنما هي مدّة يسيرة.

وقد كان، عليه الصلاة والسلام، يذكّر الأزواج والزوجات بالحقوق المشتركة؛ إذ إنّ قضيّة الحقوق المشتركة في غاية الأهميّة، فإذا جاءك زوج فذكّره بحقّ زوجته، وإذا جاءتك زوجة فذكّرها بحقّ زوجها، عن الحصين بن محصن أنّ عمّة له أتت النبيّ، صلّى الله عليه وسلّم، في حاجة، فلمّا فرغت قال لها النبيّ، صلّى الله عليه وسلم: (أذات زوج أنت؟) قالت: نعم، قال: (كيف أنت منه)؛ أي: ما حالك معه، قالت: "ما آلوه"؛ أي: لا أقصر، "إلا ما عجزت عنه" قال: "فانظري أين أنت منه فإنه جنّتك ونارك" (مسند الإمام أحمد، مسند القبائل: 419/ 26806)، قوله: "فإنه جنّتك ونارك" يدلّ على عظم حقّ الزوج؛ إذ تدخلين الجنة برضاه، وقد يكون سخطه سببًا لدخولك النار.

وتتّضح أهميّة الإصلاح الأسريّ من المكانة التي منحها الإسلام للأسرة، فهي الدعامة الأساسيّة التي يستند عليها صلاح المجتمعات وقيامها، ولا أحد ينكر ما يعتري الأسرة المسلمة من عوامل أسهمت في ارتفاع نسبة الطلاق، كما أنّ زيادة الشقاق والنزاع ما بين الزوجين خطر

يصيب الأسرة ومكوّناتها، ويؤثر على نحوٍ كبير في الأولاد بصورة خاصة وفي التماسك الاجتماعيّ بصورة عامّة (معابدة، 2011).

وانطلاقًا من أهميّة الصلح كوسيلة من الوسائل التي تعمل على حلّ الخلافات والمشكلات الأسريّة، فقد أنشئت العديد من اللجان المهتمّة بالتوجيه الأسريّ، وساندت الكفاءات المتخصّصة من أهل العلم والخبرة في فنّ الحوار والإصغاء الإيجابيّ، والتوفيق بن أطراف النزاع الأسريّ وكسب ثقتهم، والتزام النهج التربويّ والشرعيّ في إبرام الصلح؛ بقصد تعزيز ثقافة الصلح والسعي إلى الحفاظ على تماسك الأسرة واستقرارها (دائرة القضاء، 2014).

لذا أقيمت مراكز الإصلاح الأسريّ من أجل إعادة التواصل ما بين أطراف المشكلة في جوّ أسري واجتماعيّ سليم، وتبصيرهم بالمشكلة على نحوٍ صحيح ومتجرّد من كلّ المؤثرات الشخصيّة السلبيّة، والبحث عن خيارات بديلة للحكم القضائي من خلال محاولة الإصلاح بدلاً من اتّخاذ قرارات مصيريّة تهدم الأسرة، فضلاً عن إيضاح المشكلة على نحوٍ دقيق أمام القاضي؛ حيث تعمل هذه المراكز على تقريب الصّورة من خلال تهيئة أطراف المشكلة، وتوفير الجوّ الإرشاديّ المشجّع على الشفافيّة والوضوح، ومن هنا فإنّ الدور الذي تؤدّية مراكز الإصلاح الأسريّ دور كبير، خاصّة في ما يتعلّق بالزواج والطلاق ومشكلات الأطفال، مما يستدعي ذلك بالضرورة وجود مراكز الإصلاح الأسريّ من أجل إعادة التوفيق بين الأزواج، لقولة الله تعالى: **(وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا)** (سورة النساء: 35)، وقال تعالى: **(وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِن بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا ۚ وَالصُّلْحُ خَيْرٌ ۗ وَأُحْضِرَتِ الْأَنفُسُ الشُّحَّ ۚ وَإِن تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا)** (سورة النساء: 129) (ابن خنين، 2011).

ويشير سبيرج (Spurgeon,2000) إلى أهميّة مراكز الإصلاح الأسريّ في التخفيف من حدّة الشقاق والنزاع، كما تسهم في الحدّ من حالات الطلاق، ممّا يعني إبعاد الأسرة عن المخاطر الناجمة عن استمرار الخصومة، التي بدورها تؤثر على نحوٍ سلبي في الصّحة النفسيّة لأفرادها وخصوصًا الأطفال، وبذلك يكون لها دور إيجابيّ جديد؛ فهي عيادة اجتماعيّة ومؤسسة توعويّة.

وتعدّ مراكز الإصلاح الأسريّ مساندة لعمل القاضي؛ إذ تهتمّ بإصلاح الخلافات الزوجيّة الواقعة بين الزوجين والمحالة إليه مباشرة من قضاة المحاكم الشرعيّة ضمن حدود وظيفة القضاء

الشـرعيّ وصـلاحيات المحكمـة، سـواء أقبـل حـدوث الطـلاق حـدثت هـذه الخلافـات أم بعـده (Moghadam & Farzaneh,2006).

ويرى (Sreeharsha,2010) أنّ هذه المراكز تنظر في الخلافات الحاصلة بين الزوجين قبل حدوث الطلاق، من خلال دراسة كلّ حالة تتقدّم للمحكمة من غير وساطة ممثليهم القانونيين؛ بهدف حماية الأسرة من التفكّك وسرعة الإصلاح الأسريّ وإدراك الأسباب الحقيقيّة للدعوى، التي في الغالب تكون مخفيّة عن الأنظار، وللتوصّل إلى الحلّ السليم للأسرة، فهو يؤمّن الفرصة للاستماع والإصغاء لصاحب المشكلة والتعاطف معه أكثر؛ حيث مثل ذلك لا يمكن أن يقدّمه له القاضي على نحوٍ مناسب وكافٍ؛ نظرًا إلى الأعمال المتراكمة، ولضيق الوقت المُتاح، والأهمّ من ذلك طبيعة عمله القضائيّ.

وتشير معابدة (2011) إلى أنّ هذه المراكز تنظر في المشكلات الناجمة عن الطلاق، وما ينجم عنها من نفقة ومهر ومؤجّل في جلسة واحدة، ممّا يمنع الزوجة أو الزوج من اللجوء لرفع قضايا منفصلة أمام المحاكم الشرعيّة، وبذلك يوفّر الوقت والجهد والمال عليهما، والأهمّ من كلّ ذلك النظر في قضايا الحضانة والمشاهدة، وما ينجم عنها من نزاع وشقاق بين الطرفين، واستخدام الأولاد كوسيلة للضغط على الطرف المقابل، وبذا يتمثّل عمل هذه المراكز في التخفيف من حدّة وقوع النزاع والتوصّل إلى اتفاق يراعى فيه مصلحة الأولاد، وتخطي الإجراءات القانونيّة للدعاوي التي تستدعي اللجوء للمعارك القانونيّة الصوريّة التي قد تسبّب للزوجين والأطفال أذى معنويًّا.

مفهوم الإصلاح الأسري:

الإصلاح الأسري عمليّة لتصحيح الخلل وتقويم الفساد الذي أصاب العلاقة الزوجيّة؛ بهدف التوصّل إلى الوضع الطبيعي، ويحلّ الخلاف في مؤسسات الإصلاح الأسريّ من قِبل هيئة علميّة- واقعيّة، تعمل على تقريب وُجهات النظر، وإيجاد الحلول العلميّة الكفيلة لحماية العلاقة الزوجيّة من التصدّع والتفكّك (Spurgeon,2000).

كما عرّفه الشلبي (2010، 11) بأنه: "المعاقدة والاتفاق على إزالة التنافر، وإنهاء النزاع بين زوجين متخاصمين متشاقين بالتوفيق والمسالمة بينهما على وجه مشروع؛ منعًا لحدوث الطلاق أو لآثاره السلبيّة، ويقصد بِـ (أو لآثاره السلبيّة) أنّ الإصلاح قد يكون بإيقاع الطلاق (الناجح) بعد الاتفاق على ما بعده؛ لتفادي الآثار المتوقع وقوعها على الأبناء أو الزوجة بعد الطلاق".

وتعرّف معابدة (2011، 16) الإصلاح الأسريّ بأنه: "تصحيح الخلل الواقع بين الزوجين ومحاولة علاج المشكلات التي تحصل بينهما؛ سعيًا إلى حفظ التواصل ونفيًا للطلاق بقدر الإمكان".

التفكّك الأسريّ والإصلاح:

انبثقت فكرة العمل في مراكز الإصلاح الأسريّ من تجارب بعض الدول العربيّة، التي كان لها تجربة رائدة ضمن هذا المجال، فتمثّل الهدف من إنشائها لتهتمّ بالمشكلات الأسريّة، وخاصّة مشكلات الزوجين والتفكّك الأسريّ كونها الأكثر في عدد حالاتها الوافدة لهذه المراكز وعليه، يمكن التوصّل إلى دور مراكز الإصلاح الأسريّ في حلّ المشكلات والنزاعات الزوجيّة والتفكّك الأسري، وذلك بالعودة إلى طبيعة هذه المراكز وأهدافها، وهي كالآتي (Moghadam et al,2006):

1- إيضاح الدور الإيجابيّ لمراكز الإصلاح الأسريّ كعيادات اجتماعيّة، ومؤسسات توعويّة.

2- الحدّ من تفاقم النزاعات الأسريّة وتطوّرها، والإسهام في حلّ المشكلات الاجتماعيّة، أو الحدّ منها بمختلف الوسائل المتاحة.

3- الحدّ من حالات الطلاق في المجتمع، وصولاً إلى أدنى النسب.

4- حماية حقوق المتصالح عليها.

5- الاهتمام بالمتزوجين الجُدد وتكثيف رعايتهم، وتوجيههم بما يحقق الاستقرار الأسريّ.

6- العمل على نشر الثقافة الأسريّة في المجتمع، وذلك من خلال تكثيف برامج التوعية المختلفة، ممّا يسهم على نحوٍ كبير في تعريف الزوجين بحقوقهما وواجباتهما، وذلك من شأنه أن يحدّ من حالات الطلاق.

7- إبعاد أفراد الأسرة عن اللجوء إلى المحاكم الشرعيّة؛ لما فيه من زيادة الفجوة بينهم.

8- العمل على التقليل من عدد القضايا المرفوعة لدى المحاكم الشرعيّة.

كما يضيف زرعة (2013) أنّ من أهداف مراكز الإصلاح الأسري ما يأتي:

1- العمل على الحيلولة دون وقوع النزاعات الأسريّة، وحلها إن وقعت قبل اللجوء إلى المحاكم.

2- الحدّ من حالات الطلاق، واستنفاذ جميع السبل للتوفيق بين أطرافها قبل وقوعها.

3- زيادة وعي أفراد الأسرة بحقوقهم وواجباتهم الشرعيّة التي تصون لهم التقيد بها وتضمن المحافظة على كيان الأسرة، والحدّ من الخلافات بين أفرادها وتشجيعهم على الالتزام بها طواعية.

4- تكثيف التعاون والتنسيق معَ الهيئات الأخرى المهتمّة بشؤون الأسرة أو أحد أفرادها.

5- حلّ المشكلات والخلافات الأسريّة بكلّ أمان وخصوصيّة.

أمّا فئات المستفيدين من خدمات مراكز الإصلاح الأسري، فقد ذكرها الحولي وأبو مخدة (2007) كما يأتي:

1- حالات الطلاق، سواء التي يقوم بها الزوج أو الزوجة أو كلاهما معًا.

2- الدعاوي القضائيّة المرفوعة لدى المحاكم على إثر نزاع وشقاق بين الزوجين، التي تؤدّي في النهاية إلى الطلاق، كدعاوي النفقة، والحضانة، ومشاهدة الأولاد، والطاعة.

3- الشباب والفتيات المقبلون على الزواج، ويتمّ ذلك من خلال إرشادهم وتوعيتهم عن طريق الكُتيّبات والمطويّات والنشرات والمُلصقات والإذاعات المسموعة والمرئيّة وغيرها.

تجارب رائدة لبعض الدول في مجال الإصلاح الأسريّ:

تجربة ماليزيا: اتّخذت الحكومة الماليزيّة مجموعة من المقترحات للحدّ من مشكلة الطلاق والتوفيق الأسريّ بين الزوجين، منها ما يأتي (المركز المصري لرصد أولويات المرأة، 2010):

1- تحسين مضمون الدورات ذات العلاقة بالزواج، عن طريق التأكيد أنّ الطلاق من حيث المبدأ ليس حقًّا للرجل؛ بقصد تغيير الزوجات كما يغيّر السيارات.

2- اقتراح يقضي بضرورة إيجاد برنامج أسريّ آخر يطلق عليه (تغذية الأسرة)، وذلك أنّ المتزوّجين حديثًا مرّوا بعدة دروس من برنامج التعليم قبل الزواج بعد سنوات زواجهم.

3- اهتمّت الحكومة الماليزيّة بوجود دائرة للدراسات العائليّة والتطوير البشري، التي تعنى بتقديم دراسات مهمّة في مجالات الأسرة وقضاياها.

4- في حالة التعدّد لا بدّ من الحصول على تصريح قضائيّ، يُتأكّد فيه من توفّر عدّة أمور، منها: إثبات مقدرة الزوج الماليّة، وضمان المعاملة المنصفة والعادلة بين الزوجات، وإثبات أن الزوج المقترح (المقرّر) لن يؤدّي إلى تخفيض مستوى حياة الزوجة أو الزوجات أو الأشخاص المعالين.

5- إصدار قانون يمنع قبول دعوى الطلاق لمن لم يمض على زواجه مدة 24 شهرًا.

تجربة دولة الإمارات العربيّة المتّحدة في الإصلاح الأسري:

وفي خطوة مهمّة للحدّ من الارتفاع في نسب الطلاق نجد أنّ دولة الإمارات العربيّة المتّحدة قد قامت بتدابير وقائيّة لحلّ هذه المشكلة، تمثلت في الآتي (وزارة العدل الإماراتيّة، 2012؛ والمرزوقي، 2005):

1- تقديم دورات للمقبلين على الزواج، تبيّن كيفيّة إدارة الحياة الزوجيّة.

2- توفير عيادات تخصصيّة لحلّ المشكلات الأسريّة بين الزوجين قبل تفاقمها.

أمّا في ما يتعلّق بدورات المقبلين على الزواج، فإن مراكز الإصلاح الأسريّ تجري الدورات في المجالات الآتيّة:

1- دورة يتعرّف المقبلون فيها أهميّة الزواج، ويتبيّنون طبيعة الاختلافات الفسيولوجيّة والسيكولوجيّة بين الرّجل والمرأة وما ينتج عنها من اختلافات في السلوك، وأيضًا ما يكرهه كلّ من الطرفين في الآخر، فضلاً عن نصائح مهمّة لكلا الطرفين.

2- أسس السعادة الزوجيّة: وهي دورة تبيّن مفهوم السعادة الزوجيّة، والتهيئة والاستعداد لاستقبال الحياة الزوجيّة، وتعرّف أسس شريك الحياة ومواصفاته، وكيفيّة تحقيق السعادة والحبّ بين الزوجين.

3- فهم شخصيّة شريك الحياة: ويدور الاحديث في هذه الدورة عن أنماط الشخصيّة ومواصفاتها وطرائق التعامل معها.

4- فنون ومهارات حلّ المشكلات الأسريّة: وهي دورة يتعرّض فيها المقبل على الزواج إلى مقوّمات الاستقرار الأسريّ ووسائله، وأنواع المشكلات الزوجيّة، وأنواع الشخصيات أمام هذه المشكلات ، وخطوات حلها.

وفي ما يتعلّق بتوفير عيادات تخصصيّة لحلّ المشكلات الأسريّة قبل تفاقمها، نجد أن قانون الأحوال الشخصيّة الإماراتي يلزم بإحالة أي دعوى خلاف بين الزوجين إلى لجان الإصلاح الأسريّ، وهو ما نصّت عليه المادة 16:

1- لا تقبل دعوى أمام المحكمة في مسائل الأحوال الشخصيّة، إلا بعد عرضها على لجنة التوجيه الأسريّ، ويستثنى من ذلك مسائل الوصيّة والإرث وما في حكمها، والدعاوى المستعجلة والوقتيّة، والأوامر المستعجلة والوقتيّة في النفقة والحضانة والدعاوى التي لا يتصوّر الصلح بشأنها كدعاوى إثبات الزواج والطلاق.

2- إذ تمّ الصلح بين الأطراف أمام لجنة التوجيه الأسريّ، أثبت هذا الصلح في محضر، يوقع عليه الأطراف، وعضو اللجنة المختصّ، ويعتمد هذا المحضر من القاضي المختصّ، ويكون له قوّة السند التنفيذيّ، ولا يجوز الطعن فيه بأيّ طريق من طرائق الطعن إلا إذا خالف أحكام هذا القانون.

3- يصدر وزير العدل والشؤون الإسلاميّة والأوقاف اللائحة التنفيذيّة المنظمة لعمل لجنة التوجيه الأسريّ.

تجربة المملكة العربيّة السعوديّة في الإصلاح الأسري:

تمتاز تجربة السعوديّة بوجود مركزين، أحدهما أهليّ وهو (مركز التنمية الأسريّة بالدمّام)، والآخر حكومي وهو (مركز المودّة الاجتماعّي). وفي ما يأتي تلخيص ذلك:

مركز التنمية الأسريّة بالدمّام: وهو مركز متخصّص في التنمية الأسريّة، تمّ إنشاؤه بداية باسم (مشروع تيسير الزواج) مطلع عام 1426هـ؛ ليكون أكثر شموليّة وليعتني بالأسرة على نحوٍ شامل، ويقدّم خدماته لجميع أفراد المجتمع، وكي يسعى إلى نشر الوعي الاجتماعيّ في مجال التعامل الأسريّ بكل علاقاته، ومعالجة الخلافات الأسريّة قبل وصولها إلى المحاكم الشرعيّة، وتعميق العلاقات الأسريّة بين أفراد الأسرة الواحدة (الحليبي، 2007).

- **مركز المودّة الاجتماعيّ:** وهو مركز تابع للجمعيّة الخيريّة لمساعدة الشابّ على الزواج، فرع وزارة الشؤون الاجتماعيّة بمحافظة جدّة، أنشئ من أجل تحقيق سعادة الأسرة واستقرارها بالتوعية والإصلاح. ومن أقسام المركز ما يأتي:

1- قسم الدراسات والتطوير: الذي يسعى إلى إعداد دراسات وبحوث تناول طرائق الوقاية والعلاج للقضايا الأسريّة؛ بهدف وضع التوصيات المتعلّقة بتوجيه أنشطة المركز نحو القضايا ذوات الأهميّة.

2- قسم الإصلاح والتوجيه الأسري: ويهدف هذا القسم إلى العمل على الحيلولة دون تفاقم النزاعات الأسريّة، والسعي إلى حلها قبل التجاء أطرافها إلى المحاكم، كما يسعى إلى الحدّ من حالات الطلاق واستنفاذ جميع السبل للتوفيق بين طرفيه قبل وقوعه، فضلاً عن تعريف أفراد الأسرة بحقوقهم وواجباتهم الشرعيّة التي تكفل الالتزام بها والمحافظة على كيان الأسرة.

3- قسم الدورات التدريبيّة: وهو قسم يتولّى تنفيذ سلسلة من الدورات التدريبيّة التأهيليّة للشباب والفتيات على حدّ سواء؛ بهدف إكساب أفراد الأسرة من آباء وأمهات معارفَ ومهاراتٍ جديدةً وتقوية العلاقات الأسريّة بين الزوجين (زرعة، 2013).

تجربة الأردنّ في الإصلاح الأسري:

تقسم جهود الأردنّ في الإصلاح الأسري والحدّ من الطلاق حَسَبَ الجهة المسؤولة عنها إلى قسمين (معابدة، 2011):

أ- الجهات الحكوميّة، التي منها:

1- **دائرة قاضي القضاة:** إذ استحدثت دائرة قاضي القضاة مديريّة الإصلاح والتوفيق الأسريّ، التي تتولى الإشراف على مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري، التي أنشئت بموجب نظام الإصلاح والتوفيق الأسريّ رقم (17) لسنة 2013 وتهدف إلى تحقيق الرؤية الوطنيّة لحماية الأسرة وضمان استقرارها وتحسين نوعيّة العلاقة بين أفرادها، بحيث يتمّ حلّ النزاعات الأسريّة بالطرائق الوديّة ما أمكن من خلال التوعية والتثقيف والإرشاد الأسري؛ منعًا لتشتتها ورفعًا للمعاناة الماديّة والنفسيّة لأفرادها، وقد أنشأت دائرة قاضي القضاة ثلاثة مكاتب إصلاح وتوفيق أسريّ في كلّ من المحاكم الشرعيّة الآتية: محكمة السلط الشرعيّة، ومبنى دائرة قاضي القضاة الجديد، ومجمّع محاكم الزرقاء الشرعيّة؛ للقيام بمهامّ التوجيه والإرشاد والإصلاح الأسريّ، وتمّ صدور نظام مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري بموجب النظام رقم (17) لسنة 2013 المستند إلى المادة الحادية عشرة من قانون أصول المحاكمات الشرعيّة المعدّل؛ حيث تضمّن إنشاء مديريّة للإصلاح والتوفيق الأسريّ يديرها قاضٍ لا تقلّ درجته عن الثالثة، تتولى الإشراف على مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسريّ التي تنشأ وَفقًا للنظام بقرار من قاضي القضاة حَسَبَ الحاجة، بحيث يتمكّن المكتب من الاستعانة بالأساليب والوسائل والتّقَنِيّات التي يراها مناسبة وموصلة إلى إنهاء الخلاف الأسريّ بالطرائق الوديّة؛ سعيًا إلى المحافظة على كيان الأسرة وحمايتها بما يحفظ حقوق كلّ مكوّناتها من زوج وزوجة وأبناء (دائرة قاضي القضاة، 2013).

إنّ مكتب الإصلاح والتوفيق الأسريّ يشكّل وَفقًا للنظام من رئيس وعدد من الأعضاء حَسَبَ الحاجة، ويتولّى رئاسته قاضٍ شرعيّ بتنسيب من قاضي القضاة وقرار من المجلس القضائيّ الشرعيّ، أو موظف من موظفي الدائرة بتنسيب من مدير الشرعيّة وموافقة قاضي القضاة، على أن يكون هذا الموظف حاصلاً على الشهادة الجامعيّة الأولى حدًّا أدنى في الشريعة أو الشريعة والقانون ومن ذوي الخبرة والكفاءة، ولرئيس المكتب أن يشكّل هيئة إصلاح من عضو أو أكثر للنظر في النزاع المحال إلى المكتب أو في الطلب المقدّم إليه من أحد الأطراف، بحيث تستدعي الهيئة الطرفين بالطريقة التي تراها مناسبة، كما أنّ لها الحقّ بالاستعانة بمن ترى أنّ في حضوره والاستعانة به فائدة لحّل النزاع. وتجتمع الهيئة بالأطراف محاولة الصلح والتوفيق بينهم وَفق القواعد الشرعيّة وبالكيفيّة التي تراها مناسبة، على أن تكون مداولات هذه

المكاتب والهيئات وإجراءاتها سريّة، وتهدف مديريّة الإصلاح والتوفيق الأسري" المنشأة بموجب هذا النظام والمكاتب التابعة لها والهيئات فيها إلى تحقيق الرؤية الوطنيّة لحماية الأسرة وضمان استقرارها وديمومتها، وتحسين نوعيّة العلاقة بين أفرادها والارتقاء بها من خلال إيجاد حلول رضائيّة مبتكرة للنأي بالأسرة عن اللجوء إلى القضاء ما أمكن، بحيث يتوصّل أطراف النزاع من خلال التوعية والإرشاد إلى حلول وديّة وَفق شعار التراضي بدل التقاضي والوفاق بدل الشقاق. علمًا أنّ دائرة قاضي القضاة قد أقامت ملتقى بعنوان "فبهداهم اقتدِ"، بيّن فيه سماحة قاضي القضاة أنّ دائرة قاضي القضاة في المملكة الأردنيّة الهاشميّة والقدس الشريف تتبنّى وترفع شعار "التراضي قبل التقاضي والوفاق قبل الشقاق"؛ لحماية الأسرة وكينونتها والحفاظ على حقّ كلٍّ من المرأة والرّجل والطفل، كما أكّد سماحته أنّ الأسرة المؤمنة بوابة للمجتمع المؤمن والآمن الذي تسوده صور النقاء والألفة والمحبّة والإيثار والعطاء، مبيّنًا أنّ إصلاح الأسرة قائم على فهم إسلاميّ وتوجيه قرآنيّ ومنهج نبويّ، وخلال فعاليات الملتقى تحدّث نخبة من كبار العلماء في موضوعات عديدة شملت الإصلاح الأسريّ، واضعين أيديهم على أسباب الخلافات الزوجيّة، والحلول الشرعيّة التي من شأنها أن تشكّل حماية حقيقيّة لهذه الأسرة، مؤكّدين أنّ المحبّة والخلُق الحسن أساس لبناء أسرة متماسكة (دائرة قاضي القضاة، 2012).

2- **دار الوفاق الأسريّ:** وهي جهة حكوميّة تابعة لوزارة التنميّة الاجتماعيّة، تهدف بالدرجة الأولى إلى استقبال النساء اللواتي تعرّضن للعنف، سواء أهؤلاء النساء متزوّجات كُنّ أم من فتيات ابتعدن عن أمهاتهنّ بسبب التفكّك الأسريّ وطلاق الوالدين، وأعادة تأهيلهنّ من خلال الإرشاد وجلسات الحوار، كما تحاول تحقيق الوفاق الأسريّ بين المرأة أو الفتاة التي تستقبلها الدار وأفراد أسرتها؛ لترسيخ التفاهم والتعايش في الأسرة الواحدة.

ب- الجهات الخاصّة:

1- **جمعيّة العفاف الخيريّة:** وهي جمعيّة تطوعيّة خيريّة (متخصّصة في شؤون الأسرة والزواج)، تأسست في مدينة عمّان بترخيص من وزارة التنمية الاجتماعيّة عام 1993م، وتهدف إلى تيسير سُبل الزواج، وإيجاد نظرة جديدة حول قيم الزواج وتكوين الأسرة عن طريق نشر العادات الحسنة المستمدّة من تعاليم الإسلام، وإجراء دراسات اجتماعيّة حول مشكلات الأسرة والزواج وتقديم الحلول المناسبة لها، وعقد دورات للتوعية والإعداد، من بينها: آثار عقد الزواج القانونيّة، والفحص الطبي قبل الزواج، والزواج مشروع خير، ونصائح ما قبل ليلة الزفاف، ونصائح لبيت الزوجيّة.

2- مركز عفت الهندي للإرشاد والخدمات القانونيّة والاجتماعيّة: هو مركز تابع للمعهد الدوليّ لتضامن النساء، يهدف بالدرجة الأولى إلى مساندة أفراد الأسرة كافة، خصوصًا النساء ضحايا العنف الأسريّ، من خلال وجود متخصّصات في الإرشاد القانونيّ والاجتماعيّ والنفسيّ، كما يهدف إلى نشر الوعي بحقوق المرأة القانونيّة.

3- جمعيّة الأسر التنمويّة: جمعيّة تنمويّة خيريّة أردنيّة تسعى إلى رفع شأن الأسرة اقتصاديًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا في المجتمع المحليّ، وهي غير حكوميّة، أُسّست سنة 1999م. ومن المشروعات التي نفّذتها مشروع الإرشاد الأسريّ الذي أنشئ له مركز بدأ يستقبل الحالات ابتداء من سنة 2006م؛ من أجل تقديم خدماته للأسر الفقيرة التي تعاني مشكلات ناجمة عن تدنّي مستوى الدخل الاقتصاديّ، وأهمّها المشكلات الأسريّة والخلافات الزوجيّة.

4- مركز التوعية والإرشاد الأسري/ الزرقاء: أسّس هذا المركز في عام 1996م بهدف توعية أفراد المجتمع وتثقيفهم بالمتغيّرات الاجتماعيّة والاقتصاديّة، وما م عنها من مشكلات، والعمل على إعداد وتنفيذ برامج توعويّة وقائيّة وعلاجيّة لمعالجة الأسباب الحقيقيّة لهذه المشكلات، وتقوية العلاقات الأسريّة والاستقرار الأسريّ، وتقديم الإرشاد الأسريّ والنفسيّ والاجتماعيّ والبرامج التأهيليّة المناسبة للحالات التي ترد إليه، كالتفكّك الأسريّ والخلافات الزوجيّة ومشكلات العنف الأسريّ.

في ضوء ما سبق، فإنّ للمشكلات الأسريّة بمختلف صورها أهميّة كبيرة من حيثُ تدخّل مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسريّ قبل التقاضي؛ حيث إنه ما زال في الأردنّ الكثير من جماعات أهل الخير التي تسعى إلى الإصلاح والتوفيق بين الأسر التي يحصل فيها الخلافات، لكنّ هذا الإصلاح الذي يؤدّيه أهل الخير يكون بدافع شخصيّ، ولكنّ العديد من هذه القضايا تتضمّن خصوصيّة كبيرة، وتوترات نفسيّة، تؤدّي إلى الاستعجال في اتخاذ قرارات مصيريّة تكون في الغالب قرارات غير ناضجة، وفي حالات أخرى يكون المجال مفتوحًا أمام الإصلاح، فينحصر دور هذه المكاتب في محاولة التقريب من وجهات النظر، وهذا دليل على أهميّة إنشاء مكاتب الإصلاح الأسريّ في المحاكم الشرعيّة؛ للبتّ في العديد من المشكلات، خاصّة الأسريّة منها، ومشكلات الزواج والطلاق والحضانة وما ينجم عنها من أحكام؛ وبذا فإنّ لمراكز الإصلاح الأسريّ في المحاكم الشرعيّة أهميّة كبيرة؛ نظرًا إلى دورها الواضح في الحدّ من المشكلات، والنظر في مختلف الجوانب وخاصّة التغيّرات التي طرأت على المجتمع، كما أن وجود مثل هذه المكاتب يساعد القاضي على صياغة تصوّر كامل عن القضيّة، ومن ثمّ التوصّل إلى الحكم

السليم، وتمثّل قضيّة التفكّك الأسري أحد أهمّ الأسباب لتدخّل مكاتب الإصلاح الأسري قبل مسألة التقاضي؛ وذلك لما تشتمل عليه من خصوصيّة شديدة.

ثانيًا- الدراسات السابقة ذات الصّلة:

اطّلع الباحث على العديد من الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع دراسته الحاليّة؛ بُغْيَة إعطاء خلفيّة وافية لموضوع الدراسة، والإفادة من الموضوعات التي أثارها الباحثون في دراساتهم؛ بهدف تشكيل بعض المنطلقات التي يمكن البناء عليها، ومن هذه الدراسات العربيّة والأجنبيّة التي عُرضت وَفقًا لتسلسلها الزمنيّ من الأقدم إلى الأحدث، التي قُسّمت محورين؛ أولهما: **الدراسات التي تناولت التفكّك الأسريّ**، وثانيهما: **الدراسات التي تناولت الإصلاح الأسريّ**، الآتية:

- **المحور الأول- الدراسات السابقة المتعلّقة بالتفكّك الأسريّ:**
- **الدراسات العربية:**

أجرى الصقور (2001) دراسة في الأردن، هدفت إلى تعرّف أسباب التفكّك وأشكاله والآثار النفسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة الناجمة عنه في ضحاياه من المودعين في المؤسسات الاجتماعيّة ومراكز الأحداث، واستخدم في الدراسة المنهج التجريبيّ، وذلك من خلال مجموعتين، عرفت الأولى بالمجموعة الضابطة والثانيّة بالمجموعة التجريبيّة؛ حيث بلغ عدد أفرادها (167) حالة، وهو العدد نفسه الذي تكوّنت منه المجموعة الضابطة، ومن ثمّ فإن إجمالي عدد أفراد المجموعتين قد بلغ (334) حالة. وقد توصّلت الدراسة إلى عدّة نتائج، من أبرزها: أنّ التفكّك الأسريّ يعدّ سببًا مباشرًا لإقدام العديد من أسر أفراد المجموعة التجريبيّة على منظمات عون الفقراء من أجل الحصول على المساعدات الاجتماعيّة، كما ُ الدراسة إلى أنّ أفراد المجموعة التجريبيّة أقلّ تحصيلًا من الناحية الدراسيّة من أفراد المجموعة الضابطة.

كما أجرى الصقور في الأردنّ (2003) دراسة ، هدفت إلى تعرّف أبرز الخصائص الديمغرافيّة والاجتماعيّة للمعنيين لمكافحة ظاهرة التفكّك الأسريّ، ومعرفة أبرز أشكال التفكّك وأكثرها خطورة على المجتمع، وتحديد درجة تأثير التفكّك الأسريّ في نظم المجتمع الرئيسة وأنساقه. واستخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفيّ التحليليّ، أمّا عيّنته فتكوّنت من (200) شخص، منهم (106) ذكور و(94) إناث. ومن أبرز النتائج التي توصّلت إليها الدراسة: أنّ الغالبيّة الساحقة من أفراد العينة يقرّون بأنّ مجتمع الدراسة يعاني حالة التفكّك الأسريّ، وأنّ هذه الظاهرة ذات تأثير سلبيّ في نظام المجتمع الأسريّ ونظامه الصحيّ وأمنه الغذائيّ وأمنه الاجتماعيّ وأمنه الوطنيّ، وفي الروح المعنويّة للمجتمع، كما أنّ لها تأثير سلبيّ في مسار

وطبيعة الحراك الاجتماعيّ والنظام الاقتصاديّ والنظام القضائيّ والنظام الديمغرافيّ، كما توصّلت الدراسة إلى أنّ الطلاق والإدمان على الكحول والمخدّرات وسجن أحد الوالدين ثمّ اليتم تمثّل أخطر أشكال التفكّك الأسريّ التي يشهدها المجتمع.

وأجرى الجهني (2005)، هدفت إلى معرفة طبيعة الخلافات الزوجيّة في المجتمع السعوديّ التي تتعلّق بالجوانب: الاجتماعيّة، والعاطفيّة، والسلوكيّة، والصحيّة، وطريقة التعامل بين الزوجين، والجنسيّة، والنفسيّة، وما يتعلق بالأطفال، والوظيفيّة، وتعدّد الزوجات، ومعرفة الخلافات الزوجيّة الأكثر شيوعًا في المجتمع السعودي، واعتمد الباحث المنهج الوصفيّ، باستخدام المسح الاجتماعي، كما استخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وكانت نتائج الدراسة أنّ الخلافات التي تحدث من الزوج تتمثّل في فتور في علاقة الرجل العاطفيّة معَ زوجته، وعدم إظهاره مشاعره الإيجابيّة تجاهها، وغيابه عن المنزل أو السهر خارج المنزل باستمرار، وغضب السريع، وعدم إنفاقه على الأسرة، أمّا الخلافات التي تحدث من الزوجة فتتمثّل في عدم شعورها بالأمان معَ الزوج، وشكّها في سلوكه، وفتور علاقتها العاطفيّة معه، وعدم تقبّلها زواجه بأخرى، وسوء علاقتها بأهله.

وأجرت الجهني (2008) دراسة مقارنة، هدفت إلى إيجاد العلاقة بين إدراك الزوجين للمسؤوليات الأسريّة وعدم الاستقرار الأسريّ، وتكونت عينتها من (300) زوج وزوجة من مستويات اجتماعيّة واقتصاديّة مختلفة، مستخدمة استبيانًا لجمع البيانات شمل محورين؛ أولهما عوامل عدم الاستقرار الأسريّ، وثانيهما إدراك الزوجين للمسؤوليات الأسريّة، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطيّة موجبة بين إجمالي عوامل عدم الاستقرار الأسريّ وإجمالي المسؤوليات الأسريّة والمسؤوليات الاجتماعيّة والمسؤوليّة تجاه الزواج (عيّنة الزوجات).

أمّا الخطيب (2008)، فأجرت دراسة، هدفت إلى الكشف عن أثر التغيّرات الاجتماعيّة التي اجتاحت المجتمع السعوديّ في ارتفاع معدّلات الطلاق في المجتمع السعوديّ؛ حيث تشير الإحصاءات الرسميّة إلى ارتفاع معدّلات الطلاق بمعدل 4 من عام 1993 إلى عام 2001م، ونسبة الطلاق إلى الزواج تقرب من 21%، ومعرفة أهمّ عوامل الطلاق من وجهة نظر مجموعة من النساء السعوديات المطلقات، وإلقاء الضوء على أهمّ العوامل الاجتماعيّة التي أدّت إلى ارتفاع معدّلات الطلاق في المجتمع السعوديّ. واعتمدت هذه الدراسة الكيفيّة على منهج دراسة الحالة كمنهج رئيس لجمع البيانات، فدرست الباحثة ثلاثين حالة لسيّدات سعوديّات مطلّقات من مختلف الفئات التعليميّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة، وكانت أهمّ الأدوات المستخدمة المقابلة المتعمقة لمجموعة من السيّدات المطلّقات في مدينة الرياض، والاستبيان ذا الأسئلة المفتوحة، أمّا العيّنة

التي استخدمت فكانت عينة الكرة الثلجيّة؛ حيث كانت كلّ مطلقة ترشّح مجموعة من المطلّقات بعد استئذانهنّ لإجراء المقابلة معهنّ.

- **الدراسات الأجنبية**

دراسة أولا وتوريو (Ulla & Toru,2004)، وهدفت إلى تحديد أثر الضغوط الاقتصاديّة في التوافق الزواجيّ بين الأزواج العاملين في فنلندة، وتكوّنت عينتها من (608) من الأزواج تتراوح أعمارهم بين (25-64)، وقد استخدم الباحثان استبانة التوافق الزواجيّ، وأشارت الدراسة إلى أنّ الاضطرابات النفسيّة تتوسط الضغوطات الاقتصاديّة والتوافق الزواجيّ، كما أشارت إلى وجود علاقة سلبيّة بين الاضطرابات النفسيّة للزوجة والتوافق الزواجيّ للزوج والعكس صحيح، وإلى وجود اختلاف ذي دلالة إحصائيّة بين الرّجال والنساء في متغيّر الدخل الشهريّ والضغط الاقتصاديّ والإحباط والتوافق الزواجيّ، وتبيّن أنّ عدم الحصول على عمل لدى الرّجال كان مرتبطًا على نحوٍ مباشر بالتوافق الزواجيّ لدى الزوجات.

وأجرى هشام، وقمر الدين، ونور الدين (Hisham, &Kamaruddin, &Nordin,2010) دراسة هدفت إلى تعرّف المشكلات الاجتماعيّة التي تواجه الأسر، تكوّنت عينتها من 460 أسرة من ماليزيا، واستخدمت فيها الاستبانة لجمع المعلومات، كما اختيرت العينة على نحوٍ عشوائيّ فبلغت 100 أسرة ماليزيّة، منها 40 أسرة لديها حالات طلاق، وقد أظهرت نتائج الدراسة أنّ الأسر الماليزيّة واجهت بعض المشكلات الاجتماعيّة والاقتصاديّة، منها حالات الفقر وعدم القدرة على تعليم أبنائهم في المدارس، الأمر الذي أثر في العلاقات الأسريّة، وأظهرت نتائج الدراسة أيضًا أنّ أحد أسباب المشكلات الاجتماعيّة عدم التزام كلّ من الزوجين بقوانين وتعاليم دينهم، وأنّ أحد أسباب المشكلات التي تواجه الأسر هي الأفكار الدخيلة التي أثرت في الأسرة بسبب مفاهيم العولمة، كالمساواة بين الرّجل والمرأة، والبحث عن الهُويّة الشخصيّة.

وأجرى سكاهون، وجونز، وشينق، وماقهان (Schoon, Jones, Cheng & Maughan, 2010) دراسة هدفت إلى تعرّف المشكلات التي تواجه الأسر، تكوّنت عينتها من مجموعة من الأسر البريطانيّة بلغت (20) أسرة، وتمّ جمع المعلومات باستخدام أسلوب المقابلة والاستبانة، وقد أظهرت نتائج الدراسة أنّ من المشكلات التي تواجه الأسر مشكلات اقتصاديّة واجتماعيّة أثرت في ترابط الأسرة، منها سوء اختيار كلّ من الزوجين للآخر، وفقر الزوج وعدم استقراره الاجتماعيّ والوظيفيّ، ومن المشكلات الاجتماعيّة التي تواجه الأسرة استخدام الأب أسلوب التهديد والعقاب معَ الأبناء، وفقدان الثقة بين الأزواج بحيث يتأثر الأبناء في الحاضر

والمستقبل من حيث أداؤهم وشخصياتهم، إضافة إلى أنّ المشكلات التي تواجه الأسر تشكّل ضغطًا على الأسرة، ممّا يحدث طلاقًا بين الزوجين.

وأجرى مارتنجو، وهيل (Martinengo, &Hill , 2011) دراسة هدفت إلى تعرّف أثر تباين دور الزوج والزوجة في العمل على حدوث مشكلات داخل الأسرة، تكوّنت عينتها من (41813) عائلة من (79) دولة مختلفة من أنحاء العالم، وتمّ استخدام الاستبانة والمقابلة لجمع المعلومات، كما تمّ التحقق من صحّة النتائج وموثوقيّتها بحيث أظهرت أنّ وجود مشكلات اقتصاديّة يعدّ من أهمّ الأسباب المؤدّية إلى حدوث مشكلات الطلاق وحالاته، وأنّ عدم التزام القيم الاجتماعيّة على نحوٍ خُلُقيّ لكلا الزوجين من المشكلات التي تواجه استمرار الأسرة وبقائها، كما أظهرت نتائج الدراسة أنّ العبء المتزايد على الأهل يحدث توتّرًا وخللًا داخليًّا بين أفراد الأسرة، وأنّ الأسر التي تحوي أمّهات عاملات تحدث فيها مشكلات اجتماعيّة أكبر، لكنها في الوقت نفسه لا تعاني إلى حدّ ما مشكلات ماديّة.

كما أجرى ناتي وانتيلا وتاميلن (Nätti , Anttila & Tammelin 2011) دراسة هدفت إلى تعرّف المشكلات التي تواجه الأسر، تكوّنت عينتها من مجموعة من العائلات الفيلنديّة بلغت خمس عشرة أسرة، استخدم فيها الباحثون الاستبانة والمقابلة أسلوبًا لجمع المعلومات، وأظهرت نتائج الدراسة أنّ من المشكلات التي تواجه الأسر طول ساعات العمل؛ حيث ظهر بعدُ الآباء عن أبنائهم والأمهات عن أبنائها وابتعاد الزوجين عن بعضهما، ممّا أدّى إلى خلق فراغ بينهما، وظهر برود في المشاعر، كما ظهر أنّ عدم القدرة على تنظيم الوقت من أهمّ المشكلات التي تواجه الأسر، وظهر أيضًا أنّ من المشكلات التي تواجه الأسر كيفيّة توفير الأهل الحاجات الماديّة للأبناء، وعدم الاهتمام بإشباع الاحتياجات العاطفيّة.

المحور الثاني- الدراسات المتعلّقة بالإصلاح الأسري:

أجرى ياسين (2006) دراسة، هدفت إلى تناول موضوع الإصلاح الأسريّ من منظور قرآنيّ وكيف تعامل معه، واعتمد الباحث في دراسته على الأدبيات السابقة، وهي دراسة مكتبيّة، فللإصلاح الأسريّ حيّز لا بأس به في القرآن الكريم؛ إذ عولجت كثير من قضايا المجتمع الإسلاميّ من خلال هذا القرآن. إنّ السمات البارزة في القرآن الكريم هي الواقعيّة ومعالجة موضوع الإصلاح الأسريّ على نحوٍ دقيق، فهو قد وضع الأسس التي ينبغي البناء عليها، كما أنه وضع الحلول الجذريّة للمشكلات التي قد تطرأ، أو تنمو مع بداية نشوء الأسرة، وقد يكون من أهمّ عوامل نشوء الخلافات الأسريّة جهل كلّ فرد، أو كلّ طرف بدوره وَمَهَمّته، ومن هذا المنطلق فقد حدّد القرآن الكريم الدور المنوط بكلّ فرد وطرف، بما في ذلك أولي الأمر، فكان إصلاح الأسرة

داخليًّا وخارجيًّا، إنّ إنهاء الخلافات من خلال اتّباع الخطوات التي بيّنتها آيات القرآن الكريم، قد لا يتيسّر لكل أسرة، ويكون الحلّ الأخير هو الطلاق الذي ينهي كثيرًا من الخلافات، وهذا ما أشارت إليه آيات في كتاب الله تعالى.

في حين أجرى الحولي وأبو مخدة (2007) دراسة، هدف فيها الباحثان معالجة موضوع مهمّ من الموضوعات التي تعرض للناس خاصـّة فـي قطاع غزة، وذلك من خلال بيان دور المحاكم الشرعيّة في الحدّ من الطلاق؛ حيث أبرز دور القاضي في حلّ النزاعات بين الزوجين لِما له من مكانة وصلاحيات، كما أبـرز دور دائرة الإرشاد الأسريّ في حلّ النزاعات بين الزوجين، وضمّ في طيات ورقاته بعض الوقائع العمليّة التي تمّ حلّها على يد القاضي ودائرة الإرشاد الأسريّ في المحاكم الشرعيّة.

كما أجرى قاسم وأبو عمرة (2008) دراسة، هدفت بيان دعوة القرآن إلى إصلاح الأسرة والمجتمع، ودعوة القرآن الإصلاحيّة، ومدى إفادة الفرد والمجتمع من هذه الدعوة، كما هدفت إلى التعريف بدور الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في إصلاح المجتمع، وهي من الدراسات المكتبيّة التي تناول فيها الباحثان بالتفصيل مفهوم الإصلاح في اللغة والاصطلاح، ووجوه الإصلاح في القرآن الكريم، كما تناولا دعوة القرآن إلى إصلاح الأسرة، واختيار الزوجة الصالحة والزوج الصالح، وإصلاح نشوز المرأة والرجل، ودور الآباء والأمهات في إصلاح الأبناء وتربيتهم، والآداب الحسنة التي ينبغي مراعاتها في تربية الأبناء، كما تناول البحث إصلاح المجتمع الذي يتمثل في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ووجوب الإصلاح بين المسلمين المتنازعين، وما يترتب على الإصلاح من صيانة المجتمع من الفرقة والاختلاف.

وأجرت معابدة (2011) دراسة، هدفت إلى توعية الشباب المقبلين على الزواج بالأحكام التي تقوم عليها الأسرة، والأخذ بالسُّبل التي من شأنها حماية الأسر، وإيجاد مرجعيّة شرعيّة للعاملين في حقل الإصلاح الأسريّ تبيّن لهم الأسس والقواعد والأحكام التي يسلكها الشرعيّ في الإصلاح الأسريّ، وأيضًا بيان دور المؤسسات المختلفة، وتحديدًا مؤسسة القضاء في الحدّ من تفكّك الأسر والعمل على إصلاحها. وقد استخدمت الباحثة في دراستها هذه المنهج الاستقرائيّ، والمنهج الوصفيّ النوعيّ، وتناولت موضوع الإصلاح الأسريّ (بين الزوجين) في الشريعة الإسلاميّة، وهي دراسة مقارنة معَ قانون الأحوال الشخصيّة الأردنيّ؛ حيث أعطى الإسلام الأسرة أهميّة كبيرة بوصفها اللبنة الأساسيّة للمجتمع، فصلاح المجتمع وتماسكه منوط بها، وقد أصبحت الأسرة اليوم تتعرّض لعوامل أدّت إلى زيادة ارتفاع نسبة الطلاق، وإلى زيادة الشقاق والنزاع، بما ينذر بخطر عليها، ويؤثر على نحوٍ عميق وفاعل في الأولاد بصفة خاصّة، وفي التماسك الاجتماعي بصفه عامّة.

كما أنّ هذه العوامل تتجدّد في ظلّ الوضع الحالي للمجتمعات؛ وذلك أنّ الإعلام المفتوح والعولمة المهيمنة يزيد تأثيرهما في الأسرة، ممّا يؤكّد ضرورة الاستمرار في إيجاد الوسائل التي تزيد من تماسك الأسرة في ظلّ هذا الانفتاح، وفي ظلّ هذه الحقائق تأتي هذه الدراسة لتبيّن القواعد والأسس الشرعيّة والتدابير الوقائيّة والعلاجيّة المستنبطة من التشريع الإسلاميّ، ومقارنتها مع قانون الأحوال الشخصيّة الأردنيّ من أجل الوصول إلى أحكام تحقق الإصلاح الأسريّ بين الزوجين وحماية الأسرة وصيانتها، وتكفل في الوقت نفسه بقاء كيانها متينًا.

ملخص الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها:

من حيثُ هدفُ الدراسة: تنوّعت أهداف الدراسات السابقة واختلفت معَ الدراسة الحاليّة؛ فمنها ما هدف إلى تعرّف أسباب التفكّك وأشكاله والآثار النفسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة الناجمة عنه في ضحاياه من المودعين في المؤسسات الاجتماعيّة ومراكز الأحداث، كدراسة الصقور (2001)، ومنها ما هدف إلى معرفة طبيعة الخلافات الزوجيّة في المجتمع السعوديّ، التي تتعلق بالجوانب: الاجتماعيّة، والعاطفيّة، والسلوكيّة، وطريقة التعامل بين الزوجين، كدراسة الجهني(2005)، ومنها ما هدف إلى إيجاد العلاقة بين إدراك الزوجين للمسؤوليات الأسريّة وعدم الاستقرار الأسريّ، كدراسة سميرة الجهني (2008)، ومنها ما هدف إلى الكشف عن أثر التغيّرات الاجتماعيّة التي اجتاحت المجتمع السعوديّ في ما يتعلّق بارتفاع معدّلات الطلاق، كدراسة الخطيب (2008)، بينما هدف بعضها الآخر إلى تحديد أثر الضغوط الاقتصاديّة في التوافق الزواجي بين الأزواج العاملين في فنلندة، كدراسة أولا وتوريو(Ulla & Toru,2004)، وهدف بعض منها إلى تعرّف المشكلات الاجتماعيّة التي تواجه الأسر، كدراسة هشام وقمر الدين ونور الدين (Hisham, et all,2010)، وسكاهون وجونز وشينق وماقهان(Schoon, Jones, Cheng & Maughan, 2010)، وناتي وأنتيلا وتاميلن (Nätti , Anttila & Tammelin 2011)، وهدف بعضها إلى تناول موضوع الإصلاح الأسريّ من منظور قرآنيّ وكيف تعامل معه، كما في دراسة ياسين (2006)، بينما هدف بعضها الآخر إلى معالجة موضوع مهمّ من الموضوعات التي تعرض للناس خاصّة في قطاع غزة، وذلك من خلال بيان دور المحاكم الشرعيّة في الحدّ من الطلاق، كما في دراسة الحولي وأبو مخدة (2007)، وبعضها الآخر هدف إلى التعريف بدور الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في إصلاح المجتمع، كما في دراسة قاسم وأبو عمرة (2008)، ومنها ما هدف إلى توعية الشباب المقبلين على الزواج بالأحكام التي تقوم عليها الأسرة، والأخذ بالسُّبل التي من شأنها حماية الأسر، كما في دراسة معابدة (2011). في حين هدفت الدراسة الحاليّة إلى اقتراح أسس تربويّة للتعامل معَ القضايا الواردة إلى مديريّة الإصلاح والتوفيق الأسريّ في الأردنّ.

من حيثُ المنهجُ المستخدم: اتفقت بعض الدراسات السابقة معَ الدراسة الحاليّة من حيث المنهج المستخدم؛ حيث استخدمت المنهج الوصفيّ التطويريّ، كما في دراسة الصقور (2003)، والجهني (2005)، وسميرة الجهني (2008)، وأولا وتوريو (Ulla & Toru,2004)، وهشام (Hisham, et all,2010)، واختلفت معَ دراسة الصقور (2001) التي استخدمت المنهج التجريبيّ، ومعَ دراسة الخطيب (2008) التي استخدمت دراسة الحالة، واختلفت مع بعض الدراسات السابقة في منهجها؛ حيث استخدمت دراسة معابدة (2011) المنهج الاستقرائيّ، والمنهج الوصفيّ النوعيّ، في حين استخدمت دراسة قاسم وأبو عمرة (2008)، والحولي وأبو مخدة (2007)، وياسين (2006) المنهج التحليليّ الإنشائيّ.

من حيث نتائج الدراسة- تنوّعت نتائج الدراسات السابقة واختلفت، فكان من أبرزها:

أنّ التفكّك الأسري يعدّ سببًا مباشرًا لإقدام العديدين من أسر أفراد المجموعة التجريبيّة على منظمات عون الفقراء؛ من أجل الحصول على المساعدات الاجتماعيّة، كما في دراسة الصقور (2001).

بيّنت أن الغالبيّة الساحقة من أفراد العينة يقرّون بأنّ مجتمع الدراسة يعاني من حالة التفكّك الأسريّ، وأنّ هذه الظاهرة ذات تأثير سلبيّ في نظام المجتمع الأسريّ ونظامه الصحيّ وأمنه الغذائيّ وأمنه الاجتماعيّالوطنيّ، كما في دراسة الصقور (2003).

أنّ الخلافات التي تحدث من الزوج تتمثّل في فتور علاقته العاطفيّة معَ زوجته، وعدم إظهاره مشاعره الإيجابيّة تجاهها، وغيابه عن المنزل أو سهره خارجه باستمرار، وغضبه السريع، وعدم إنفاقه على الأسرة، كما في دراسة الجهني (2005).

وجود علاقة موجبة بين إجمالي عوامل عدم الاستقرار الأسريّ وإجمالي المسؤوليات الأسريّة والمسؤوليات الاجتماعيّة والمسؤوليّة تجاه الزواج (عيّنة الزوجات)، كما في دراسة سميرة الجهني (2008).

وجود اختلاف ذي دلالة إحصائيّة بين الرجال والنساء في متغيّر الدخل الشهري والضغط الاقتصاديّ والإحباط والتوافق الزواجيّ، وأنّ عدم الحصول على عمل لدى الرجال كان مرتبطًا على نحوٍ مباشر بالتوافق الزواجي لدى الزوجات، كما في دراسة أولا وتوريو(Ulla & Toru,2004).

أنّ أحد أسباب المشكلات التي تواجه الأسر تتمثّل في الأفكار الدخيلة التي أثرت في الأسرة بسبب مفاهيم العولمة، كالمساواة بين الرّجل والمرأة، والبحث عن الهُويّة الشخصيّة، كما في دراسة هشام (Hisham, et all,2010).

أنّ عدم التزام الزوجين القيم الاجتماعيّة خُلُقيًّا من المشكلات التي تواجه استمرار الأسرة وبقائها، كما في دراسة مارتنجو (Martinengo, 2011).

كما أظهرت أنّ إنهاء الخلافات من خلال اتّباع الخطوات التي بيّنتها آيات القرآن الكريم، قد لا يتيسّر لكلّ أسرة، فيكون الحلّ الأخير هو الطلاق الذي ينهي كثيرًا من الخلافات، كما في دراسة ياسين (2006).

كما ركّزت نتائج دراسة الحولي وأبو مخدة على إبراز دور القاضي في حلّ النزاعات بين الزوجين؛ لِما له من مكانة وصلاحيات، كما أبـرز دور دائرة الإرشاد الأسريّ في حلّ النزاعات بين الزوجين، كما في دراسة (الحولي وأبو مخدة، 2007).

ما تميّزت به الدراسة الحاليّة عن الدراسات السابقة:

- تطوير الإطار النظري المتعلّق بتعرّف أسس تربويّة مقترحة للتعامل معَ القضايا الواردة إلى مديريّة الإصلاح والتوفيق الأسريّ في الأردنّ، بوصفه موضوعًا لم يُتَطَرَّق إليه من قبلُ؛ حيث أُضيف تبعًا لذلك إلى المكتبة المعرفيّة.
- لم تُجْرَ من قبلُ دراسةٌ عن أسس تربويّة مقترحة للتعامل معَ القضايا الواردة إلى مديريّة الإصلاح والتوفيق الأسريّ في الأردنّ.
- اختلف حجم عيّنة الدراسة عن الدراسات السابقة والوحدات المختارة للدراسة ومدّتها الزمنيّة.
- حُدّدت التعريفات الإجرائيّة لمصطلحات الدراسة على نحوٍ مفصّل.
- تعرُّف العديد من الكتب والمراجع العلميّة التي تخدم الدراسة الحاليّة وتثريها.
- تحديد المعالجات الإحصائيّة المناسبة التي استُخدمت في اختبار فرضيّات الدراسة، وتحليل البيانات والنتائج.
- الإسهام في تفسير النتائج التي توصّلت إليها الدراسة الحاليّة تفسيرًا علميًّا وموضوعيًّا.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يستعرض الباحث في هذا الفصل منهجيّة الدراسة، ومجتمع الدراسة، وعينة الدراسة، وأداة الدراسة، وصدق أداة الدراسة، وثبات أداة الدراسة، ومتغيرات الدراسة، وإجراءات الدراسة، والمعالجة الإحصائية، على النحو الآتي:

منهجيّة الدراسة:

هدفت الدراسة إلى اقتراح أسس تربويّة للتعامل معَ القضايا الواردة إلى مديريّة الإصلاح والتوفيق الأسريّ في الأردنّ، ومن أجل هذا الهدف، استُخدام منهجُ البحث المسحيّ التطويريّ.

مجتمع الدراسة:

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع القضاة الشرعيين في مديريّة الإصلاح والتوفيق الأسريّ والمحاكم الشرعيّة في الأردنّ، البالغ عددهم (198) قاضيًا وَفقا لإحصائيّات دائرة قاضي القضاة (2013).

عيّنة الدراسة:

تكوّنت عينة الدراسة من (163) قاضيًا من العاملين في مديريّة الإصلاح والتوفيق الأسريّ والمحاكم الشرعيّة في الأردنّ. علمًا أنه وُزّعت (198) استبانة على عينة القضاة الشرعيين، وكان الفاقد (15) استبانة لم تسترجع، و (20) استبانة لثبات الأداة، وتبعًا لذلك تمّ التحليل على عيّنة مكوّنة من (163)، والجدول (1) يبيّن توزّع أفراد عيّنة الدراسة وَفق متغيّراتها.

جدول (1)

توزع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغيراتها

المتغير	أقسام المتغير	العدد
المؤهل العلمي	بكالوريوس	93
	ماجستير	50
	دكتوراه	20
	المجموع	163
الخبرة	أقل من 5 سنوات	47
	من5- اقل من 10 سنوات	48
	أكثر من 10 سنوات	68
	المجموع	163

أداة الدراسة:

لتحقق الدراسة أهدافها وتجيب عن أسئلتها، بُنيت أداتها (الاستبانة) اعتمادًا على الأدب النظريّ، واشتملت على (58) فقرة لتقيس واقع دور مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن، أُعطي لكلّ منها وزنًا متدرّجًا وَفقًا لسُلّم (ليكرت) الخماسيّ؛ بهدف تقدير تطبيق الفقرة: (أوافق بدرجة كبيرة جدًّا، أوافق بدرجة كبيرة، أوافق بدرجة متوسطة، أوافق بدرجة ضعيفة، أوافق بدرجة ضعيفة جدًّا)، وأُعطي أعلى تدرّج للاستجابة خمس درجات، هي: أوافق بدرجة كبيرة جدًّا، وأدنى درجة للاستجابة درجة واحدة، وهي أوافق بدرجة ضعيفة جدًّا، وقد غطّت الفقرات (6) مجالات للدراسة، كما هو مبيّن في الجدول (2).

جدول (2)

توزع فقرات الدراسة على مجالات الدراسة.

الرقم	المجالات	عدد الفقرات
1	الدور الديني	12
2	الدور الاجتماعي	14
3	الدور الأخلاقي	6
4	الدور النفسي	6
5	الدور الاقتصادي	10
6	الدور التربوي و التعليمي	9

صدق أداة الدراسة:

عُرضت أداة الدراسة في صورتها الأوليّة، المكوّنة من (59) فقرة، على (15) محكّمًا من أعضاء الهيئة التدريسيّة في الجامعة الأردنيّة، وجامعة البلقاء التطبيقيّة، والجامعة الهاشميّة، وجامعة آل البيت؛ بهدف تحديد:

- الانتماء إلى المجال.
- دقة الصياغة اللغويّة.
- وضوح الفقرات.
- حذف الفقرات غير المناسبة.
- اقتراح فقرات مناسبة.

وقد أجمع المحكّمون على صحّة عدد كبير من الفقرات، وفي الوقت نفسه اقترحوا حذف غير المناسب منها، وكذا تعديل بعضها من حيثُ الصياغة اللُّغويّة، وقد حرص الباحث على تنفيذ

مقترحات المحكّمين سالفة الذكر؛ لتصبح الاستبانة بصورتها النهائيّة مكوّنة من (57) فقرة. علمّا أنّ ملحوظات المحكّمين وتعديلاتهم، التي حصلت على نسبة موافقة (80%)، عُدَّت دليلًا على صدق الأداة، والملحق رَقْم (2) يبيّن قائمة بأسماء محكّميي تلك الأداة (الاستبانة)، وَجِهات عملهم، كما يبيّن الملحق رَقْم (3) الاستبانة بصورتها النهائيّة.

ثبات أداة الدراسة:

للتحقق من ثبات أداة الدراسة تمّ حساب معامل الثبات بطريقة الاتساق الداخليّ (كرونباخ – ألفا) لكلّ مجال من مجالات الاستبانة، والجدول (3) يوضّح قيم معامل الثبات لكلّ مجال:

جدول (3)

معامل الاتساق الداخلي كرونباخ الفا

المجالات	الاتساق الداخلي
الدور الديني	0.74
الدور الاجتماعي	0.89
الدور الأخلاقي	0.87
الدور النفسي	0.75
الدور الاقتصادي	0.73
الدور التربوي والتعليمي	0.91

يبيّن الجدول (3) قيم معاملات ألفا كرونباخ لمجالات الاستبانة، وهي قيم تراوحت بين (93. – 73.)، وتعدّ مناسبة لأغراض هذه الدراسة؛ إذ تشير إلى وجود درجة عالية من الاتساق الداخليّ بين فقرات المقياس.

متغيّرات الدراسة:

اشتملت الدراسة على المتغيّرات الآتية:

أولًا- المتغيّرات المستقلّة الوسيطة:

- المؤهّل العلميّ، وله ثلاثة مستويات: (بكالوريوس)، (ماجستير)، (دكتوراه).
- الخبرة، وله ثلاثة مستويات: (أقل من5 سنوات)، (من 5 – 10 سنوات)، (أكثر من 10 سنوات).

ثانيًا- المتغيّرات التابعة:

واقع دور مديريّة الإصلاح والتوفيق الأسريّ في الأردنّ في التعامل معَ القضايا الواردة إليها.

إجراءات الدراسة:

تمّت إجراءات الدراسة على النحو الآتي:

- مراجعة الأدب النظريّ التربويّ ذي الصّلة، وكذلك الدراسات السابقة.
- بناء أداة الدراسة لتعرّف واقع دور مديريّة الإصلاح والتوفيق الأسريّ في الأردنّ.
- توزيع أداة الدراسة على عيّنة الدراسة؛ إذ وزّعت (198) استبانة، على عيّنة القضاة الشرعيين في مديريّة الإصلاح والتوفيق الأسريّ والمحاكم الشرعيّة، استُردّ منها (163) استبانة.
- الحصول على الاستجابات.
- إدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، وإجراء المعالجة الإحصائيّة المناسبة باستخدام الحزمة الإحصائيّة للعلوم الاجتماعيّة (SPSS).
- تطبيق أداة الدراسة خلال الفصل الأول للعام الدراسي 2015/2014م.
- جمع المعلومات من الأداة.

المعالجة الإحصائيّة:

استخدم الباحث مجموعة من التحاليل الإحصائيّة للتوصّل إلى النتائج، هي:

1. الإحصاء الوصفيّ: إذ استخدم المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة من أجل تعرّف واقع دور مديريّة الإصلاح والتوفيق الأسريّ في التعامل معَ القضايا الواردة إليها من وجهة نظر القضاة الشرعيين.

2. الإحصاء الاستدلاليّ: إذ استخدم تحليل التباين الثنائي المتعدّد واختبار شيفيه (Scheffe) لاختبار دلالة الفروق حَسَبَ المؤهّل العلميّ والخبرة على رأي القضاة الشرعيين في واقع دور مديريّة الإصلاح والتوفيق الأسريّ، وكذا استخدم التحليل العامليّ من أجل قياس التشبّع والشيوع لأسس تربويّة مقترحة.

حيث استُخدم التدرّج الآتي لأغراض تطبيق المتوسطات الحسابيّة على أداة الدراسة ومجالاتها وفقراتها؛ بهدف إصدار الحكم على استجابات القضاة الشرعيين وَفق المعادلة الآتية:

$$\frac{\text{الحدّ الأعلى – الحدّ الأدنى}}{3} = \frac{(1-5)}{3} = \frac{4}{3} = 1{,}33$$

- المتوسطات الحسابيّة من 1- 2.33 تقابل درجة تطبيق منخفضة.
- المتوسطات الحسابيّة من 2.34 – 3.67 تقابل درجة تطبيق متوسطة.
- المتوسطات الحسابيّة من 3.68 – 5 تقابل درجة تطبيق مرتفعة.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

يتضمن هذا الفصل عرضًا لنتائج الدراسة التي هدفت إلى اقتراح أسس تربويّة للتعامل معَ القضايا الواردة إلى مديريّة الإصلاح والتوفيق الأسريّ في الأردنّ، وقد كانت تلك النتائج كالآتي:

أولًا- النتائج المتعلّقة بالإجابة عن السؤال الأول، الذي نصّه:

"ما واقع الدور الذي تؤدّيه مديريّة الإصلاح والتوافق الأسري في الأردن من وجهة نظر القضاة الشرعيين؟"

للإجابة عن هذا السؤال، تمّ حساب المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لإستجابات أفراد عينة الدراسة لواقع الدور الذي تؤدّيه مديريّة الإصلاح والتوافق الأسريّ في الأردن من وجهة نظر القضاة الشرعيين، وكانت النتائج على النحو الآتي:

أ- مجالات الأداة: يظهر الجدول (4) المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لمجالات الدراسة مرتبة تنازليًّا حَسَبَ المتوسطات الحسابيّة.

الجدول (4)

المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لواقع الدور الذي تؤدّيه مديريّة الإصلاح والتوافق الأسريّ في الأردنّ من وجهة نظر القضاة الشرعيين، مرتبة تنازليًّا حَسَبَ المتوسطات الحسابيّة

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
1	الدور الديني	3.91	0.22	1	مرتفع
2	الدور الاجتماعي	3.03	0.38	2	متوسط
5	الدور الاقتصادي	2.91	0.32	3	متوسط
3	الدور الأخلاقي	2.71	0.46	4	متوسط
6	الدور التربوي والتعليمي	2.62	0.44	5	متوسط
4	الدور النفسي	2.59	0.33	6	متوسط
	الدرجة الكلية	3.05	0.27		متوسط

يبيّن الجدول (4) أنّ المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لدرجات واقع دور مديريّة الإصلاح والتوفيق الأسريّ من وجهة نظر القضاة الشرعيين للمجالات؛ حيث تراوحت قيم المتوسطات الحسابيّة ما بين (3.91-2.59) بتقدير متوسط.

وجاء الدور الدينيّ في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابيّ بلغ (3.91)، وانحراف معياريّ (0.22)، وتقدير مرتفع، بينما جاء الدور النفسيّ في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابيّ بلغ (2.59)، وانحراف معياريّ (0.33) بتقدير متوسط.

كما يبيّن الجدول (4) أنّ واقع دور مديريّة الإصلاح والتوفيق الأسريّ في الأردن من وجهة نظر القضاة الشرعيين ككلّ حصل على متوسط حسابيّ قيمته (3.05)، وانحراف معياريّ (0.27) وبتقدير متوسط.

ب- عرض نتائج كلّ مجال من مجالات الدراسة:

المجال الأول- الدور الدينيّ:

يظهر الجدول (5) المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة للدور الدينيّ مرتبة تنازليًّا حَسَبَ المتوسطات الحسابيّة.

الجدول (5)

المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لفقرات الدور الدينيّ مرتبة تنازليًّا حَسَبَ المتوسطات الحسابيّة

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
1	يعمل القاضي على تقوية الوازع الديني للزوج/ الزوجة.	4.61	0.56	1	مرتفع
9	يعمل القاضي على توعية الزوج بما عليه من واجبات تجاه زوجته.	4.58	.510	2	مرتفع
10	يقوم القاضي بتوعية الزوجة بما عليها من واجبات تجاه زوجها.	4.58	0.50	2	مرتفع
3	يعمل القاضي على توعية الزوج / الزوجة بأهمية الالتزام بالعبادات.	4.53	0.61	4	مرتفع
11	يقوم القاضي بتوعية الزوج بوجوب العدل في تعدد الزوجات.	4.53	0.52	4	مرتفع
2	يقوم القاضي بتوعية الزوج/الزوجة لتقديم التربية الدينية لجميع أفراد الأسرة.	4.47	0.53	6	مرتفع

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
4	يقوم القاضي بتوعية الزوج/الزوجة بحسن المعاشرة.	4.42	0.71	7	مرتفع
8	يرشد القاضي الزوج / الزوجة إلى المنهج الإسلامي في حسن التعامل بين الزوجين.	3.66	0.67	8	متوسط
12	يقوم القاضي بتوعية الزوج/الزوجة إلى أثر غياب أحدهما لفترة طويلة.	3.64	0.99	9	متوسط
5	يشجع القاضي الزوج/الزوجة بوجود القدوة الدينية في المحيط العائلي.	3.15	0.47	10	متوسط
6	يعمل القاضي على التوعية الدينية للزوج/ الزوجة بقيمة الأسرة.	2.97	0.60	11	متوسط
7	يسهم القاضي بنشر الثقافة الدينية للزوج/ الزوجة في مجال رعاية الأسرة .	1.74	0.69	12	منخفض
1	الدور الديني	3.91	0.22		مرتفع

يبيّن الجدول (5) أنّ المتوسطات الحسابيّة قد تراوحت ما بين (1.74-4.61)، بينما تراوحت قيم الانحرافات المعياريّة بين (0.56- 0.69).

حيث حصلت الفقرة رَقْم (1)، التي تنصّ على "يعمل القاضي على الوازع الديني للزوج/ الزوجة" على المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.61)، وانحراف معياري (0.56) وبتقدير مرتفع، بينما جاءت الفقرة رَقْم (7) ونصّها "يسهم القاضي في نشر الثقافة الدينيّة للزوج/ الزوجة في مجال رعاية الأسرة" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابيّ بلغ (1.74)، وانحراف معياريّ بلغ (0.69) بتقدير منخفض.

كما يبيّن الجدول (5) أنّ واقع مجال الدور الدينيّ ككلّ حصل على متوسط حسابيّ (3.91)، وانحراف معياريّ (0.22) بتقدير مرتفع.

المجال الثاني- الدور الاجتماعيّ:

يظهر الجدول (6) المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة للدور الاجتماعيّ مرتّبة تنازليًّا حَسَبَ المتوسطات الحسابيّة:

الجدول (6)

المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لفقرات الدور الاجتماعيّ مرتّبة تنازليًّا حَسَبَ المتوسطات الحسابيّة

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
20	يشرح القاضي للزوج/الزوجة وجوب حفظ أسرار الزوجية.	4.44	0.88	1	مرتفع
14	يقوم القاضي بتوعية الزوج/الزوجة بأهمية التماسك الأسري.	4.35	0.58	2	مرتفع
25	يقوم القاضي بتوعية الزوج/الزوجة بأثر تدخل الأقارب في شؤون الأسرة.	3.95	0.88	3	مرتفع
15	يقوم القاضي بتوعية الزوج/الزوجة بآثار التفكك الأسري.	3.20	0.43	4	متوسط
18	يسهم القاضي بتوعية الزوج الزوجة تجنب تطور المشكلات الأسرية.	3.20	0.49	4	متوسط
19	يساعد القاضي بتوضيح أدوار كل من الزوج والزوجة.	3.19	0.45	6	متوسط
26	يقوم القاضي بتوعية الزوج/الزوجة بأهمية ممارسة الشعائر الدينية جماعة.	3.18	0.54	7	متوسط
17	يعمل القاضي على توعية الزوج/ الزوجة بطرق حل المشكلات.	3.17	0.46	8	متوسط
13	يبين القاضي للزوج/الزوجة دور الأسرة في التكامل الإنساني.	3.01	0.07	9	متوسط
23	يسهم القاضي بتوعية الزوج/الزوجة بأهمية الاستقلال في الحياة الزوجية.	2.88	0.80	10	متوسط
24	يساعد القاضي في توعية الزوج/الزوجة بأثر التغير الاجتماعي على الأسرة.	2.11	0.86	11	منخفض
22	يطلب القاضي إلى الزوج/الزوجة استخدام التعزيز الإيجابي للسلوكيات المرغوبة.	1.98	0.67	12	منخفض
21	يساعد القاضي الزوج/الزوجة في تبني طرق جديدة في التواصل.	1.96	0.80	13	منخفض
16	يشجع القاضي الزوج/الزوجة في المشاركة في التخطيط للأسرة.	1.75	0.69	14	منخفض
	الدور الاجتماعي	3.03	0.38		متوسط

يبيّن الجدول (6) أنّ المتوسطات الحسابيّة قد تراوحت ما بين (4.44-1.75)، والانحرافات المعياريّة بين (0.88 – 0.69)، حيث حصلت الفقرة رَقْم (20)، التي تنصّ على "يشرح القاضي للزوج/ الزوجة وجوب حفظ أسرار الزوجيّة" على المرتبة الأولى وبمتوسط حسابيّ بلغ (4.44)، وانحراف معياريّ (0.88) وبتقدير مرتفع، بينما حصلت الفقرة رَقْم (16) ونصّها "يشجّع القاضي الزوج/ الزوجة على المشاركة في التخطيط للأسرة" على المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابيّ بلغ (1.75)، وانحراف معياريّ (0.69) وبتقدير منخفض.

كما يبيّن الجدول (6) أنّ واقع مجال الدور الاجتماعيّ ككلّ حصل على متوسط حسابيّ بلغ (3.03)، وانحراف معياريّ (0.38) وبتقدير متوسط.

المجال الثالث- الدور الأخلاقيّ:

يظهر الجدول (7) المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة للدور الأخلاقيّ مرتبة تنازليًّا حَسَبَ المتوسطات الحسابيّة:

الجدول (7)

المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لفقرات الدور الأخلاقي، مرتّبة تنازليًّا حَسَبَ المتوسّطات الحسابيّة

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
32	يحث القاضي الزوج/الزوجة لإقامة العلاقة الأسرية على المحبة والمودة والسكينة.	3.91	0.62	1	مرتفع
27	يعمل القاضي على توعية الزوج/الزوجة بأهمية احترام أهل الزوج/الزوجة.	3.22	0.53	2	متوسط
29	يقوم القاضي بتوعية الزوج/الزوجة بأهمية الاستماع للرأي الآخر.	3.20	0.54	3	متوسط
30	يقوم القاضي بتوعية الزوج/الزوجة للتعامل بلباقة مع الآخر.	1.99	0.61	4	منخفض
31	يعمل القاضي على توعية الزوج/الزوجة بأهمية الثقة المتبادلة بينهما.	1.97	0.60	5	منخفض
28	يسهم القاضي بتوعية الزوج/الزوجة لتعزيز البناء الأخلاقي للأسرة.	1.96	0.68	6	منخفض
	الدور الأخلاقي	2.71	0.46		متوسط

يبيّن الجدول (7) أنّ المتوسطات الحسابيّة قد تراوحت ما بين (3.91-1.96)، والانحرافات المعياريّة بين (0.62 – 0.68)؛ حيث حصلت الفقرة رَقْم (32) التي تنصّ على "يحثّ القاضي

الزوج/ الزوجة على إقامة العلاقة الأسريّة على المحبّة والمودّة والسكينة" على المرتبة الأولى وبمتوسط حسابيّ بلغ (3.91)، وانحراف معياريّ (0.62) وبتقدير مرتفع، بينما حصلت الفقرة رَقْم (28) ونصّها "يسهم القاضي في توعية الزوج/ الزوجة بأثر تعزيز البناء الأخلاقيّ للأسرة" على المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابيّ بلغ (1.96)، وانحراف معياريّ (0.68) وبتقدير منخفض.

كما يبيّن الجدول (7) أنّ واقع مجال الدور الأخلاقيّ حصل على متوسط حسابيّ (2.71)، وانحراف معياريّ (0.46) وبتقدير متوسط.

المجال الرابع- الدور النفسيّ:

يظهر الجدول (8) المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة للدور النفسيّ مرتّبة تنازليًّا حَسَبَ المتوسطات الحسابيّة:

الجدول (8)

المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لفقرات الدور النفسيّ مرتّبة تنازليًّا حَسَبَ المتوسطات الحسابيّة

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
38	يحث القاضي الزوج/الزوجة إلى التقارب العاطفي.	4.03	0.52	1	مرتفع
33	يساعد القاضي الزوج/الزوجة لتقدير الوضع الصحي للزوج/الزوجة بسبب المرض.	3.03	0.20	2	متوسط
37	يقوم القاضي بتوعية الزوج/ الزوجة بخصائص النمو لمراحل العمر المختلفة.	2.90	0.38	3	متوسط
34	يقدم القاضي التوعية بأهمية إشباع الزوج/الزوجة للحاجات النفسية.	2.02	0.67	4	منخفض
36	يحث القاضي الزوج/ الزوجة لمواجهة ضغوط الحياة.	1.82	0.72	5	منخفض
35	يحث القاضي توافق الزوج و الزوجة الفكري.	1.75	0.55	6	منخفض
	الدور النفسي	2.59	0.33		متوسط

يبيّن الجدول (8) أنّ المتوسطات الحسابيّة قد تراوحت ما بين (1.75-4.03)، والانحرافات المعياريّة (0.52 – 0.55)؛ حيث حصلت الفقرة رَقْم (38)، التي تنصّ على "يحثّ القاضي الزوج/ الزوجة على التقارب العاطفيّ" على المرتبة الأولى وبمتوسط حسابيّ بلغ (4.03)،

وانحراف معياريّ (0.52) وبتقدير مرتفع، بينما حصلت الفقرة رَقْم (35) ونصّها "يشجّع القاضي على توافق الزوج والزوجة الفكريّ" على المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابيّ بلغ (1.75)، وانحراف معياريّ (0.55) وبتقدير منخفض.

كما يبيّن الجدول (8) أنّ واقع مجال الدور النفسيّ ككلّ حصل على متوسط حسابيّ (2.59)، وانحراف معياريّ (0.33) وبتقدير متوسط.

المجال الخامس- الدور الاقتصاديّ:

يظهر الجدول (9) المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة للدور الاقتصاديّ مرتبة تنازليًّا حَسَبَ المتوسطات الحسابيّة:

الجدول (9)

المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لفقرات الدور الاقتصاديّ مرتبة تنازليًّا حَسَبَ المتوسطات الحسابيّة

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
43	يوضح القاضي للزوج/الزوجة بوجوب نفقة الزوج على زوجته.	4.46	0.97	1	مرتفع
45	يقوم القاضي بتوعية الزوج/الزوجة أن يكون إنفاق الزوج قدر طاقته.	3.95	0.67	2	مرتفع
47	يوضح القاضي للزوج/الزوجة أهمية تلبية جميع متطلبات الأسرة.	3.13	0.59	3	متوسط
41	يحث القاضي الزوج/الزوجة تجنب البخل في الإنفاق على الأسرة.	3.09	0.72	4	متوسط
42	يقوم القاضي بتوعية الزوج بأمانته على راتب زوجته .	2.87	0.62	5	متوسط
46	يقوم القاضي بتوعية الزوجة لتفهم عسر حال الزوج (الفقر).	2.87	0.65	5	متوسط
39	يشجع القاضي الزوج/الزوجة بأهمية المحافظة على وجود دخل شهري للأسرة.	2.49	0.58	7	متوسط
40	يعمل القاضي على توعية الزوج/الزوجة للمحافظة على تناسب دخل الأسرة مع نفقاتها.	2.48	0.97	8	متوسط
44	يعمل القاضي على توعية الزوج بعدم ممانعة إشراك الزوجة في زيادة دخل الأسرة إذا رغبت في ذلك.	2.25	1.05	9	منخفض
48	يوضح القاضي للزوج/الزوجة أهمية التكيف مع متطلبات التغير الاقتصادي الحالية.	1.60	0.61	10	منخفض
	الدور الاقتصادي	2.91	0.32		متوسط

يبيّن الجدول (9) أن المتوسطات الحسابيّة قد تراوحت ما بين (4.46-1.60)، والانحرافات المعياريّة بين (0.97 – 0.61)؛ حيث حصلت الفقرة رَقْم (43)، التي تنصّ على "يوضّح القاضي للزوج/ الزوجة وجوب نفقة الزوج على زوجته" على المرتبة الأولى وبمتوسط حسابيّ بلغ (4.46)، وانحراف معياريّ (0.97) وبتقدير مرتفع، بينما حصلت الفقرة رَقْم (48) ونصّها "يوضح القاضي للزوج/ الزوجة أهميّة التكيّف معَ متطلّبات التغيّر الاقتصاديّ الحاليّة" على المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابيّ بلغ (1.60). وانحراف معياريّ (0.61) وبتقدير منخفض.

كما يبيّن الجدول (9) أنّ واقع مجال الدور الاقتصاديّ ككلّ حصل على متوسط حسابيّ (2.91)، وانحراف معياريّ (0.32) وبتقدير متوسط.

المجال السادس- الدور التربويّ والتعليميّ:

يظهر الجدول (10) المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة للدور التربويّ والتعليميّ مرتّبة تنازليًّا حَسَبَ المتوسطات الحسابيّة:

الجدول (10)

المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لفقرات الدور التربوي والتعليمي مرتّبة تنازليًّا حَسَبَ المتوسطات الحسابيّة

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
57	يقوم القاضي بتوعية الزوج/الزوجة بوجوب تقديم معاملة عادلة للأبناء.	4.58	0.50	1	مرتفع
56	يقوم القاضي بتوعية الزوج/الزوج بأهمية استخدام مهارة الحوار بين أفراد الأسرة.	3.20	0.55	2	متوسط
51	يجنب القاضي الزوج/ الزوجة استخدام نمط القسوة والتسلط في تربية الأبناء.	3.19	0.52	3	متوسط
49	يقوم القاضي بشرح أهمية متابعة الأبناء تربوياً.	3.18	0.50	4	متوسط
55	يشجع القاضي الزوج/الزوجة بأهمية تلبية متطلبات الأبناء تربوياً.	2.34	0.90	5	متوسط
52	يقوم القاضي بتوعية الزوج/الزوجة بوجوب تقديم المعرفة للأبناء بشكل مستمر.	1.94	0.60	6	منخفض
50	يعمل القاضي على توجيه الزوج/الزوجة بضرورة المعرفة بأساليب التربية الحديثة.	1.88	0.73	7	منخفض

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
54	يقوم القاضي بتوعية الزوج/الزوجة بأهمية تحمل المسؤولية من قبل الزوج/الزوجة.	1.84	0.65	7	منخفض
53	يشجع القاضي اتفاق الزوج/ الزوجة على أسلوب موحد في التنشئة الاجتماعية للأبناء.	1.47	0.51	9	منخفض
	الدور التربوي والتعليمي	2.62	0.44		متوسط

يبيّن الجدول (10) أنّ المتوسطات الحسابيّة قد تراوحت ما بين (4.58-1.47)، والانحرافات المعياريّة بين (0.50 – 0.51)؛ حيث حصلت الفقرة رَقْم (57)، التي تنصّ على "يعمل القاضي على توعية الزوج/ الزوجة بوجوب تقديم معاملة عادلة للأبناء" على المرتبة الأولى وبمتوسط حسابيّ بلغ (4.58)، وانحراف معياريّ (0.50) وبتقدير مرتفع، بينما حصلت الفقرة رَقْم (53) ونصّها "يشجّع القاضي اتفاق الزوج/ الزوجة على أسلوب موحّد في التنشئة الاجتماعيّة للأبناء" على المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابيّ بلغ (1.47)، وانحراف معياريّ (0.51) وبتقدير منخفض.

كما يبيّن الجدول (10) أنّ واقع مجال الدور التربويّ والتعليميّ ككلّ حصل على متوسط حسابيّ (2.62)، وانحراف معياريّ (0.44) وبتقدير متوسط.

ثانيًا- النتائج المتعلّقة بالإجابة عن السؤال الثاني، الذي نصّه:

"هل توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة (α=0.05) في تصورات أفراد عينة الدراسة لدور مديريّة الإصلاح والتوفيق الأسريّ في الأردنّ من وجهة نظر القضاة الشرعيين تعزى لمتغيرات (المؤهّل العلميّ و الخبرة)؟"

للإجابة عن هذا السؤال، تمّ استخراج المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لإستجابات أفراد عينة الدراسة لواقع دور مديريّة الإصلاح والتوفيق الأسريّ في الأردنّ من وجهة نظر القضاة الشرعيين، تبعًا لمتغيّري المؤهّل العلميّ والخبرة، والجدول (11) يوضّح ذلك.

الجدول (11)

المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لواقع دور مديريّة الإصلاح والتوفيق الأسريّ في الأردنّ من وجهة نظر القضاة الشرعيين، تبعًا لمتغيّري المؤهّل العلميّ والخبرة

			الدور الديني	الدور الاجتماعي	الدور الأخلاقي	الدور النفسي	الدور الاقتصادي	الدور التربوي والتعليمي	الدرجة الكلية
المؤهل العلمي	بكالوريوس	س	3.97	3.15	2.76	2.62	3.08	2.74	3.15
		ع	0.16	0.44	0.56	0.27	0.22	0.53	0.29
	ماجستير	س	3.84	2.84	2.61	2.59	2.63	2.44	2.90
		ع	0.28	0.21	0.25	0.43	0.31	0.21	0.14
	دكتوراه	س	3.78	2.90	2.73	2.48	2.83	2.56	2.95
		ع	0.26	0.17	0.22	0.27	0.26	0.22	0.15
الخبرة	أقل من 5 سنوات	س	3.93	3.42	3.04	2.70	3.09	2.99	3.28
		ع	0.18	0.48	0.63	0.34	0.40	0.64	0.37
	5 إلى أقل من 10 سنوات	س	3.96	2.87	2.54	2.56	2.81	2.47	2.96
		ع	0.20	0.15	0.24	0.38	0.28	0.18	0.09
	عشر سنوات فأكثر	س	3.85	2.87	2.60	2.54	2.86	2.48	2.95
		ع	0.26	0.17	0.29	0.27	0.23	0.21	0.14

س= المتوسط الحسابي ع=الانحراف المعياري

يبيّن الجدول (11) تباينًا ظاهريًّا في المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لواقع دور مديريّة الإصلاح والتوفيق الأسريّ في الأردنّ، من وجهة نظر القضاة الشرعيين لكلّ مجال حَسَبَ متغيّري المؤهّل العلميّ والخبرة.

ولبيان دلالة الفروق الإحصائيّة بين المتوسطات الحسابيّة تم استخدام تحليل التباين الثنائي المتعدّد على المجالات، كما يظهر في الجدول (12)، وتحليل التباين الثنائي للأداة ككلّ، كما يظهر في الجدول (13).

الجدول (12)

تحليل التباين الثنائيّ المتعدّد لأثر المؤهّل العلميّ والخبرة في مجالات واقع دور مديريّة الإصلاح والتوفيق الأسريّ في الأردنّ

مصدر التباين	المجالات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
المؤهل العلمي	الدور الديني	.588	2	.294	6.186	.003
ويلكس=0.507	الدور الاجتماعي	1.596	2	.798	10.276	.000
ح=000.	الدور الأخلاقي	.646	2	.323	1.926	.149
	الدور النفسي	.110	2	.055	.504	.605
	الدور الاقتصادي	5.976	2	2.988	51.255	.000
	الدور التربوي والتعليمي	1.663	2	.831	5.980	.003
الخبرة	الدور الديني	.085	2	.042	.889	.413
ويلكس=508.	الدور الاجتماعي	8.340	2	4.170	53.710	.000
ح=000.	الدور الأخلاقي	7.084	2	3.542	21.116	.000
	الدور النفسي	.591	2	.295	2.715	.069
	الدور الاقتصادي	1.438	2	.719	12.333	.000
	الدور التربوي والتعليمي	7.404	2	3.702	26.625	.000
الخطأ	الدور الديني	7.514	158	.048		
	الدور الاجتماعي	12.266	158	.078		
	الدور الأخلاقي	26.502	158	.168		
	الدور النفسي	17.191	158	.109		
	الدور الاقتصادي	9.211	158	.058		
	الدور التربوي والتعليمي	21.969	158	.139		
الكلي	الدور الديني	8.450	162			
	الدور الاجتماعي	24.071	162			
	الدور الأخلاقي	34.338	162			
	الدور النفسي	18.120	162			
	الدور الاقتصادي	17.264	162			
	الدور التربوي والتعليمي	32.376	162			

يتبيّن من الجدول (12) الآتي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى دلالة (α = 0.05) تعزى لأثر المؤهّل العلميّ في جميع المجالات، باستثناء مجالي الدور الأخلاقيّ والدور النفسيّ. ولبيان الفروق الزوجيّة الدالّة إحصائيًّا بين المتوسطات الحسابيّة تمّ استخدام المقارنات البعديّة بطريقة شفيه، كما هو مبيّن في الجدول (14).

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة (α = 0.05) تعزى لأثر الخبرة في جميع المجالات، باستثناء مجالي الدور الدينيّ والدور النفسيّ. ولبيان الفروق الزوجيّة الدالّة إحصائيًّا بين المتوسطات الحسابيّة تمّ استخدام المقارنات البعديّة بطريقة شفيه، كما هو مبيّن في الجدول (15).

الجدول (13)

تحليل التباين الثنائيّ لأثر الخبرة والمؤهّل العلميّ في الدرجة الكليّة لواقع دور مديريّة الإصلاح والتوفيق الأسريّ في الأردنّ

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحريّة	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائيّة
المؤهّل العلميّ	1.239	2	.620	14.163	.000
الخبرة	2.737	2	1.368	31.276	.000
الخطأ	6.913	158	.044		
الكلي	11.819	162			

يتبيّن من الجدول (13) الآتي:

-وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة (α = 0.05) تعزى لأثر المؤهّل العلميّ؛ حيث بلغت قيمة ف 14.163 وبدلالة إحصائيّة بلغت 0.000. ولبيان الفروق الزوجيّة الدالّة إحصائيًّا بين المتوسطات الحسابيّة تمّ استخدام المقارنات البعديّة بطريقة شيفيه، كما هو مبيّن في الجدول (14).

-وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة (α = 0.05) تعزى لأثر الخبرة؛ حيث بلغت قيمة ف 31.376 وبدلالة إحصائيّة بلغت 0.000. ولبيان الفروق الزوجيّة الدالّة إحصائيًّا بين

المتوسطات الحسابيّة تمّ استخدام المقارنات البعديّة بطريقة شيفيه، كما هو مبيّن في الجدول (15).

الجدول (14)

المقارنات البعديّة بطريقة شيفيّة لأثر المؤهّل العلميّ

		المتوسط الحسابي	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه
الدور الديني	بكالوريوس	3.97			
	ماجستير	3.84	.12*		
	دكتوراه	3.78	.18*	.06	
الدور الاجتماعي	بكالوريوس	3.15			
	ماجستير	2.84	.31*		
	دكتوراه	2.90	.26*	.05	
الدور الاقتصادي	بكالوريوس	3.08			
	ماجستير	2.63	.45*		
	دكتوراه	2.83	.25*	.19*	
الدور التربوي والتعليمي	بكالوريوس	2.74			
	ماجستير	2.44	.30*		
	دكتوراه	2.56	.18	.12	
الدرجة الكلية	بكالوريوس	3.15			
	ماجستير	2.90	.25*		
	دكتوراه	2.95	.19*	.05	

*دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)

يتبيّن من الجدول (14) الآتي :

- وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة ($\alpha = 0.05$) بين البكالوريوس من جهة وكلّ من الماجستير والدكتوراه من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح البكالوريوس في الدور الدينيّ والاجتماعيّ وفي الدرجة الكليّة.

– وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة ($\alpha = 0.05$) بين البكالوريوس من جهة وكلّ من الماجستير والدكتوراه من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح البكالوريوس، كما تبيّن وجود فروق بين الدكتوراه والماجستير، وجاءت الفروق لصالح الدكتوراه في الدور الاقتصاديّ.

– وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة ($\alpha = 0.05$) بين البكالوريوس والماجستير، وجاءت الفروق لصالح البكالوريوس الدور التربويّ والتعليميّ.

الجدول (15)

المقارنات البعديّة بطريقة شيفيه لأثر الخبرة

		المتوسط الحسابي	أقل من 5 سنوات	من 5أقل من 10 سنوات	10 سنوات فأكثر
الدور الاجتماعي	أقل من 5 سنوات	3.42			
	خمس إلى أقل من 10 سنوات	2.87	*.55		
	عشر سنوات فأكثر	2.87	*.55	.00	
الدور الأخلاقي	أقل من 5 سنوات	3.04			
	خمس إلى أقل من 10 سنوات	2.54	*.49		
	عشر سنوات فأكثر	2.60	*.44	.06	
الدور الاقتصادي	أقل من 5 سنوات	3.09			
	خمس إلى أقل من 10 سنوات	2.81	*.27		
	عشر سنوات فأكثر	2.86	*.23	.04	
الدور التربوي والتعليمي	أقل من 5 سنوات	2.99			
	خمس إلى أقل من 10 سنوات	2.47	*.52		
	عشر سنوات فأكثر	2.48	*.51	.01	
الدرجة الكلية	أقل من 5 سنوات	3.28			
	خمس إلى أقل من 10 سنوات	2.96	*.32		
	عشر سنوات فأكثر	2.95	*.34	.01	

يتبيّن من الجدول (15) وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة ($\alpha = 0.05$) بين الفئة أقلّ من 5 سنوات من جهة وكلّ من خمس إلى أقلّ من 10 سنوات وعشر سنوات فأكثر من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح الفئة أقلّ من 5 سنوات في المجالات وفي الدرجة الكليّة.

ثالثًا- النتائج المتعلّقة بالإجابة عن السؤال الثالث، الذي نصّه:

"ما الأسس التربويّة المقترحة للتعامل معَ القضايا الواردة إلى مديريّة الإصلاح والتوفيق الأسريّ في الأردن؟"

تمّ اقتراح الأسس التربويّة للتعامل معَ القضايا الواردة إلى مديريّة الإصلاح والتوفيق الأسريّ في الأردنّ بناءً على إجابات أفراد عيّنة الدراسة على واقع دور مديريّة الإصلاح والتوفيق الأسريّ في التعامل معَ القضايا الواردة إليها؛ إذ تمّ اختيار الأدوار التي حصلت على تقدير متوسط ومنخفض. وللتأكد من مدى دقة الاختيار أُجري التحليل العامليّ بطريقة المكوّنات الرئيسة (Principal component analysis) لبحث العوامل المسؤولة عن الأداء على أداة الدراسة، وبيّنت نتائج هذا التحليل وجود (13) عاملاً كانت قيم الجذور الكامنة لها أكبر من الواحد الصحيح، ويبيّن الجدول (16) قيم الجذور الكامنة ونسبة التباين المفسّر ونسبة التباين التراكميّة للعوامل.

جدول (16)

الجذور الكامنة ونسبة التباين المفسر للعوامل على المقياس

العامل / الفقرة	الجذر الكامن	نسبة التباين المفسر	نسبة التباين التراكمية
1	18.710	32.825	32.825
2	4.223	7.408	40.233
3	3.904	6.849	47.082
4	3.292	5.776	52.858
5	2.619	4.596	57.454
6	1.987	3.486	60.939
7	1.879	3.296	64.236
8	1.806	3.168	67.404
9	1.511	2.652	70.056
10	1.338	2.347	72.402
11	1.245	2.184	74.587
12	1.158	2.032	76.619
13	1.086	1.906	78.525
14	.955	1.676	80.201
15	.915	1.606	81.807
16	.820	1.438	83.245
17	.773	1.357	84.602
18	.708	1.241	85.843
19	.655	1.149	86.992
20	.623	1.092	88.084

89.105	1.021	.582	21
90.058	.953	.543	22
90.901	.842	.480	23
91.653	.752	.429	24
92.378	.726	.414	25
93.024	.646	.368	26
93.615	.591	.337	27
94.160	.545	.311	28
94.674	.514	.293	29
95.160	.487	.277	30
95.629	.468	.267	31
96.051	.422	.241	32
96.429	.378	.216	33
96.795	.366	.209	34
97.133	.338	.192	35
97.443	.310	.177	36
97.742	.298	.170	37
97.990	.248	.142	38
98.220	.230	.131	39
98.432	.212	.121	40
98.624	.192	.110	41
98.792	.168	.096	42
98.958	.166	.095	43
99.112	.154	.088	44
99.246	.134	.077	45
99.359	.113	.064	46
99.465	.106	.060	47
99.558	.093	.053	48
99.637	.079	.045	49
99.707	.070	.040	50
99.773	.066	.038	51
99.832	.059	.033	52
99.886	.054	.031	53
99.931	.046	.026	54
99.963	.032	.018	55
99.986	.023	.013	56
100.000	.014	.008	57

يلحظ من الجدول (16) أنّ (13) عاملاً كانت قيم الجذر الكامن لها ذات دلالة (أكبر من 1 صحيح)، ويلحظ أنّ قيمة الجذر الكامن للعامل الأول تساوي (18.710) وأنّ نسبة التباين المفسّر للعامل الأول تساوي (32.825%)، كما يلحظ من الجدول (17) أنّ نسبة الجذر الكامن للعامل

الأول إلى العامل الثاني أكبر من (2)، وهذا مؤشّر على أنّ المقياس يقيس مجالاً واحدًا، والجدول (18) يبيّن قيم تشبّع الفقرات على العوامل.

الجدول (17)

تشبّع الفقرات على العوامل المستخلصة للقياس

تشبع الفقرات بالعامل													الفقرة
13	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	
.043	.010	.018	-.029	-.122	.085	-.084	-.009	-.016	.007	-.028	-.010	.929	56
-.009	.029	.078	-.009	.061	.028	.007	-.026	.000	.129	.046	-.004	.922	51
.051	.101	-.038	-.066	.068	-.030	-.051	-.017	.063	.116	.042	.018	.913	27
-.073	-.026	.009	-.057	.046	.066	.070	-.022	.032	.044	.064	.020	.898	29
-.143	-.053	-.022	-.013	-.115	.089	.073	.025	-.061	-.032	.054	-.036	.880	49
.151	.094	-.053	.106	.054	.063	-.051	.040	-.005	.124	.071	-.008	.877	55
-.077	.096	.042	.068	.103	-.109	.036	-.061	.028	.170	.108	.017	.872	18
-.066	-.030	-.097	.058	-.044	.027	-.039	-.148	.096	-.006	.147	.002	.871	47
.019	.071	-.066	.203	-.145	.048	-.074	-.139	.136	.004	.092	.025	-.851	46
-.168	.082	-.097	.041	-.030	-.081	.122	.065	.021	.004	.112	.062	.849	19
-.187	.079	-.094	-.019	-.143	-.102	-.011	.129	.007	.055	.120	.017	.843	17
.097	.190	.031	-.016	.081	-.033	.017	-.055	-.060	.121	-.002	-.031	.815	26
.013	.020	-.013	.065	.044	.119	-.208	-.051	.239	.121	-.012	.080	.814	40
.067	-.047	.012	.085	-.046	-.136	.341	-.137	.077	.130	.019	.022	.733	15
.045	.246	.142	.194	.064	.102	.004	-.147	.320	-.107	-.065	-.103	.708	54
.086	.146	-.001	.112	.112	-.099	.332	.050	-.142	.178	-.015	.187	.697	16
.049	.033	.192	.059	-.223	-.050	-.028	-.055	-.188	-.066	-.342	.120	.696	23
.203	-.088	.035	-.090	.059	.258	.096	-.017	-.063	.116	.118	.037	.684	52
.081	.575	.122	-.056	-.084	.153	.000	.074	.044	-.018	-.081	.072	.666	31
.186	.519	.007	-.028	-.213	.107	.027	.029	.019	-.024	-.156	.030	.665	30
.104	.097	-.059	.385	.023	-.066	.018	.070	.280	-.122	.089	-.062	.662	50
.140	.053	-.082	.292	.328	.015	.117	-.180	.170	.009	.098	.145	.642	21
.175	.155	.014	.352	.017	.102	-.030	-.038	.141	-.111	.030	-.023	.640	28
.280	-.003	.134	-.041	.136	.114	.036	.393	-.151	.072	.173	.024	.610	34
.131	-.064	.181	.153	.112	-.033	.150	.142	.067	-.011	.173	-.497	.609	22
.071	.049	.090	.033	-.181	.161	.294	.337	-.323	-.006	-.211	-.025	-.602	6
.037	-.086	.379	.127	-.034	-.295	-.058	.212	-.067	-.045	-.203	.085	-.579	4
.133	.065	.122	-.179	-.407	.122	.017	-.163	-.034	.194	.381	.228	.439	25
.015	.112	-.144	-.159	.094	.016	-.117	-.387	-.405	.186	.217	.075	.412	7
-.020	-.009	.093	-.064	.059	-.026	.106	.154	-.017	.149	.076	.877	.064	43
.053	.040	-.055	.367	.086	.061	-.021	-.031	-.052	-.113	-.059	.797	.211	20
-.014	.062	.009	.093	.211	.116	-.096	-.184	.219	.126	.295	-.683	.358	44
.099	.108	.009	-.076	-.206	.190	-.058	-.140	.079	.203	.290	.672	.400	41

-.155	-.035	-.100	-.150	-.359	.091	-.149	-.062	.184	.161	.263	.638	-.051	42
.110	.006	.056	.002	.035	-.039	.048	.051	.074	.061	.822	-.140	.287	39
-.059	-.050	-.011	-.143	.089	.005	-.296	-.119	.132	.092	.712	.172	.413	24
.165	-.135	-.161	.053	-.009	.130	-.058	.040	.189	-.274	-.665	-.217	.371	32
-.082	.285	.236	-.395	.032	.422	-.006	.140	-.048	-.163	-.491	-.140	.091	37
.062	-.045	.104	.020	-.220	.090	.136	.021	-.210	.808	.117	-.040	.144	10
.101	.058	.126	.048	.081	.071	.000	.178	.113	.771	-.031	.253	.133	9
-.055	.099	-.121	.099	.058	.098	-.091	-.173	.101	.750	.222	.034	.052	11
-.118	-.084	.193	-.253	.325	-.036	-.228	.071	-.076	.475	.084	-.297	.283	12
.028	-.112	.011	-.064	.133	.091	-.070	.166	-.865	.038	-.006	.011	-.107	5
.089	.075	.142	-.032	.309	.002	-.128	-.063	.791	.033	.138	-.052	-.036	8
-.153	.010	-.090	.032	-.235	.385	.118	.339	.448	.263	-.255	.184	.134	1
.063	-.059	-.103	.013	.036	.030	-.052	.847	-.003	.045	-.031	.110	-.158	35
.035	-.026	.049	-.160	.111	-.068	.041	.622	-.090	.117	.141	-.026	.611	36
.002	.085	.271	-.075	.135	.178	.031	.601	-.281	-.091	-.099	-.023	-.039	33
.132	-.067	.122	-.227	.047	.080	.783	-.140	-.047	-.027	.012	.076	.162	57
-.237	.171	-.220	-. 06	-.196	.049	.671	.356	.109	.027	-.160	-.122	.194	14
-.028	-.072	-.040	.011	.133	.826	.024	.104	-.043	.176	-.073	.120	.084	2
.278	-.126	-.168	-.293	.031	-.462	-.193	-.005	.191	-.110	-.002	.102	.390	45
-.126	.092	-.020	-.204	.728	.260	-.057	.192	.087	.028	.129	-.224	.172	38
.095	.032	.053	.686	-.141	.039	-.320	-.063	.047	.172	-.140	-.025	.203	48
-.155	.026	.886	.002	-.018	.016	.019	.039	.117	.128	.097	-.029	.040	3
-.164	.664	-.038	.124	.221	-.168	.029	-.088	.282	.182	.132	.033	.240	53
.845	-.017	-.146	.104	-.088	-.093	.031	.075	.019	.055	.015	-.027	.026	13

يلحظ من الجدول (17) أنّ (29) فقرة تشبعّت على العامل الأول، و(5) فقرات تشبّعت على العامل الثاني، وهي ذوات الأرقام (42،41،44،43،20)، و (4) فقرات تشبّعت على العامل الثالث، وهي ذوات الأرقام (37،32،24،39)، و(4) فقرات ذوات الأرقام (12،11،9،10) تشبّعت على العامل الرابع، و(3) فقرات تشبّعت على العامل الخامس، وهي ذوات الأرقام (1،8،5)، وثلاث فقرات ذوات الأرقام (33،36،35) تشبّعت على العامل السادس، والفقرتين ذواتي الأرقام (14،57) تشبّعتا على العامل السابع، والفقرتين ذواتي الأرقام (45،2) تشبّعتا على العامل الثامن، وفقرة واحدة تشبّعت على العامل التاسع، هي ذات الرَّقْم (38)، وفقرة واحدة تشبّعت على العامل العاشر، هي ذات الرَّقْم (48)، وفقرة واحدة هي ذات الرَّقْم (3) تشبّعت على العامل الحادي عشر، وفقرة واحدة تشبّعت على العامل الثاني عشر، هي ذات الرَّقْم (53)، وتشبّعت على العامل الثالث عشر فقرة واحدة هي ذات الرَّقْم (13)، وتمّ اعتماد التشبّع (0.30) فأكثر للحكم على تشبّع الفقرة بالعامل. وعليه، فقد تمّ حذف الفقرات التي لم تتشبّع على العامل الأول.

وبناءً على نتائج الجدول (17)، فإن الدراسة تقترح الأسس التربويّة الآتيّة:

اسم الأسس: أسس ابو عميرة التربوية للتعامل مع القضايا الواردة إلى مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن.

هدف الأسس: توجيه القضاة الشرعيين في مديرية الإصلاح والتوفيق الاسري في الأردن إلى لإنهاء الخلافات الأسرية.

أهمية الأسس: مساعدة مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن للمحافظة على الأسرة وأستقرارها وديمومتها.

عناصر الأسس: تتكون الأسس من العناصر الآتية: العناصر الدينية، والإجتماعية، والنفسية، والأخلاقية، والاقتصادية، والتربوية.

جهة التطبيق: مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن.

الفئة المستهدفة: القضاة الشرعيين العاملين في مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن.

الأسس الدينيّة

- التوعية الدينيّة للأزواج بحسن المعاشرة الزوجيّة وَفق ضوابط الشريعة الإسلاميّة.
- التوعية الدينيّة للأزواج بقيمة الأسرة ومكانتها في الإسلام.
- نشر الثقافة الدينيّة للأزواج في مجال رعايّة الأسرة والاهتمام بإفرادها جميعًا.

الأسس الاجتماعيّة والنفسيّة

- توعية الأزواج بآثار التفكّك الأسري في الأسرة.
- التوضيح للأزواج بأهميّة مشاركة الزوجة للزوج في التخطيط لأمور الأسرة.
- التوضيح للأزواج بأهميّة معرفة واستخدام طرائق لحّل المشكلات وتجنّب تطوّرها.
- توعية الأزواج بأدوارهما المختلفة، وخصوصًا الزوجة العاملة.
- تشجيع الأزواج على معرفة واستخدام طرائق جديدة في التواصل.
- التوضيح للأزواج بأهميّة تعزيز سلوكات الأبناء المرغوبة، وأثر هذا التعزيز في الأسرة.
- توعية الأزواج بأهميّة تدخّل الأقارب، وخصوصًا أهل الزوج أو الزوجة في حال وجود مشكلات بين الزوجين صعب حلّها من قِبلهما مباشرة.
- تشجيع الأزواج على ممارسة الشعائر الدينيّة جماعة داخل أفراد الأسرة الواحدة، مثل الصلاة.
- توعية الأزواج بأهميّة إشباع الحاجات النفسيّة للأسرة، مثل حاجة الأمن.

الأسس الأخلاقيّة

- تشجيع الأزواج على احترام أهل الزوج أو الزوجة، وأثر ذلك في علاقتهما.
- التوضيح للأزواج بأهميّة تعزيز البناء الأخلاقي للأسرة كافة.
- توعية الأزواج بأهميّة الاستماع إلى رأي الآخر، واستخدام أسلوب الحوار الهادف.
- توعية الأزواج بضرورة التعامل بلباقة واحترام، وأثر ذلك في علاقتهما معًا.
- تشجيع الأزواج على بناء الأسرة على أساس الثقة المتبادلة بينهما.

الأسس الاقتصاديّة

- توعية الأزواج يضرورة المحافظة على تناسب دخل الأسرة معَ نفقاتها، وعدم الإسراف.
- تشجيع الزوجة على تفهّم عسر حالة الزوج (الفقر)، وأن لا تحمّله فوق طاقته.
- التوضيح للأزواج بأهميّة تلبية جميع متطلّبات الأسرة وحاجاتها.

الأسس التربويّة والتعليميّة

- توعية الأزواج بأهميّة متابعة البناء تربويًّا، وعدم الوقوف إلى حدّ معيّن.
- تشجيع الأزواج على ضرورة معرفة أساليب التربية الحديثة والإلمام بها.
- توعية الأزواج إلى تجنب استخدام نمط القسوة والتسلط في تربية الأبناء لأنه قد يؤدي إلى نتيجة سلبيّة مثل العنف.
- توعية الأزواج إلى وجوب تقديم المعرفة للأبناء بشكل مستمر لأنه لا يمتلك الخبرة التي يمتلكها الوالدين.
- التوضيح للأزواج أهميّة تحمل المسؤوليّة من قبلهما وعدم تركها للأخر.
- توعية الأزواج بأهميّة تلبيّة جميع متطلّبات الأبناء تربويًّا.
- توعية الأزواج بأهميّة استخدام مهارة الحوار الهادف بين أفراد الأسرة جميعًا.

رابعاً: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الرابع والذي نصه:

"ما مدى ملائمة الأسس التربوية المقترحة للتعامل مع القضايا الواردة إلى مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن من وجهة نظر الخبراء والمحتصين؟.

بناءً على نتائج الدراسة تم إقتراح أسس تربوية للتعامل مع القضايا الواردة إلى مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن، ولمعرفة مدى ملائمة هذه الأسس التربوية تم عرضها على الخبراء والمختصين من أصحاب الخبرة والكفاءة، وكانت نسبة الإتفاق على إعتبار هذه الأسس ملائمة 100%، والملحق (4) يبين قائمة بأسماء محكمي الأسس التربوية المقترحة.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

يتضمّن هذا الفصل مناقشة النتائج التي توصّلت إليها الدراسة في الفصل الرابع، بالإضافة إلى تقديم عدد من التوصيات المنبثقة عنها، وقد تمّت مناقشة النتائج وَفقًا لترتيب أسئلة الدراسة التي تمّ عرضها في فصل النتائج، وفي ما يأتي تفصيل ذلك:

مناقشة النتائج المتعلّقة بالسؤال الأول، الذي نصّ على "ما واقع الدور الذي تؤدّيه مديريّة الإصلاح والتوفيق الأسريّ في الأردن من وجهة نظر القضاة الشرعيين؟"

أشارت النتائج الواردة في الجدول (4) إلى أنّ التقدير الكلي لواقع دور مديريّة الإصلاح والتوفيق الأسريّ في الأردنّ من وجهة نظر القضاة الشرعيين حصل على متوسط حسابيّ (3.05)، وانحراف معياريّ (0.72) وبتقدير متوسط، وربّما يُعزى ذلك إلى أنّ دائرة قاضي القضاة في الأردنّ قد أسندت مَهَمّة الإصلاح الأسريّ في مديريّة الإصلاح والتوفيق الأسريّ إلى حاملي الشهادات الجامعيّة ضمن مؤهّلات علميّة هي الشريعة، وغاب عنها أهميّة تكامل الأدوار وخصوصًا الدور التربويّ في التعامل معَ القضايا الواردة إليها، وهو العامل الأهمّ إلى جانب العوامل الأخرى.

وقد حصل الدور الدينيّ على أعلى متوسط حسابي يفوق تقدير واقع دور مديريّة الإصلاح والتوفيق الأسري ككلّ؛ إذ بلغ متوسطه الحسابيّ (3.91) وانحرافه المعياريّ (0.22) وربّما يفسّر ذلك بأنّ الدين الإسلاميّ خير مرشد للإنسان في معاملاته، وهو الأساس في بناء البيت المسلم واستقراره، وأنّ أيّ قصور فيه ينعكس على نحوٍ مباشر على الفرد وسلوكاته، ممّا يسهم في حدوث المشكلات الأسريّة، ويعدّ الدين أهمّ الركائز الأساسيّة الأسريّ، ويتّضح ذلك من خلال معايير الاختيار الزواجي، كما أنه من أهمّ مصادر تكوين الشخصيّة المتوازنة التي يفيض سلوكها الجادّ خيرًا ونماءً على محيطها الأسريّ، وقد حثّت الشريعة الإسلاميّة على الاقتران بذات الدين لضمان الحياة الكريمة؛ لأنّ المرأة التقيّة عنوان الحياة الزكيّة، وكذلك الرجل المتديّن الذي يعصمه دينه من أن يظلم زوجته أو يهينها أو يسلبها كرامتها وشعورها بقيمة ذاتها، وقد اتفقت هذه النتيجة معَ دراسة ياسين (2006).

وتراوحت قيم متوسطات فقرات الدور الدينيّ بين (1.74-4.61)، أمّا قيم الانحرافات المعياريّة فتراوحت بين (0.56- 0.69)؛ حيث حصلت الفقرة رَقْم (1)، التي تنصّ على "يعمل القاضي على تقوية الوازع الدينيّ للزوج/ الزوجة" على المرتبة الأولى، وبمتوسط حسابيّ بلغ

(4.61)، وانحراف معياريّ (0.56) وبتقدير مرتفع، ويُعزى ذلك إلى أنّ ارتفاع ضعف الوازع الدينيّ لدى بعض الأسر وعدم الإتزام بتطبيق حدود الله في العلاقات الأسريّة وارتكاب المعاصي والفواحش التي تغضب الله يؤدّي إلى اضطراب العلاقات الأسريّة بسبب التغيّرات السريعة التي تحدث في العالم اليوم، والتطوّر التكنولوجيّ السريع الذي يؤدّي سوء استخدامه إلى هذه السلبيّة.

كما حصلت الفقرة رَقْم (7)، ونصّها: "يسهم القاضي في نشر الثقافة الدينيّة للزوج أو الزوجة في مجال رعاية الأسرة" على المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابيّ بلغ (1.74) وانحراف معياريّ (0.69) وبتقدير منخفض، وربّما يُعزى ذلك إلى أنّ عمليّة نشر الثقافة الدينيّة تقوم بها مؤسسات أخرى غير دائرة قاضي القضاة، التي تعمل على توعية أبناء المجتمع بالثقافة الدينيّة في مجال رعاية الأسرة، ومن هذه المؤسسات المسجد، ووسائل الإعلام المختلفة المحليّة والدوليّة.

وَبِحَسَبِ نتائج الجدول (4)، فقد حصل الدور الاجتماعيّ على متوسطات حسابيّة قدرها (3.03) وانحراف معياريّ (0.38) وبتقدير متوسط، وربّما يُعزى ذلك إلى أنّ الحياة الزوجيّة تقوم على نوع جديد من العلاقات تنشأ بين الزوجين، وعمليّة بناء علاقات جديدة ليست عمليّة آليّة تتمّ بمجرد وجود الزوجين تحت سقف واحد، بل تنشأ هذه العلاقات على أساس التقبّل المتبادل وتعبير كلّ طرف عن رغبته في مساعدة الطرف الآخر والوقوف إلى جانبه. ويتوقف نجاح الأسرة على شعور الزوجين بأهميّة هذه العلاقات الاجتماعيّة؛ فالرغبة في استمرارها تعني استقرار الجوّ الأسريّ واطمئنانه، ولذا فإنّ لطبيعة العلاقات الاجتماعيّة سواء أعلى مستوى الزوجين كانت أو اعلى مستوى الأسرة كلها تأثيرًا كبيرًا في مستقبل الأسرة الماديّ والمعنويّ؛ إذ إنّ أيّ فتور في هذه العلاقات ينعكس على البناء الأسريّ ككلّ، ويقلّل من أدائه الوظيفيّ في المجتمع.

وتراوحت قيم متوسطات فقرات الدور الاجتماعيّ، كما يظهرها الجدول رَقْم (6) بين (1.75) إلى (4.44) وانحرافات معياريّة بين (0.88-0.69)؛ حيث حصلت الفقرة رَقْم (20)، التي تنصّ على: "يشرح القاضي للزوج أو الزوجة وجوب حفظ إسرار الزوجيّة" على المرتبة الأولى وبمتوسط حسابيّ بلغ (4.44) وانحراف معياريّ (0.88) وبتقدير مرتفع، وربّما يُعزى ذلك إلى أنّ عمليّة حفظ الإسرار الزوجيّة من الأسس المهمّة التي تؤدّي إلى استقرار الأسرة وتماسكها وديمومتها، إلا أنّ أرباب هذه الأسر لم يعطوا هذه العمليّة -التي تعدّ من ركائز بناء الأسرة- الاهتمام الكافي.

كما حصلت الفقرة رَقْم (16)، ونصّها: "يشجّع القاضي الزوج أو الزوجة على التخطيط للأسرة" على المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابيّ بلغ (1.75) وانحراف معياريّ (0.69)، وربّما يُعزى ذلك إلى أنّ عمليّة التغيّر الاجتماعيّ التي حدثت في المجتمعات أدّت إلى عمليّة صراع في

الأدوار لكلّ من الزوج والزوجة والأبناء، وخصوصًا دور الزوجة التي أصبحت تؤدّي أدوارًا عديدة، مثل خروجها إلى العمل الذي يتطلّب منها أكثر من دور (ربّة منزل وعاملة)، ممّا يشكّل عليها ضغطًا نفسيًّا ومعنويًّا؛ لذا ينبغي معرفة الزوجين أو أحدهما دوره ودور الطرف الآخر في الحياة الزوجيّة من حيث إنه يقوم على مبدأ المشاركة، وأن يؤدّي دوره كما هو حتى إن كان مهتمًّا بأشياء أخرى مختلفة؛ لأنّ من سمات الزواج الأساسيّة المشاركة في اتّخاذ القرارات وتحمّل المسؤولياتن كما أنّ المشاركة تؤدّي إلى الألفة والمودّة وتقرّب بين الزوجين وتعطي انسجامًا في سير الحياة الزوجيّة.

وحصل الدور الأخلاقيّ على تقدير متوسط، وبمتوسط حسابيّ قدره (2.71) وانحراف معياريّ (0.46)، كما في الجدول (4)، ويمكن تفسير هذه النتيجة بضرورة تنشئة أفراد المجتمع المسلم على الفضائل الظاهرة والباطنة، وعلى أن تتّخذ هذه الفضائل منهجًا للحياة، بتطهير النفس أولًا من جميع الرذائل الأخلاقيّة والإرادات الشريرة، ثمّ بتحليتها بالمبادئ والقيم والعادات الخيّرة والحسنة. وقد أخذت هذه الأهميّة بُعدًا آخر داخل الأسرة؛ لأن الاهتمام بالجانب الأخلاقيّ للأبناء من شأنه أن يحمي الأسرة والمجتمع من المشكلات، والتلقين للقيم في مرحلة الطفولة مدعاة للتمسّك بها وتطبيقها، وهذا الواقع يفرض على القائمين على عمليّة الإصلاح الأسريّ في المديريّة التركيز على القيم الإسلاميّة ودورها في بناء العلاقات الأسريّة السويّة والمتينة؛ لأنّ الخروج عن هذه القيم الإسلاميّة يؤدّي إلى حدوث المشكلات الأسريّة، فضلاً عن تعرّف أنّ الأخلاق تؤدّي إلى الحلم ومحبّة الآخرين والتضحية من أجلهم، علمًا أنّ العلاقات الأسريّة أصبحت علاقات ماديّة عقليّة، بمعنى أنّ هذه الأسر تربطها رابطة المكان الماديّ، والأصل في العلاقات الأسريّة أن تقوم على المحبّة والمودّة والسكينة؛ أي أنّ ينضاف إلى جانب العلاقات الماديّة العقليّة جانب العاطفة، فتكون ماثلة بين الزوج والزوجة والأبناء ممّا يؤدّي إلى تكامل الأسرة بنائيًّا.

وتراوحت قيم متوسطات فقرات الدور الأخلاقي، كما يظهرها الجدول (7) بين (1.96-3.91)؛ حيث حصلت الفقرة رَقْم (32)، التي نصّها: "يحثّ القاضي الزوج أو الزوجة على إقامة العلاقات الأسريّة على المحبّة والمودّة والسكينة"، على المرتبة الأولى، وبمتوسط حسابيّ (3.91) وانحراف معياري (0.62) وبتقدير مرتفع، وربّما يُعزى ذلك إلى أنّ العلاقات التي تُشتقّ من المودّة والرحمة"، تؤدّي دورًا كبيرًا في توثيق عناصر الأسرة الواحدة والتحامها، وتعمل على تفعيل التماسك بين أعضائها وتقويته، فالمودّة والرّحمة هي التي تحكم الأسرة، ولا رابطة أقوى منها. إنّ هذه القيمة الدينيّة تنشأ من جملة المواقف والتفاعلات التي تحقق الرضا والإشباع، وتراعي مبدأ الاحترام والاهتمام المتبادلين، فالمديح وإبداء الإعجاب، والحرص على

توصيل العواطف والوجه المبتسم الصبوح والتصريح بالمحبّة، والتجاوز عن الزلات والعثرات أمور من شأنها أن تحقق المحبّة؛ لأنها قد تنشأ أحيانًا فجأة ولأول وهلة، وأحيانًا بالمعاشرة وأحيانًا أخرى من صنع الجميل، إلا أنه تنبغي الإشارة هنا إلى ضرورة عدم بناء المحبّة على عرض زائل كالجمال والمال وغيرها، فالمحبّة هي الأصل الذي تقوم عليه الأسرة، أمّا في حالة فتورها فلا بدّ من الأصل الثاني الذي تقوم عليه الأسرة وهو الرّحمة، وهنا يتأكّد البحث في الحقوق حتى لا تضيع. على أنه إذا كان يقع أحيانًا أن تفتر المحبّة وتزول تمامًا وتبقى الرّحمة وحدها تدفع كلاً من الزوجين إلى الرفق بصاحبه، فإنه كثيرًا ما تجتمع المودّة معَ الرّحمة، فتدفع المودّة إلى مزيد من الرّحمة والعطف، حتى يبلغ التعاطف والبذل أقصى مداه.

كما حصلت الفقرة رَقْم (28)، التي نصّها: "توعية الزوج أو الزوجة لتعزيز البناء الأخلاقيّ للأسرة" على المرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابيّ (1.96) وانحراف معياريّ (0.68) وبتقدير منخفض، ويمكن تفسير ذلك بأنّ عمليّة البناء الأخلاقيّ هي عمليّة تلقين منذ الطفولة؛ لأنّ النفس الإنسانيّة تمتلك فطرة طيّبة تجعلها صالحة للخير، فإن انحرفت إلى الشرّ فهذا أمر عارض تتمّ معالجته؛ حيث أقرّت التربية الإسلاميّة واجبات الوالدين في تربية الأبناء وتعويدهم منذ الصغر على القيم والمبادئ الخلُقيّة.

يظهر من خلال النتائج أنّ الدور النفسيّ حصل على تقدير متوسط بمتوسطات حسابيّة قدرها (2.59) وانحراف معياريّ (0.33) ويمكن أن يفسّر ذلك بعدم إلمام العاملين في الإصلاح الأسريّ بالدور النفسيّ؛ حيث تعدّ الصّحة النفسيّة عاملاً أساسيًّا في توازن سلوك الفرد، وهذا التوازن يؤدّي إلى التوازن الأسريّ والتوافق الذي يؤدّي إلى مواجهة ضغوط الحياة نتيجة النموّ المتسارع في مختلف مجالاتها، مثل اشتداد حدّة التنافس والسعي إلى إثبات الذات وتحقيقها، الذي يشكّل ضغطًا على الحياة الأسريّة، ويرجع علم النفس نجاح العلاقة الزوجيّة و ستقرارها إلى التوافق الزواجي المرتبط بالنضج الانفعالي لكلا الزوجين، الذي يعدّ مؤشّرًا لمستوى التطوّر في قدرة الفرد على إدراك ذاته وإدراك الآخرين بموضوعيّة، وليصبح قادرًا على التمييز ما بين الحقيقة والخداع، ويتعامل بناء على ما يدركه من حقائق؛ حيث تزداد المشكلات بين الزوجين كلّما انخفض النضج العاطفي لأيّ منهما أو لكليهما أو توقف عند مستوى معيّن، كما أنّ للإشباع العاطفي في الصغر دورًا مهمًّا في تحديد نمط الشخصيّة، التي يترتّب عليها طبيعة الاتصال ونمطه داخل الأسرة خاصة.

وأشارت النتائج الواردة في الجدول (8) إلى أنّ درجات فقرات الدور النفسيّ من وجهة نظر القضاة الشرعيين قد تراوحت قيم متوسطاتها بين (1.75-4.03)؛ حيث حصلت الفقرة رَقْم (38)، التي نصّها: "يحث القاضي الزوج أو الزوجة على التقارب العاطفي" على الترتيب الأول،

وبمتوسط حسابيّ بلغ (4.03) وانحراف معياريّ (0.52) وبتقدير مرتفع، وهذا مؤشر على أنّ التوافق العاطفي عامل معزز لاستقرار العلاقات الأسريّة، ويبعدها عن كلّ ما يعكّر صفوها، وأنّ الاختلاف لهذا العامل يؤدّي إلى تباعد طرفي العلاقة الزوجيّة.

وحصلت الفقرة رَقْم (35)، التي نصّها: "يحثّ القاضي على توافق الزوج والزوجة الفكري" على المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابيّ بلغ (1.75) وانحراف معياريّ (0.55) وبتقدير منخفض. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأنّ التقارب الفكري ليس مؤثّرًا على نحوٍ كبير في العلاقات الأسريّة، بحيث تكون داخل هذه الأسر حريّة التفكير وحريّة إبداء الرأي لجميع أفراد الأسرة من غير فرض رأي أحد على الآخر.

كما حصل الدور الاقتصاديّ على تقدير متوسط بمتوسطات حسابيّة قدرها (2.91) وانحرافات معياريّة (0.32) كما يظهرها الجدول (4)، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن الدور الاقتصاديّ يتمثل في توفير الدخل الاقتصاديّ الملائم الذي يسمح للأسرة بإشباع حاجاتهما الأساسيّة من مسكن ومأكل وملبس؛ لأنّ معظم المشكلات الأسريّة ترتبط بعجز الأسرة الماديّ، الذي يشعر أفراد الأسرة بالحرما، ممّا ينعكس بالسلب على العلاقات الأسريّة، ويظهر ذلك في زيادة المشكلات والصراعات بسبب وبغير سبب؛ لذا لا بدّ من الحرص على أن تتكاثف جهود كلّ أفراد المجتمع من أجل القضاء على الفقر والبطالة وتوفير المسكن اللائق، والغذاء، والمواصلات، والخدمات الصحيّة والتعليميّة، والعامل الاقتصاديّ من العوامل المؤثرة في تماسك الأسرة أو تصدّعها، سواء للغني أو الفقير؛ فالغني قد يستعمل المال في قضاء شهواته المحرّمة، ويترك ما أحلّ الله، فيكون سببًا لوقوع أهله في الحرام، أمّا الفقير فلا يتمكّن من توفير احتياجاته، ممّا يدفعه للوقوع في الحرام، أو ربّما يدفع بعض أفراد أسرته في الوقوع في الحرام، فتكون النتيجة في النهاية تفكّك الأسرة، والتغيّرات الاقتصاديّة الحادثة اليوم زادت من رغبة الناس في الكسب السريع والشره للأموال، وهذا يؤدي إلى الانشغال بذلك وإهمال بعض الأمور الأسريّة، ممّا يوقع الخلافات ويمهّد للتفكّك.

وتراوحت قيم متوسطات فقرات الدور الاقتصاديّ، كما يظهرها الجدول (9) بين (1.60-4.46)؛ حيث حصلت الفقرة (43)، التي تنصّ على: "يوضّح القاضي للزوج أو الزوجة وجوب نفقة الزوج على زوجته" على المرتبة الأولى، وبمتوسط حسابيّ بلغ (4.46) وربّما يُعزى ذلك إلى عدم توفّر مصدر دخل ثابت للزوج يؤدّي إلى القصور في عمليّة نفقة الزوج على زوجته، إلا أنّ التشريع الإسلامي جعل مسؤوليّة إنفاق الزوج على زوجته واجبة، سواء أتوفّر مصدر للدخل أم لم يتوفّر.

كما حصلت الفقرة (48)، التي نصّت على: "يوضّح القاضي للزوج أو الزوجة أهميّة التكيّف معَ متطلّبات التغيّر الاقتصاديّ الحاليّة" على الترتيب الأخير، بمتوسط حسابيّ بلغ (1.60) وانحراف معياريّ (0.61) وبتقدير منخفض، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأنّ دخل الأسرة مهما نال من تحسّن أو زيادة لا يمكن أن يفي بهذه المطالب المتجدّدة بل المتزايدة للأبناء معَ تغيّرات العصر، وهكذا أصبحت ظاهرة الاستدانة من الظواهر المهدّدة للأسر بحيث تقيّدها ولا تتيح أيّة فرصة للادخار، خاصّة في ظلّ اهتمام ابناء الجيل الجديد بالحاضر فقط، بما يؤمّنه هذا الحاضر من ماديّات بعيدًا كلّ البُعد عن التفكير العقلانيّ أو التخطيط الدقيق للمستقبل البعيد، ممّا يضطرّ الأسرة إلى محاولة التماشي معَ الأوضاع على حساب الثقافة والقيم الأصليّة؛ لأنّ هَمّ الأطفال هو إشباع رغباتهم وطموحاتهم أولاً، وبذا تصبح الأسرة في صراع؛ لذا عليها أن تتكيّف واقعيًّا وعمليًّا معَ متطلّبات التغيّر الاقتصاديّ الحاليّة من غير أيّ خلافات.

وحصل الدور التربويّ والتعليميّ على تقدير متوسط، بمتوسطات حسابيّة قدرها (2.62) وانحراف معياريّ (0.44)، كما يظهرها الجدول رَقْم (4)، وربّما يُعزى ذلك إلى عدم إلمام القائمين على عمليّة الإصلاح الأسريّ بالدور التربويّ، الذي له أثر كبير في عمليّة الإصلاح، كما أنّ للتربية دورًا كبيرًا في تنشئة الجيل المسلم عامّة والأبناء خاصّة على القيم الإسلاميّة ومبادئها، التي تؤدّي بدورها إلى استقرار الأسرة وديمومتها. وممّا لا شك فيه أنّ ما يلجأ إليه الآباء من اتجاهات تتّسم بالحبّ نحو أطفالهم يكون مؤثرًا وفعالاً؛ لأنه عن طريقها يمكن التنبّؤ بحصيلة التنشئة الاجتماعيّة التي تتّخذ شكل الاتجاهات والسلوك؛ فالأطفال الذين ينشؤون تحت رعاية آبائهم وفي ظلّ علاقات عاطفيّة طيّبة يميلون إلى تنمية الصّفات المقبولة اجتماعيًّا، أمّا التهديد بالحرمان وعدم معاملتهم معاملة عادلة فهو في حدّ ذاته أسلوب عدوانيّ قد يسلكه بعض الآباء في معاملة أطفالهم، وهو أسلوب يؤثر في مسار تنشئتهم الاجتماعيّة السليمة ويؤدّي إلى حدوث المشكلات الأسريّة.

وتراوحت قيم متوسطات فقرات الدور التربويّ والتعليميّ بين (1.47-4.58)، كما يظهرها الجدول (10)؛ حيث حصلت الفقرة (57)، التي تنصّ على: "يعمل القاضي على توعية الزوج أو الزوجة بوجوب تقديم معاملة عادلة للأبناء" على المرتبة الأولى، بمتوسط حسابيّ (4.58) وانحراف معياريّ (0.50) وبتقدير مرتفع، وهذا مؤشّر على جهل أو تجاهل الأسلوب الأمثل في تحقيق التربية، فينجم عن ذلك أنماط غير سويّة في توتر العلاقات الأسريّة، مثل نمط التفرقة وعدم حصول الأبناء على معاملة والديّة متساوية؛ أي التفضيل بين الأبناء لاعتبارات عدّة، منها الجنس أو المركز أو السنّ، ممّا يؤثر في العلاقات الأسريّة سلبًا ويؤدّي إلى حدوث الخلافات الأسريّة بعد ذلك.

كما حصلت الفقرة (53) ونصّها: "يشجع القاضي الزوج أو الزوجة على أسلوب موحّد في التنشئة الاجتماعيّة للأبناء" على المرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابيّ بلغ (1.47) وانحراف معياريّ (0.51) وبتقدير منخفض، ويمكن القول إنّ السبب يرجع إلى أنّ لاتفاق الوالدين أو استقرارهما على أسلوب موحّد في التنشئة، ولاتفاقهما على منهج وأسلوب التعامل معهم دورًا كبيرًا في إيجاد الترابط والتماسك بين أفراد الأسرة، كما يعدّ هذا العامل مؤشّرًا حيويًّا ومظهرًا من مظاهر توافق الأسرة واستقرارها؛ فتربية الأبناء وتأديبهم مَهَمّة أساسيّة في حياة الأسرة المسلمة ومظهر من مظاهر الترابط والتقارب، لذلك أوجبت الشريعة الإسلاميّة على الآباء تهذيب الأبناء وتأديبهم، وحملهم على ما فيه مصلحتهم، وجعلت للأب الولاية العامة على أبنائه، وهي ولاية إنفاق وتأديب وإرشاد وإصلاح وتوجيه، كما دعت إلى معاملة الطفل معاملة حسنة، وتربيته على نحوٍ يتمكّن معه من تكوين تصوّر قيميّ أو معرفيّ عن السلوك المرغوب فيه وغير المرغوب فيه، فيفرز هذا شخصيّة مستقيمة وغير متقلبة، ممّا يعزّز استقرار الأسرة وتماسكها.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

الذي نصّ على "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في واقع دور مديريّة الإصلاح والتوفيق الأسريّ في الأردنّ من وجهة نظر القضاة الشرعيين تعزى لمتغيّرات (المؤهّل العلميّ، الخبرة)؟".

أظهرت النتائج الواردة في الجدول (12) وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة بمستوى (α =0.05)، بين المتوسطات الحسابيّة لواقع دور مديريّة الإصلاح والتوفيق الأسريّ تُعزى لمتغيّر المؤهّل العلميّ لجميع مجالات الدراسة، باستثناء مجالي الدور الأخلاقيّ والدور النفسيّ، ولمعرفة لصالح مَنْ كانت الفروق تمّ عمل مقارنات بعديّة بطريقة شيفيه، كما في الجدول (14).

وأظهرت النتائج أنّ الفروق كانت لصالح درجة البكالوريوس بالدور الدينيّ والاجتماعيّ والتربويّ، أمّا الدور الاقتصاديّ فكان لصالح درجة الدكتوراه، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأنّ أفراد العيّنة حملة درجة البكالوريوس هم أكثر مراعاة في عمليّة الإصلاح الأسري للدور التربويّ متكاملاً معَ الدور الدينيّ والدور الاجتماعيّ، وأنّ للدور التربويّ تأثيرًا كبيرًا في باقي الأدوار، أمّا أفراد العيّنة من حملة درجة الدكتوراه فإنهم يرون أنّ للدور الاقتصاديّ الأثر الأكبر في عمليّة الإصلاح؛ لِما تواجهه الحياة من تغيّر سريع في الجانب الاقتصاديّ الحاليّ.

كما أظهرت النتائج الواردة في الجدول (12) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة (α = 0.05) تعزى لأثر الخبرة في جميع المجالات، باستثناء مجالي الدور الدينيّ والدور النفسيّ. ولبيان الفروق الدالّة إحصائيًّا بين المتوسطات الحسابيّة تمّ استخدام المقارنات البعديّة بطريقة

شيفيه، وبيّن اختبار شيفيه، كما في الجدول (15) أنّ الفروق كانت لصالح فئة ذوي الخبرة أقلّ من خمس سنوات في المجالات، وبيّنت نتائج الجدول (12) قيم الأوساط الحسابيّة لواقع دور مديريّة الإصلاح والتوفيق الأسريّ في الأردنّ حَسَبَ متغيّر الخبرة، وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة ($\alpha = 0.05$) تُعزى لأثر الخبرة. ولبيان الفروق الدالّة إحصائيًّا بين المتوسطات الحسابيّة تمّ استخدام المقارنات البعديّة بطريقة (شافيه)، كما في الجدول (14)؛ حيث تبيّن أنّ الفروق كانت بين الفئة من خمس سنوات من جهة وكلّ من خمس إلى أقلّ من عشر سنوات وعشر سنوات فأكثر من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح الفئة أقلّ من خمس سنوات في الدرجة الكليّة.

ويمكن تفسير هذه النتيجة التي جاءت لصالح ذوي الخبرة أقلّ من خمس سنوات، بإن القائمين على عملية الإصلاح الأسري من هذه الفئة يتمكّنون من الاستعانة بالأساليب والوسائل والتّقَنِيّات التي يرونها مناسبة وموصلة إلى إنهاء الخلاف الأسريّ بالطرائق الوديّة؛ سعيًا للمحافظة على كيان الأسرة وحمايتها بما يحفظ حقوق كلّ مكوّناتها من زوج وزوجة وأبناء.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث:

الذي ينصّ على "ما الأسس التربويّة المقترحة للتعامل معَ القضايا الواردة إلى مديريّة الإصلاح والتوفيق الأسريّ في الأردن؟".

أشارت النتائج في الجدول رَقْم (17)، بناءً على نتائج التحليل العاملي لفقرات مجالات أدوار المديريّة، إلى أنّ تسعًا وعشرين فقرة تشبّعت بدرجات كافية تزيد على (.30)، وحذف الفقرات التي لم تتشبّع على العامل الأول، وبهذا تشكل الفقرات المتبقيّة الأسس التربويّة المقترحة للتعامل معَ القضايا الواردة إلى مديريّة الإصلاح والتوفيق الأسريّ في الأردنّ.

إنّ ما توصّلت إليه نتائج الدراسة من أسس تربويّة مقترحة للتعامل معَ القضايا الواردة إلى مديريّة الإصلاح والتوفيق الأسريّ في الأردنّ، يتّفق معَ ما ينادي به العلماء والدعاة الإسلاميين والمجتمعات الإسلاميّة كافة لحماية الأسرة وكينونتها والحفاظ على حقّ كلٍّ من الرّجل والمرأة والطفل؛ لأنّ الأسرة الآمنة هي بوابة المجتمع الآمن الذي تسوده صور النقاء والألفة والمحبّة والسكينة والعطاء.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع:

الذي ينصّ على "ما مدى ملائمة الأسس التربويّة المقترحة للتعامل معَ القضايا الواردة إلى مديريّة الإصلاح والتوفيق الأسريّ في الأردن من وجهة نظر الخبراء والمختصين؟".

أظهرت نتائج الدراسة أن جميع مجالات الدراسة التالية (الدور الديني، الدور الإجتماعي، الدور الأخلاقي، الدورالنفسي، الدور الاقتصادي، الدور التربوي والتعليمي) حصلت على درجة متوسطة بلغت (3.05)، وتم عرض الأسس المقترحة على مجموعة من الخبراء والمختصين من أصحاب الخبرة والكفاءة لمعرفة مدى ملاءمتها، وكانت نسبة الأتفاق على إعتبار هذه الأسس ملائمة وهي الأسس الأساسية للتعامل مع القضايا الواردة إلى مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن 100%، فقد تم الأخذ بها واعتمادها كأسس تربوية مقترحة للتعامل مع القضايا الواردة إلى مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن.

التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة، يمكن التوصية بما يأتي:

- اعتماد الأسس التربويّة التي اقترحتها الدراسة؛ إذ ربّما يثري ذلك دور مديريّة الإصلاح والتوفيق الأسريّ في الأردنّ في عمليّة الإصلاح الأسريّ.
- إقامة دورات تربوية متخصّصة في مجال الإصلاح الأسريّ للقضاة الشرعيين العاملين في مديريّة الإصلاح والتوفيق الأسريّ في الأردنّ.
- إيجاد مساقات تربوية ضمن تخصص القضاء الشرعي في كلية الشريعة في الجامعات الأردنيّة.
- إنشاء موقع إلكتروني متخصّص لمديريّة الإصلاح والتوفيق الأسريّ، يتّضح لمتصفحه نوع الاستشارة التي يرغب فيها، معَ عرض موضوعات متعدّدة متخّصصة ذات فائدة كبيرة في المجال نفسه تسهم في الإقبال على هذه المديريّة.
- نقل مبنى الإصلاح والتوفيق الأسريّ من مبنى المحاكم إلى مبنى خاصّ تتوفّر فيه جميع الشروط والمواصفات التي تحقق كلَّ معايير جلسات الإصلاح الأسريّ
- ضرورة تضافر جهود المراكز الحكوميّة والخاصّة في قضايا الأسرة وما يُصلح شؤونها.
- اجراء دراسات مماثلة على دور المؤسسات الخاصّة في الأردنّ، التي تعنى بشؤون الأسرة.

المراجع

المراجع العربيّة:

القرآن الكريم.

الأسمر، آية عبدالله (2014)، التفكّك الأسريّ ظاهرة تحتاج إلى حلّ، إذاعة الحقيقة الدولية، متاح على الرابط:

http://factjo.com/pages/memberdetails.aspx?id=2938

ابن كثير، إسماعيل بن عمر، **مختصر تفسير أبن كثير**، دار ابن رجب، القاهرة، 2006.

ابن ماجة، محمد بن يزيد القزويني، **سنن ابن ماجة**، دار طويق، الرياض، 2010.

أبو حسان، محمد (2001)، **المرأة والأسرة بين الإسلام والنظم الغربيّة**، (ط2)، عمّان: جمعيّة العفاف الخيريّة للنشر والتوزيع.

أبو حوسة، موسى (2001)، **دراسات في علم الاجتماع الأسري**، عمّان، الأردن: مطبعة الجامعة الأردنيّة للنشر والتوزيع.

أبو سكينة، ناديّة (2011)، **العلاقات والمشكلات الأسريّة**، عمان، (ط1)، الأردن: دار الفكر العربي للنشر والتوزيع.

أبو عبدو، شرين (2010)، **معالم الأسرة المسلمة في القرآن الكريم (دراسة موضوعيّة)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلاميّة، غزة، فلسطين.

أحمد، عبّاس (2011)، مشكلة تفكّك الأسرة، مجلة كتابات، متاح على الرابط:

http://www.kitabat.com/ar/page/16/12/2011/1216

الإمام أحمد بن حنبل ، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998.

باهميم، أميرة (2003)، المشكلات الأسريّة بعض الأسباب والمعالجة، المركز الدولي للإرشاد الأسري، متاح على الرابط: http://www.osareah.org/d

البخاري، أبو عبدالله محمّد بن إسماعيل، **صحيح البخاري**، دار الحديث، القاهرة، 1990.

بديوي، يوسف (2002)، **الأسرة المسلمة في العالم المعاصر- واقعها وتحدّياتها**، دمشق: دار اليمامة للنشر والتوزيع.

برنـارد، جـون (2002)، **دراسـات عائليّـة: (مـدخل تمهيـدي)**، (ط1)، ترجمـة أحمـد رمـو، دمشق: دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة.

بن خنين، عبدالله (2011)، دور مكاتب الإصلاح الأسري والخدمات الاجتماعيّة في التخفيف على المحاكم واستقرار المجتمع، متاح على الرابط:

http://www.alkharjonline.net/articles-action-show-id-531.htm

الترمذي، محمد بن عيسى، **سنن الترمذي**، دار طويق، الرياض، 2010.

جعنيني، نعيم (2009)، **علم اجتماع التربية المعاصر بين النظرية والتطبيق**، (ط1)، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

الجهنـي، عبـدالعزيز (2005)، **الخلافـات الزوجيّـة فـي المجتمـع السـعوديّ مـن وجهـة نظـر الزوجـات المتصـلات بوحدة الإرشـاد الجمعيّ**، رسـالة ماجسـتير غيـر منشـورة، جامعـة نـايف العربيّة للعلوم الأمنيّة، الرياض، السعودية.

الجهني، سـميرة (2008)، **عدم الاسـتقرار الأسـريّ فـي المجتمـع السـعوديّ وعلاقتـه بـإدراك الـزوجين للمسـئوليات الأسـريّة (دراسـة مقارنـة)**، رسـالة ماجسـتير غيـر منشـورة، جامعـة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربيّة السعوديّة.

جودة، سهير (2009)، **برنـامج إرشادي مقتـرح لتعزيـز التوافـق الزواجـيّ عـن طريـق فنيّـات الحوار**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلاميّة، غزة، فلسطين.

الحليبـي، خالـد (2007)، تجربـة مركـز التنميّـة الأسـريّة فـي الأحسـاء والـدمّام، متـاح علـى الرابط: http://www.almoslim.net/node/83854

حمدان، محمد (2006)، **زواج سليم لبنـاء أسرة وصيانـة وتعزيز الاستقرار الأسريّ**، دمشـق: دار التربية الحديثة للنشر والتوزيع.

حمريش، ساميّة (2010)، **القيم الدينيّة ودورها في التماسك الأسريّة- دراسة ميدانيّة بمدينة باتيه-**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، الجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّة الشعبيّة.

الحولي، ماهر وأبو مخدة، سالم (2007)، دور المحاكم الشرعيّة في قطاع غزة في الحدّ من الطلاق، **مجلة الجامعة الإسلاميّة (سلسلة الدراسات الإسلاميّة)**، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، ص231-267.

الخطيـب، سـلوى (2008)، **التغيـرات الاجتماعيّـة وأثرهـا علـى ارتفـاع معـدّلات الطـلاق فـي المملكة من وجهة نظر المرأة السعوديّة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سـعود، الرياض، السعودية.

الخولي، سناء (2011)، **الأسرة والحياة العائليّة**، عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

دائرة القضاء (2014)، أهميّة الصّلح في حل النزاعات الأسريّة في دولة الإمارات العربيّة المتحدة، متاح على الرابط:

http://www.adjd.gov.ae/portal/site/adjd/ArtcileAwareness257

دائرة قاضي القضاة الأردنيّة (2012)، **التقرير الإحصائي السنوي**، العدد السابع عشر، عمان.

دائرة قاضي القضاة الأردنيّة (2013)، **التقرير الإحصائي السنوي**، العدد الثامن عشر، عمان.

زرعه، أنس (2013)، **المؤتمر العلمي الدولي بعنوان: "**الأسرة المسلمة في ظلّ التغيرات المعاصرة"، ورقة بحثيّة بعنوان: تجربة جمعيّة المودّة الخيريّة في مدينة جدّة في الإصلاح الاجتماعيّ، مقدّمة في 28-30 جمادى الأولى 1434هـ الموافق 9-11 نيسان (إبريل (2013م)، عمّان، الأردن.

الزهرة، فاطمة (2014)، التفكّك الأسري وأثره على انحراف الأطفال، مجلّة العلوم الاجتماعيّة، متاح على الرابط:

http://www.swmsa.net/articles.php?action=show&id=2160

سعيد، نجمة (2008)، **المشكلات الزوجيّة وعلاجها: دراسة فقهيّة مقارنة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كليّة الدراسات الإسلاميّة والعربيّة، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، دبي.

الشريجي، علي (2001)، **الأسرة السعيدة وأسس بنائها**، دمشق: دار اليمامة للنشر والتوزيع.

الشلبي، ياسر (2010)، **أحكام التأهيل والإصلاح الأسري (دراسة فقهيّة مقارنة)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، دمشق، سوريا.

الشهري، أحمد (2006)، **الخصائص النفسيّة والاجتماعيّة والعضويّة للأطفال المتعرّضين للإيذاء**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، أكاديميّة نايف العربيّة للعلوم الأمنيّة، الرياض، السعودية.

الصفار، حسن (2003)، التحكيم والإصلاح في الخلافات الزوجيّة، متاح على الرابط:

http://www.saffar.org/?act=artc&id=975

الصقور، صالح (2001)، **ظاهرة التفكّك الأسري (واقع تشريعات وبرامج المكافحة-أسبابها والآثار الناجمة عنها على ضحاياها المقيمين في المؤسسات الاجتماعيّة ومراكز الرعايّة)**،(ج1)، دراسة قدّمت للمنظمة الإسلاميّة للتربية والعلوم والثقافة، في الرباط، المملكة المغربيّة، (ص 37،38)، عمّان، الأردن.

الصقور، صالح (2003)، **آثار التفكّك الأسري على النظام الاجتماعي العام**، (ط1)، عمّان: دار زهران للنشر والتوزيع.

العايب، سليم، وبغدادي، خيرة (2013)، التفكّك الأسري وأثره على انحراف الطفل، **الملتقى الوطني الثاني حول: الاتصال وجودة الحياة في الأسرة أيام 10/09 أفريل2013**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

عبد العاطي، السيّد (2004)، **علم اجتماع الأسرة**، (ط1)، القاهرة: دار المعرفة الجامعيّة للطبع والنشر والتوزيع.

عبدالله، عودة (2002)، أدب المعاملة وأثره في بناء العلاقات الإنسانيّة من منظور قرآني، بحث مقدّم لجامعة النجاح الوطنيّة، نابلس، فلسطين. متاح على الرابط:

https://www.google.jo/url

عبد الله، فاطمة (2004)، مهددات الأسرة المعاصرة (وجهة نظر إسلاميّة في التكوين والعلائق والآثار التربويّة)، العدد التاسع (عدد خاصّ)، مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلاميّة، متاح على الرابط: **http://www.sudansite.net/index.php**

عبد المعطي، حسن (2000)، **الإضطرابات النفسيّة في الطفولة والمراهقة**، القاهرة: دار القاهرة للنشر والتوزيع.

عثمان، إبراهيم (2001)، **دراسات في علم الاجتماع الأسري**، عمان، منشورات الجامعة الأردنيّة، الأردن.

العراقي، بثينة (2003)، **للبيوت أسرار: مناقشات هادئة للمشكلات الأسريّة والزوجيّة**، الرياض: دار طويق للنشر والتوزيع.

العزة، سعيد (2000)، **الإرشاد الأسري نظرياته وأساليبه العلاجيّة**، ط1، عمّان، الأردن: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع.

عفيفي، عبدالخالق (2011)، **بناء الأسرة والمشكلات الأسريّة المعاصرة**، بورسعيد: المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع.

عواشريّة، السعيد (2012)، الأسرة العربيّة في ظلّ تحدّيات العولمة... إلى أين؟، **مجلة جرش للبحوث والدراسات**، المجلد (14)، العدد الثاني.

العويضي، إلهام (2004)، **أثر استخدام الإنترنت على العلاقات الأسريّة بين أفراد الأسرة السعوديّة في محافظة جدة**، رسالة ماجستير غير منشورة، وكالة كليات البنات، الإدارة العامة لكيات البنات بجدة، المملكة العربيّة السعوديّة.

العياصرة، وليد (2008)، **حقوق الإنسان في الإسلام ودورها في التنشئة الاجتماعيّة**، عمّان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

العيسى، عاصم (2001)، **المبادئ التربويّة للأسرة المسلمة في ضوء التربية الإسلاميّة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

قاسم، رياض وأبو عمرة، فايز (2008)، دعوة القرآن إلى إصلاح الأسرة والمجتمع "دراسة قرآنيّة"، مجلة الجامعة الإسلاميّة (سلسلة الدراسات الإسلاميّة)، المجلد السادس عشر، العدد الأول، ص291. متاح على الرابط:

http://www2.iugaza.edu.ps/ar/periodical/articles

قمر، عصام ومبروك، سحر وفيصل، عبير (2008)، **المشكلات الاجتماعيّة المعاصرة**، (ط1)، عمّان: دار الفكر العربي للنشر والتوزيع.

كمال، طارق (2005)، **الأسرة ومشكلات الحياة العائليّة**، الإسكندريّة، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع.

كنزة، عيشور ومهدي عوارم (2013)، التماسك الأسري تعريفه وعوامل تحققه، **الملتقى الوطني الثاني حول: الاتصال وجودة الحياة في الأسرة أيام 10/09 إبريل 2013**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

كوفالوف، سيرغي (2002)، **سيكولوجيّة الحب والعلاقات الأسريّة**، دمشق: دار كنعان للنشر والتوزيع.

مجلة الأسرة والتنميّة (2013)، مقال بعنوان أسس حل المشكلات الأسريّة للكاتبة مها فؤاد، متاح على الرابط: **http://www.alosra.net/index.php**

المرزوقي، عبدالسلام (2005)، ورقة عمل بعنوان" دور المؤسسات القضائيّة في حمايّة الأسرى" **المرتمر العربي الإقليمي الأول لحمايّة الأسرة المنعقد في الفترة 2005/12/15/13م**.

المركز المصري لرصد أولويات المرأة (2010)، حلول واقعيّة/تطبيقيّة للمشكلات الأسريّة الأكثر إلحاحًا، متاح على الرابط:

http://www.mramcenter.com/article.php?id=835

المصري، أسماء وعبدالقادر، أسماء وعبدالرحمن، نسمة وشحاته، ياسمين (2010)، **التفكّك الأسري وتأثيره على الثقة بالنفس لطلاب الجامعات دراسة حالة على طلاب كليتي الحقوق والهندسة بجامعة القاهرة**، بحث مقدم إلى كليّة الاقتصاد والعلوم السياسيّة كمستلزم أساسي للحصول على درجة البكالوريوس في الإحصاء، جامعة القاهرة.

معابده، زينب (2011)، **الإصلاح الأسري (بين الزوجين) في الشريعة الإسلاميّة دراسة مقارنة مع قانون الأحوال الشخصيّة الأردني**، أطروحة دكتوراة غير منشورة، عمّان، الأردن، الجامعة الأردنيّة.

الميزر، هند (2008)، المشكلات الاجتماعيّة المستوى السابع، قسم علم الاجتماع، جامعة الملك سعود، المملكة العربيّة السعوديّة. متاح على الرابط:

https://www.google.jo/url?sa

ناصر، ابراهيم (1999)، **مقدّمة في التربية**، عمّان: دار عمار للنشر والتوزيع.

الناشف، هدى (2007)، **الأسرة وتربية الطفل**، (ط1)، عمّان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

نعامة، ميساء (2004)، **الزواج والأسرة: دراسات واستطلاعات ميدانيّة**، دمشق: دار السوس للنشر والتوزيع.

الهرفي، عبدالرّحمن (2014)، التفكّك الأسريّ، ملتقى الخطباء، مؤسسة ملتقى الخطباء، متاح على الرابط: https://www.google.jo/url?sa

وزارة العدل الإماراتيّة (2012)، اختتام فعاليّات "ملتقى القضايا الأسريّة في المحاكم الشرعيّة... رؤية مستقبليّة"، تحت عنوان: دعوة إلى إنشاء مجلس أعلى للأسرة، وإنشاء صندوق للنفقة، واستحداث نظام لمتابعة الاستقطاع المباشر لنفقة الطلاق والحضانة، وسرعة تدوين نظام للأحوال الشخصيّة في محاكم الأحوال الشخصيّة، والإفادة من التجارب الإقليميّة والدوليّة في برامج الحدّ من القضايا الأسريّة في المحاكم، متاح على الرابط:

http://www.moj.gov.sa/ar-sa/pages/News_Details.aspx?News=164

ياسين، يونس (2006)، **الإصلاح الأسري من منظور قرآني**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنيّة، نابُلس، فلسطين.

المراجع الأجنبيّة:

ELLIOTT SUSAN& GRAY ALISON (2000)**FAMILY STRUCTURES A REPORT FOR THE NEW ZEALAND IMMIGRATION SERVICE**, Immigration Research Programm

Hisham Nik A, Kamaruddin Zaleha & Nordin Sahari (2010) Social Problems and its Relationship with Family Institution in Felda Settlements: the Local Perspective European **Journal of Social Sciences** – Volume 14, Number 3 (2010).

Lynn Wardle (2011) **THE DISINTEGRATION OF FAMILIES AND CHILDREN'S RIGHT TO THEIR PARENTS** Ave Maria Law Review

Martinengo , Jacob Jenet I & Hill Jeffrey E (2011) Gender and the Work-Family Interface: Exploring Differences Across the Family Life Course. the Local Perspective European **Journal of Social Sciences** Volume 15, Number 4.

Moghadam Valentine & Farzaneh Roudi-Fahimi(2006)**Reforming Family Laws To Promote Progress In The Middle East And North Africa,** Prb.

Mooney Ann, Chris Oliver & Marjorie Smith (2009) **Impact of Family Breakdown on Children's Well-Being Evidence Review**, Research Report DCSF-RR113

Nätti Jouko, Anttila Timo & Tammelin Mia(2011) Knowledge Work, Working Time, and Use of Time Among Finnish Dual-Earner Families Does Knowledge Work Require the Marginalization of Private Life the Local Perspective European **Journal of Social Sciences** Volume 15, Number.5

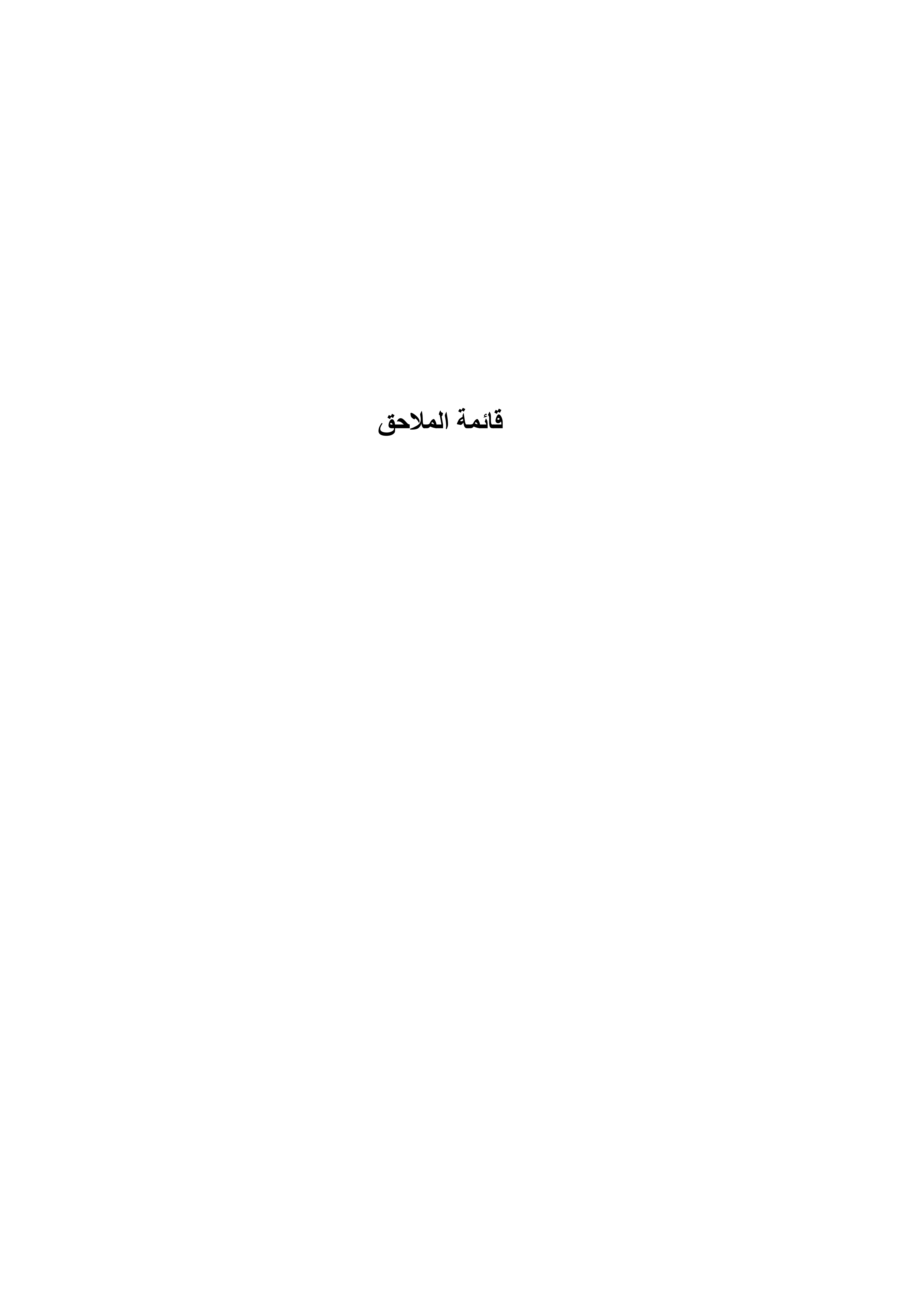
Schoon Ingrid , Jones Elizabeth, Cheng Helen & Maughan Barbara (2011) **Family hardship, family instability, and cognitive development Epidemiol Community Health doi:**10.1136/jech.2010.121228

Simón Claire(2011)**Types of Families**, Ynez Wilson Hirst

Spurgeon Delivered(2000) **Family Reformation—Or, Jacob's Second Visit To Bethel, Spurgeon Collection,** Version 1.0, Ages Software.

the Child Care and Head Start Bureaus (2008) **Helping Children Learn to Manage Their Own Behavior**, the Child Care and Head Start Bureaus in the U.S. Department of Health and Human Services

Ulla, K &Toru, F. (2004). **Economic Stress and Marital Adjustment among Couples: Analysis at the Dyadic Level. European**. Society. Psychology. 34. 519-532.



قائمة الملاحق

الملحق (1): أداة الدراسة بصورتها الأوّليّة

الجامعة الأردنيّة

كليّة العلوم التربويّة

قسم الإدارة التربويّة والأصول

الأستاذ الدكتور/ الدكتورة.. المحترم/ المحترمة:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سيجري الباحث دراسة عنوانها **"أسس تربويّة مقترحة للتعامل معَ القضايا الواردة إلى مديريّة الإصلاح والتوفيق الأسريّ في الأردنّ"**؛ وذلك استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في أصول التربية من الجامعة الأردنيّة. ولأغراض هذه الدراسة، فقد بنى الباحث الاستبانة المرفقة، المكوّنة من قسمين، على النحو الآتي:

القسم الأول: يتعلق بالمتغيرات الديمغرافية(المؤهل العلمي،الخبرة):

المؤهل العلمي:

بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

الخبرة:

أقل من خمس سنوات ☐

من خمس سنوات إلى أقل من عشر سنوات ☐

عشر سنوات فأكثر ☐

القسم الثاني: يتعلق بدور مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن في التعامل مع القضايا الواردة إليها.

علماً بأن الإجابة عن فقرات الاستبانة ستكون وفقاً لـ "مقياس ليكرت الخماسي" كما يلي:

بدرجة كبيرة جداً	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة منخفضة	بدرجة منخفضة جداً

وبما أنكم المختصون في هذا المجال يسر الباحث أن يضع بين أيديكم هذه الاستبانة في صورتها الأولى لقراءتها وتحكيمها من حيث:

1- مدى انتماء الفقرة للمجال الذي يندرج تحته.

2- شمولية المجال الواحد ووضوح الفقرات وسلامتها العلمية واللغوية.

3- إضافة أو حذف أو تغيير ما ترونه مناسباً.

هذا وسيكون لآرائكم وتوجيهاتكم الأثر الفعال في تطوير الأداة لذا يرجو الباحث إبداء رأيكم في كل فقرة بوضع (X) في الحقل الذي ترونه مناسباً وتدوين ملاحظاتكم (حذف، إضافة، تعديل، دمج، إعادة صياغة).

مفاهيم أساسية في الدراسة:

- **يعرف الشلبي(2009) الإصلاح الأسري**: هو المعاقدة والاتفاق على إزالة التنافر وإنهاء النزاع بين زوجين متخاصمين متشاقين بالتوفيق والمسالمة بينهما على وجه مشروع منعا لحدوث الطلاق أو لأثاره السلبية.

- **مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري:** هي تلك المديرية التي يتمكن المكتب فيها من الاستعانة بالأساليب والوسائل والتقنيات التي يراها مناسبة وموصلة إلى إنهاء الخلاف الأسري بالطرق الودية سعيا إلى المحافظة على كيان الأسرة وحمايتها (دائرة قاضي القضاة التقرير الإحصائي السنوي،2012).

شاكراً لكم حسن تعاونكم

الباحث:

أحمد أبوعميرة
0775518744

- يقوم القاضي الشرعي بالأدوار الآتية في عملية الإصلاح والتوفيق الأسري.

أداة الدراسة بصورتها الأولية

رقم الفقرة	الفقـــــــــرات	درجة التطبيق				
		بدرجة كبيره جداً	بدرجة كبيره	بدرجة متوسطة	بدرجة منخفضة	بدرجة منخفضة جداً
المجال الأول: الدور الديني.						
1	**يعمل القاضي على تقوية الوازع الديني للزوج/ الزوجة.**					
2	**يقوم القاضي بتوعية الزوج/الزوجة لتقديم التربية الدينية لجميع أفراد الأسرة.**					
3	**يعمل القاضي على توعية الزوج/الزوجة بالتمسك بالمبادئ الدينية.**					
4	**يعمل القاضي على توعية الزوج / الزوجة بأهمية الالتزام بالعبادات.**					
5	**يوعي القاضي بتوعية الزوج/الزوجة بحسن المعاشرة.**					
6	**يشجع القاضي الزوج/الزوجة بوجود القدوة الدينية في المحيط العائلي.**					
7	**يعمل القاضي على التوعية الدينية للزوج/ الزوجة بقيمة الأسرة.**					
8	**يسهم القاضي بنشر الثقافة الدينية للزوج/ الزوجة في مجال رعاية الأسرة .**					
9	**يساهم القاضي بتوعية الزوج/الزوجة بالحقوق الشرعية لكل منهما على الآخر.**					
10	**يرشد القاضي الزوج / الزوجة إلى المنهج الإسلامي في حسن التعامل بين الزوجين.**					
11	**يعمل القاضي على توعية الزوج بما عليه من واجبات تجاه زوجته.**					
12	**يقوم القاضي بتوعية الزوجة بما عليها من واجبات تجاه زوجها.**					
13	**يقوم القاضي بتوعية الزوج بوجوب العدل في تعدد الزوجات.**					
14	**يقوم القاضي بتوعية الزوج/الزوجة إلى أثر غياب أحدهما لفترة طويلة.**					
المجال الثاني: الدور الاجتماعي.						
15	**يبين القاضي للزوج/الزوجة دور الأسرة في التكامل الإنساني.**					
16	**يقوم القاضي بتوعية الزوج/الزوجة بأهمية التماسك الأسري.**					
17	**يقوم القاضي بتوعية الزوج/الزوجة بآثار التفكك الأسري.**					
18	**يشجع القاضي الزوج/الزوجة في المشاركة في التخطيط للأسرة.**					

19	يعمل القاضي على توعية الزوج/ الزوجة بطرق حل المشكلات.					
20	يسهم القاضي بتوعية الزوج الزوجة تجنب تطور المشكلات الأسرية.					
21	يساعد القاضي بتوضيح أدوار كل من الزوج والزوجة.					
22	يشرح القاضي للزوج/الزوجة وجوب حفظ أسرار الزوجية.					
23	يساعد القاضي الزوج/الزوجة في تبني طرق جديدة في التواصل.					
24	يطلب القاضي إلى الزوج/الزوجة استخدام التعزيز الإيجابي للسلوكات المرغوبة.					
25	يسهم القاضي بتوعية الزوج/الزوجة بأهمية الاستقلال في الحياة الزوجية.					
26	يساعد القاضي في توعية الزوج/الزوجة بأثر التغير الاجتماعي على الأسرة.					
27	يقوم القاضي بتوعية الزوج/الزوجة بأهمية دور الأصدقاء.					
28	يقوم القاضي بتوعية الزوج/الزوجة بأهمية ممارسة الشعائر الدينية جماعة.					
المجال الثالث: الدور الأخلاقي.						
29	يعمل القاضي على توعية الزوج/الزوجة بأهمية احترام أهل الزوج/الزوجة.					
30	يسهم القاضي بتوعية الزوج/الزوجة لتعزيز البناء الأخلاقي للأسرة.					
31	يقوم القاضي بتوعية الزوج/الزوجة بأهمية الاستماع للرأي الآخر.					
32	يقوم القاضي بتوعية الزوج/الزوج للتعامل بلباقة مع الآخر.					
33	يعمل القاضي على توعية الزوج/الزوجة بأهمية الثقة المتبادلة بينهما.					
34	يحث القاضي الزوج/الزوجة لإقامة العلاقة الأسرية على المحبة والمودة والسكينة.					
المجال الرابع: الدور النفسي.						
35	يساعد القاضي الزوج/الزوجة لتقدير الوضع الصحي للزوج/الزوجة بسبب المرض.					
36	يقدم القاضي التوعية بأهمية إشباع الزوج/الزوجة للحاجات النفسية.					
37	يحث القاضي توافق الزوج و الزوجة الفكري أو العاطفي.					
38	يحث القاضي الزوج/ الزوجة لمواجهة ضغوط الحياة.					
39	يقوم القاضي بتوعية الزوج/ الزوجة بخصائص النمو لمراحل العمر المختلفة.					
المجال الخامس: الدور الاقتصادي.						
40	يوعي القاضي الزوج/الزوجة للمحافظة على دخل شهري للأسرة.					
41	يعمل القاضي على توعية الزوج/الزوجة للمحافظة على تناسب دخل الأسرة مع نفقاتها.					
42	يحث القاضي الزوج/الزوجة تجنب البخل في الإنفاق على					

	الأسرة.					
43	يقوم القاضي بتوعية الزوج بأمانته على راتب زوجته .					
44	يوضح القاضي للزوج/الزوجة بوجوب نفقة الزوج على زوجته.					
45	يشجع القاضي الزوج على إشراك زوجته في زيادة دخل الأسرة.					
46	يقوم القاضي بتوعية الزوج/الزوجة أن يكون إنفاق الزوج قدر طاقته.					
47	يقوم القاضي بتوعية الزوجة لتفهم عسر حال الزوج (الفقر).					
48	يوضح القاضي للزوج/الزوجة أهمية تلبية جميع متطلبات الأسرة.					
المجال السادس: الدور التربوي والتعليمي.						
49	يقوم القاضي بشرح أهمية متابعة الأبناء تربوياً.					
50	يعمل القاضي على توعية الزوج/الزوجة بأساليب التربية الحديثة.					
51	يعمل القاضي على توجيه الزوج/الزوجة بضرورة المعرفة بأساليب التربية الحديثة.					
52	يجنب القاضي الزوج/ الزوجة استخدام نمط القسوة والتسلط في تربية الأبناء.					
53	يقوم القاضي بتوعية الزوج/الزوجة بوجوب تقديم المعرفة للأبناء بشكل مستمر.					
54	يشجع القاضي اتفاق الزوج/ الزوجة على أسلوب موحد في التنشئة الاجتماعية للأبناء.					
55	يقوم القاضي بتوعية الزوج/الزوجة بأهمية تحمل المسؤولية من قبل الزوج/الزوجة.					
56	يشجع القاضي الزوج/الزوجة بأهمية تلبية متطلبات الأبناء تربوياً.					
57	يقوم القاضي بتوعية الزوج/الزوج بأهمية استخدام مهارة الحوار بين أفراد الأسرة.					
58	يقوم القاضي بتوعية الزوج/الزوجة بوجوب تقديم معاملة عادلة للأبناء.					
59	يساهم القاضي بتوعية الزوج/الزوجة بأهمية التعليم وإكمال الدراسة.					

الملحق (2): قائمة بأسماء محكّمي أداة الدراسة (الاستبانة)، وَجِهات عملهم

الرقم	الدكتور	التخصص	الجامعة
1	الأستاذ الدكتور احمد بطاح	الإدارة التربوية	الجامعة الأردنية
2	الأستاذ الدكتور انمار الكيلاني	الإدارة التربوية	الجامعة الأردنية
3	الأستاذ الدكتور تيسير الخوالدة	أصول التربية	جامعة آل البيت
4	الأستاذ الدكتور عايد الوريكات	علم الأجتماع	الجامعة الأردنية
5	الأستاذ الدكتور راتب السعود	الإدارة التربوية	الجامعة الأردنية
6	الأستاذ الدكتور محمد احمد القضاة	الفقه وأصوله	الجامعة الأردنية
7	الأستاذ "محمد امين" القضاة	أصول التربية	الجامعة الأردنية
8	الأستاذ الدكتور يزيد السورطي	الإدارة التربوية	الجامعة الهاشمية
9	الدكتور خالد السرحان	الإدارة التربوية	الجامعة الأردنية
10	الدكتورة خولة غنينيم	الإرشاد النفسي	جامعة البلقاء التطبيقية
11	الدكتور عبدالسلام العوامرة	أصول التربية	الجامعة الأردنية
12	الدكتورة فاطمة محمد حسن	أصول التربية	جامعة البلقاء التطبيقية
13	الدكتور محمد علي الهواري	الفقه وأصوله	جامعة البلقاء التطبيقية
14	الدكتور محمد أخو رشيدة	أصول التربية	جامعة البلقاء التطبيقية
15	الدكتور نذير أبو نعير	أصول التربية	جامعة البلقاءالتطبيقية

الملحق (3): أداة الدراسة (الاستبانة) بصورتها النهائيّة

الجامعة الأردنيّة

كليّة العلوم التربويّة

قسم الإدارة التربويّة والأصول

سماحة القاضي.. المحترم:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يجري الباحث دراسة عنوانها **"أسس تربويّة مقترحة للتعامل معَ القضايا الواردة إلى مديريّة الإصلاح والتوفيق الأسريّ في الأردنّ"**؛ وذلك استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في أصول التربية من الجامعة الأردنيّة. ولأغراض هذه الدراسة، فقد بنى الباحث الاستبانة المرفقة، المكوّنة من قسمين، على النحو الآتي:

القسم الأول: يتعلق بالمتغيرات الديمغرافية(المؤهل العلمي،الخبرة):

المؤهل العلمي:

بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

الخبرة:

أقل من خمس سنوات ☐

من خمس سنوات إلى أقل من عشر سنوات ☐

عشر سنوات فأكثر ☐

القسم الثاني: يتعلق بدور مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن في التعامل مع القضايا الواردة إليها.

علماً بأن الإجابة عن فقرات الاستبانة ستكون وفقاً لـــ "مقياس ليكرت الخماسي" كما يلي:

بدرجة كبيرة جداً	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة منخفضة	بدرجة منخفضة جداُ

لذا نرجو منكم التكرم بدراسة كل فقرة من فقرات الاستبانة ، والإجابة عليها بدقة وموضوعية ، علماً بأن المعلومات التي ستدلون بها سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط ، وسيتم التعامل معها بمنتهى السرية.

مفاهيم أساسية في الدراسة:

-**يعرف الشلبي(2009) الإصلاح الأسري:** هو المعاقدة والاتفاق على إزالة التنافر وإنهاء النزاع بين زوجين متخاصمين متشاقين بالتوفيق والمسالمة بينهما على وجه مشروع منعا لحدوث الطلاق أو لأثاره السلبية.

-**مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري:** هي تلك المديرية التي يتمكن المكتب فيها من الاستعانة بالأساليب والوسائل والتقنيات التي يراها مناسبة وموصلة إلى إنهاء الخلاف الأسري بالطرق الودية سعيا إلى المحافظة على كيان الأسرة وحمايتها (دائرة قاضي القضاة التقرير الإحصائي السنوي،2012).

شاكراً لكم حسن تعاونكم

الباحث:
أحمد أبوعميرة
0775518744

- يقوم القاضي الشرعي بالأدوار الآتية في عملية الإصلاح والتوفيق الأسري

أداة الدراسة بصورتها النهائية

رقم الفقرة	الفقـــــــــرات	درجة التطبيق				
		بدرجة كبيره جداً	بدرجة كبيره	بدرجة متوسطة	بدرجة منخفضة	بدرجة منخفضة جداً
المجال الأول: الدور الديني.						
1	**يعمل القاضي على تقوية الوازع الديني للزوج/ الزوجة.**					
2	**يقوم القاضي بتوعية الزوج/الزوجة لتقديم التربية الدينية لجميع أفراد الأسرة.**					
3	**يعمل القاضي على توعية الزوج / الزوجة بأهمية الالتزام بالعبادات.**					
4	**يقوم القاضي بتوعية الزوج/الزوجة بحسن المعاشرة.**					
5	**يشجع القاضي الزوج/الزوجة بوجود القدوة الدينية في المحيط العائلي.**					
6	**يعمل القاضي على التوعية الدينية للزوج/ الزوجة بقيمة الأسرة.**					
7	**يسهم القاضي بنشر الثقافة الدينية للزوج/ الزوجة في مجال رعاية الأسرة .**					
8	**يرشد القاضي الزوج / الزوجة إلى المنهج الإسلامي في حسن التعامل بين الزوجين.**					
9	**يعمل القاضي على توعية الزوج بما عليه من واجبات تجاه زوجته.**					
10	**يقوم القاضي بتوعية الزوجة بما عليها من واجبات تجاه زوجها.**					
11	**يقوم القاضي بتوعية الزوج بوجوب العدل في تعدد الزوجات.**					
12	**يقوم القاضي بتوعية الزوج/الزوجة إلى أثر غياب أحدهما لفترة طويلة.**					
المجال الثاني: الدور الاجتماعي.						
13	**يبين القاضي للزوج/الزوجة دور الأسرة في التكامل الإنساني.**					
14	**يقوم القاضي بتوعية الزوج/الزوجة بأهمية التماسك الأسري.**					
15	**يقوم القاضي بتوعية الزوج/الزوجة بآثار التفكك الأسري.**					
16	**يشجع القاضي الزوج/الزوجة في المشاركة في التخطيط للأسرة.**					
17	**يعمل القاضي على توعية الزوج/ الزوجة بطرق حل المشكلات.**					
18	**يسهم القاضي بتوعية الزوج الزوجة تجنب تطور المشكلات الأسرية.**					
19	**يساعد القاضي بتوضيح أدوار كل من الزوج والزوجة.**					
20	**يشرح القاضي للزوج/الزوجة وجوب حفظ أسرار الزوجية.**					
21	**يساعد القاضي الزوج/الزوجة في تبني طرق جديدة في التواصل.**					
22	**يطلب القاضي إلى الزوج/الزوجة استخدام التعزيز الإيجابي للسلوكيات المرغوبة.**					

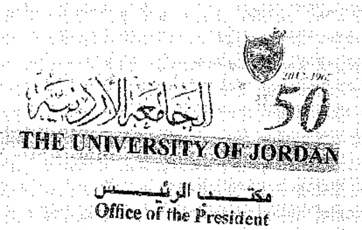
23	يسهم القاضي بتوعية الزوج/الزوجة بأهمية الاستقلال في الحياة الزوجية.					
24	يساعد القاضي في توعية الزوج/الزوجة بأثر التغير الاجتماعي على الأسرة.					
25	يقوم القاضي بتوعية الزوج/الزوجة بأثر تدخل الأقارب في شؤون الأسرة.					
26	يقوم القاضي بتوعية الزوج/الزوجة بأهمية ممارسة الشعائر الدينية جماعة.					
المجال الثالث: الدور الأخلاقي.						
27	يعمل القاضي على توعية الزوج/الزوجة بأهمية احترام أهل الزوج/الزوجة.					
28	يسهم القاضي بتوعية الزوج/الزوجة لتعزيز البناء الأخلاقي للأسرة.					
29	يقوم القاضي بتوعية الزوج/الزوجة بأهمية الاستماع للرأي الآخر.					
30	يقوم القاضي بتوعية الزوج/الزوج للتعامل بلباقة مع الآخر.					
31	يعمل القاضي على توعية الزوج/الزوجة بأهمية الثقة المتبادلة بينهما.					
32	يحث القاضي الزوج/الزوجة لإقامة العلاقة الأسرية على المحبة والمودة والسكينة.					
المجال الرابع: الدور النفسي.						
33	يساعد القاضي الزوج/الزوجة لتقدير الوضع الصحي للزوج/الزوجة بسبب المرض.					
34	يقدم القاضي التوعية بأهمية إشباع الزوج/الزوجة للحاجات النفسية.					
35	يحث القاضي توافق الزوج و الزوجة الفكري.					
36	يحث القاضي الزوج/ الزوجة لمواجهة ضغوط الحياة.					
37	يقوم القاضي بتوعية الزوج/ الزوجة بخصائص النمو لمراحل العمر المختلفة.					
38	يحث القاضي الزوج/الزوجة إلى التقارب العاطفي.					
المجال الخامس: الدور الاقتصادي.						
39	يشجع القاضي الزوج/الزوجة بأهمية المحافظة على وجود دخل شهري للأسرة.					
40	يعمل القاضي على توعية الزوج/الزوجة للمحافظة على تناسب دخل الأسرة مع نفقاتها.					
41	يحث القاضي الزوج/الزوجة تجنب البخل في الإنفاق على الأسرة.					
42	يقوم القاضي بتوعية الزوج بأمانته على راتب زوجته .					
43	يوضح القاضي للزوج/الزوجة بوجوب نفقة الزوج على زوجته.					
44	يعمل القاضي على توعية الزوج بعدم ممانعة إشراك الزوجة في زيادة دخل الأسرة إذا رغبت في ذلك.					
45	يقوم القاضي بتوعية الزوج/الزوجة أن يكون إنفاق الزوج قدر طاقته.					

46	يقوم القاضي بتوعية الزوجة لتفهم عسر حال الزوج (الفقر).					
47	يوضح القاضي للزوج/الزوجة أهمية تلبية جميع متطلبات الأسرة.					
48	يوضح القاضي للزوج/الزوجة أهمية التكيف مع متطلبات التغير الاقتصادي الحالية.					
المجال السادس: الدور التربوي والتعليمي.						
49	يقوم القاضي بشرح أهمية متابعة الأبناء تربوياً.					
50	يعمل القاضي على توجيه الزوج/الزوجة بضرورة المعرفة بأساليب التربية الحديثة.					
51	يجنب القاضي الزوج/ الزوجة استخدام نمط القسوة والتسلط في تربية الأبناء.					
52	يقوم القاضي بتوعية الزوج/الزوجة بوجوب تقديم المعرفة للأبناء بشكل مستمر.					
53	يشجع القاضي اتفاق الزوج/ الزوجة على أسلوب موحد في التنشئة الاجتماعية للأبناء.					
54	يقوم القاضي بتوعية الزوج/الزوجة بأهمية تحمل المسؤولية من قبل الزوج/الزوجة.					
55	يشجع القاضي الزوج/الزوجة بأهمية تلبية متطلبات الأبناء تربوياً.					
56	يقوم القاضي بتوعية الزوج/الزوج بأهمية استخدام مهارة الحوار بين أفراد الأسرة.					
57	يقوم القاضي بتوعية الزوج/الزوجة بوجوب تقديم معاملة عادلة للأبناء.					

الملحق (4) قائمه باسماء لجنة محكمي الأسس التربوية المقترحة وجهات عملهم

الرقم	الدكتور	التخصص	الجامعة
1	الأستاذ الدكتور أنمار الكيلاني	الإدارة التربوية	الجامعة الأردنية
2	الأستاذ الدكتور تيسير الخوالدة	أصول التربية	جامعة آل البيت
3	الأستاذ الدتور سلامه طناش	الإدارة التربوية	الجامعة الأردنية
4	الأستاذ الدكتور عاطف مقابلة	الإدارة التربوية	جامعة عمان العربية
5	الاستاذ الدكتور "محمد امين" القضاة	أصول التربية	الجامعة الأردنية
6	الأستاذ الدكتور محمد العمايره	أصول التربية	جامعة عمان العربية
7	الأستاذ الدكتور يزيد السورطي	الإدارة التربوية	الجامعة الهاشمية
8	الدكتور خالد السرحان	الإدارة التربوية	الجامعة الأردنية
9	الدكتور عبدالسلام العوامره	أصول التربية	الجامعة الأردنية
10	الدكتور نذير أبو نعير	أصول التربية	جامعة البلقاء التطبيقية

الملحق (5): كتب تسهيل مَهَمّة الباحث



الرقم: ١/٢٠١٤/ ٢٤٣٦
الرقم الآلي: ٦٦٩١٦٦
الموافق: ٥/٦/٢٠١٤م

سماحة قاضي القضاة الأكرم

الموضوع: - تسهيل مهمة

تحية طيبة وبعد،،،،

فأرجو إعلامكم بأن الطالب" أحمد عبدالله أحمد أبو عميره" من طلبة برنامج دكتوراه أصول التربية في كلية العلوم التربوية بالجامعة الأردنية يقوم بإعداد أطروحة دكتوراه بعنوان:-

" أسس تربوية مقترحة للتعامل مع القضايا الواردة إلى مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن".

ويحتاج الى تطبيق أداة دراسته على القضاة الشرعيين في المحاكم الشرعية ومديريات الإصلاح والتوفيق الأسري في المملكة.

أرجو التكرم بالموافقة والإيعاز للمعنيين لديكم بتسهيل مهمة الطالب المذكور لغايات البحث العلمي حسب الأصول. علماً بأن المشرف على أطرحته هو الدكتور" بشار السليم ".

شاكرين لكم اهتمامكم بالجامعة الأردنية وتعاونكم معها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس الجامعة

الأستاذ الدكتور اخليف الطراونة

هاتف ٥٣٥٥٠٠٠ (٦-٩٦٢) فرعي ٢١١١١ فاكس ٥٣٥٥٥١١ (٦-٩٦٢) عمان ١١٩٤٢ الأردن
Tel.: (962-6)5355000 Ext.: 21111 Fax: (962-6)5355511 AMMAN 11942 JORDAN
E-mail: admin@ju.edu.jo
http://www.ju.edu.jo

بسم الله الرحمن الرحيم



دائرة قاضي القضاة

الرقم ١/٣/٩٩٩٠
التاريخ
الموافق ٣/١١/٢٠١٤

فضيلة مدير مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أرفق طيه صورة عن كتاب الاستاذ الدكتور رئيس الجامعة الأردنية رقم ٢٤٢٦/٢٠١٤/١ تاريخ ٢٠١٤/٦/٢٥م المتعلق بتسهيل مهمة الطالب أحمد عبد الله أحمد ابو عميره والمعبر عن مضمونه .

أرجو الاطلاع وملاحظة ما جاء فيه .

واقبلوا وافر الاحترام

قاضي القضاة / إمام الحضرة الهاشمية

أ . د . أحمد محمد هليل

نسخة إلى :
فضيلة مدير التفتيش
الإضبارة
التداول
ت

المملكة الأردنية الهاشمية
هاتف: ٥٦٧٢٤٩٨ ٦ ٩٦٢+ فاكس: ٥٦٢٦٨٢١ ٦ ٩٦٢+ ص.ب: ٩٩ عمان ١١١١٨ الأردن. الموقع الإلكتروني: www.sjd.gov.jo



دائرة قاضي القضاة

الرقم ٨/٣/٩٩٨٩
التاريخ
الموافق ٣/١١/٢٠١٤

فضيلة رئيس محكمة استئناف الشرعية المحترم
فضيلة قاضي محكمة الشرعية المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أرفق طيه صورة عن كتاب الاستاذ الدكتور رئيس الجامعة الأردنية رقم ٢٤٢٦/٢٠١٤/١ تاريخ ٢٠١٤/٦/٢٥م المتعلق بتسهيل مهمة الطالب أحمد عبد الله أحمد ابو عميره والمعبر عن مضمونه .

أرجو الاطلاع وملاحظة ما جاء فيه .

واقبلوا وافر الاحترام

قاضي القضاة / إمام الحضرة الهاشمية

أ . د . أحمد محمد هليل

نسخة إلى :
فضيلة مدير التفتيش
الإضبارة
التداول
ت

APROPOSED EDUCATIONAL FOUNDATION TO DEAL WITH THE ISSUES PRESENTED TO FAMILY REFORMATION DEPARTMENT IN JORDAN

By

Ahmad Abdullah Ahmad Abu Ameera

Supervisor

Dr. Bashar Tlilan Al – Saleem

ABSTRACT

The study aimed at proposing educational Foundations to deal with the issues Presented to Family Reformation Department in Jordan. The study sought to answer the following main question: what are the proposed educational Foundations to deal with the issues Presented to Family Reformation Department in Jordan?

The study had depended the surveying developing method. The sample of study consisted of (163) religious judges in the year (2014).

To achieve the objectives of study, arithmetic means, and standard deviations were used, to recognize the reality of the role of the Presented to Family Reformation Department in Jordan, from the point of view of the religious judges. Also multiple bilateral analysis of variance (MBANOVA), Shefei Test for testing differences indication, and factoral analysis for measuring satisfaction and community for the propose Foundations.

Results of study showed: that the application of the reality of the role of the Presented to Family Reformation Department role of the educational role, from the point of view of the sample of study came in the fifth rank and at a medium degree. And the religious role came in the first rank, then the social role, the economic role, the ethical role, and at the last rank came the psychological role. Results of study showed differences with statistical indication ascribed to the variables of the scientific qualification and for the interest of the Bachelour of Arts (B. A.), and for the variable of experience for the interest of the class below (5) years.

Results of study showed due to results of factoral analysis of fields of study paragraphs, which showed a satisfaction of twenty – nine paragraphs at enough degrees more than (0.30), and omitting the paragraphs that did not satisfy on the first factor. And so, the rest of paragraphs form the proposed educational Foundations to deal with the issues Presented to Family Reformation Department in Jordan.

And in light of these results, the study recommended a number of recommendations, the most important of them are:

- Dependence of the educational Foundations, proposed by the study. It may enrich the role of the Presented to Family Reformation Department in Jordan, in the operation of the family reform.